

(44) صاحب الحال في (لمية موحشاً طلل)^(١)

قال ابن عنقاء : " وأما نحو :

لَمِيَّةٌ مُوحِشاً طَلَلُ

فالأصح بل الصحيح أن الحال من الضمير المستتر في الظرف لا من (طلل) لما مرّ أن المبتدأ لا يجيء منه الحال ، وشذّ قولهم : (لولا رأسك مدهوناً) " (٢) .
وقال عن الحال : " ولهذا كان لا يأتي على الأصح من المبتدأ خلافاً لسيبويه لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل في شيئين ، فإذا دخل عليه ناسخ يعمل في الحال كـ (كان وكاد) وأخواتهما ، و (ليت ولعلّ وكأنّ) على الأصح في الجميع جاء منه " (٣) .

* المناقشة :

للنحويين في صاحب الحال (موحشاً) في قول الشاعر :

لَمِيَّةٌ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ^(٤)

(١) ومثل هذا البيت قول الشاعر:

وتحت العوالي في القنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيون الجاذرُ

وقول الشاعر:

ولكني بُليتُ بوصلِ قومٍ لهم لحمٌ ومنكرةٌ جِسومُ

ينظر نزهة الأثبات 3/ أ .

(٢) غرر الدرر 964 .

(٣) السابق 934 ، وينظر كشف المهم 26 ، نزهة الأثبات 3/ أ .

(٤) البيت من مجزوء الوافر ، وهو لكثير عزة ، وتجده في ديوانه 506 ، والكتاب 123/2 ، وبلا نسبة في الخصائص 2/ 247 ، وبلا نسبة في شرح التحفة الوردية 235 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 271/2 ، والتصريح 624/2 ، ويروى في الخصائص (لعزة موحشاً ...) والشاهد فيه (موحشاً طلل) وسيأتي كلام النحويين عن صاحب الحال (موحشاً) ، والخلل جمع (خِلَّة) وهي بطانة يُغشَّى بها جفن السيف ، ينظر القاموس (خ ل ل) 995 .

قولان :

القول الأول : أن صاحب الحال هو (طلل) .

وذهب إلى هذا القول سيبويه^(١) والفارسي^(٢) وجوزّه ابن^(٣) جني ، وأخذ به ابن^(٤) مالك والرضي^(٥) وابن^(٦) أبي الربيع وابن^(٧) النحاس وابن^(٨) الوردي وابن^(٩) هشام والشاطبي^(١٠) والدمايني^(١١) .

ويرى هؤلاء أن الحال (موحشاً) قد قُدِّم على صاحبها (طلل) ، ليكون ذلك مُسوِّغاً لحيء الحال من النكرة لكن على ضعف ؛ لإمكان الإتيان فيقال : (لمية طلل موحش) فإذا قُدِّم (موحش) زال الضعف لتعذر الإتيان ، وكان هذا بمثالة قولهم في الاستثناء : (ما قام أحدٌ إلا زيد) فإن النصب مع تأخر المستثنى ضعيف ؛ لإمكان الإتيان ، فإذا تقدّم المستثنى لزم النصب في المشهور من كلامهم لتعذر الإتيان^(١٢) .

القول الثاني : أن صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور .

(١) الكتاب 2/ 123 ، 124 .

(٢) الشعر 220 .

(٣) الخصائص 2/ 247 .

(٤) شرح التسهيل 2/ 333 .

(٥) شرح الكافية ق 1 ج 2/ 652 .

(٦) البسيط 1/ 315 .

(٧) التعليقة 1/ 541 .

(٨) شرح التحفة الوردية 235 .

(٩) أوضح المسالك 2/ 271 .

(١٠) المقاصد الشافية 3/ 445 .

(١١) تعليق الفرائد 6 / 236 ، والمنهل الصافي 1/ 385 .

(١٢) ينظر معاني القرآن للفراء 1/ 121 ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 333 .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، وقوّاه ابن^(٢) جني .

وقد ضعف ابن عنقاء مذهب إليه سيويه من أن صاحب الحال هو (طلل) ، محتجاً لذلك بأن الحال لا يجيء من المبتدأ^(٣) ؛ لأن عامل الحال هو العامل في صاحبها والعامل والعامل في صاحب الحال هنا هو الابتداء وهو عامل ضعيف لا يعمل في شيئين ، فإذا بطل أن يكون الابتداء عاملاً في الحال بطل أن يكون الحال من (طلل) ، وتعيّن أن يكون الحال من الضمير المستكنّ في الجار والمجرور^(٤) ؛ لأنه خبر ففيه ضمير مرفوع فاعل ، والحال من ذلك الضمير الفاعل ؛ لأن التقدير : (طللٌ مستقرٌّ لمية موحشاً) فالجار والمجرور نائب عن (مستقر) ومحمّل للضمير الذي كان مستتراً فيه^(٥) .

وقد افترض ابن عنقاء أن يُعترض عليه بقولهم : (لولا رأسك مدهوناً)^(٦) فظاهر هذا المثال أن (مدهوناً) حال من المبتدأ (رأس) لكنه حكم عليه بالشدوذ^(٧) ، ووجدته في موضع آخر خرّج هذه المقولة بتخريجين^(٨) :

أحدهما : أن (رأس) مرفوع بـ (لولا) لتضمنها معنى (امتنع) فهو فاعل في المعنى والحال منه.

والآخر : أن (رأس) مبتدأ والحال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وجعل هذا

^(١) غرر الدرر 964 ، ونزهة الأثبات 3 / أ.

^(٢) الخصائص 247 / 2 .

^(٣) ينظر غرر الدرر 964 ، وكشف المهم 26 .

^(٤) ينظر غرر الدرر 964 .

^(٥) ينظر الصفوة الصفية 2 / 493 ، 494 .

^(٦) ينظر غرر الدرر 964 .

^(٧) ينظر السابق 964 .

^(٨) ينظر السابق 945 .

التخريج هو الأقوى .

ثم أشار^(١) إلى أن المبتدأ إذا دخل عليه ناسخ كـ (كان وكاد) وأخواتهما و (ليت ولعلّ وكأن)^(٢) صح مجيء الحال منه ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن العامل في الحال لن يكون الابتداء بل النواسخ ، وهي عوامل لفظية قوية بخلاف العامل المعنوي: الابتداء.

وإذا كان ابن عنقاء ضعّف رأي سيبويه فإن ابن جني _من قبل_ أدرك هذا الضعف لكنه انبرى بالدفاع عن سيبويه ذاكراً أن ذلك أمر لا يمكن أن يفوته ، وكلّ ما في الأمر أن المسألة فيها وجهان^(٣) وقد أفتى سيبويه بالوجه الأضعف عنده ؛ لأنه على كل الحالات وجه صحيح ، وقد فعلت العرب ذلك عينه^(٤) ، فمن ذلك قول عمارة^(٥) لأبي العباس المبرد وقد سأله عما أراد بقراءته **﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾**^(٦) فقال له : ما أردت ؟ فقال : أردت (سابقُ النهارَ) فقال له أبو العباس : فهلا قلته ؟ قال : لو قلته لكان أوزن أي أقوى وأثقل في النفس^(٧) .

وربما يُعتذر لسيبويه بأنه لا يلزم أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها بدليل قوله تعالى : **﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾**^(٨) فـ (مصدقاً) حال من (الحق) وهو وهو خبر (هو) ولا يصح أن يكون العامل هو الابتداء ؛ لأن الابتداء لا يعمل في

^(١) ينظر السابق 934 .

^(٢) عمل هذه الحروف في الحال مختلف فيه ، ينظر ارتشاف الضرب 352/2 .

^(٣) الأول: أن صاحب الحال المبتدأ (طلل) ، والآخر : أن صاحبه هو الضمير المستكن في الجار والمجرور.

^(٤) ينظر الخصائص 247/2 .

^(٥) هو ابن عقيل بن جرير بن عطية ، شاعر من أهل البصرة ، كان النحويون في البصرة يأخذون النحو عنه ، توفي سنة

239 هـ . ينظر تاريخ بغداد 12 / 282 ، وطبقات فحول الشعراء 2 / 408 .

^(٦) سورة يس ، الآية : 40 .

^(٧) ينظر الخصائص 248/2 ، والاقتراح 311 ، 312 .

^(٨) سورة البقرة ، الآية : 91 .

الفضلات، ولا المبتدأ ؛ لأنه ضمير والضمير لا يعمل ، ولا (الحق) لأنه صاحب الحال ولا يعمل في الحال كما لا يعمل الموصوف في صفته ، فتعين أن يكون العامل شيئاً آخر، وهو (أثبتته وأحقه) ^(١) .

قلت : ويمكن أن يُعذر لسيبويه بأن ذلك عنده كلامٌ أكثرُ ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام ^(٢) .

*** التعقيب :**

اختار ابن عنقاء القول الثاني فرجح أن يكون صاحب الحال (موحشا) ضميراً مستكناً في الجار والمجرور ، وضعف ما ذهب إليه سيبويه من أن صاحب الحال هو المبتدأ (طلل) وتبقى المسألة شائكة بين الفريقين يصعب البتُّ بالقول الراجح فيها لأن من قال : إن صاحب الحال هو المبتدأ فسيُعرض عليه بأن الحال لا يجيء من المبتدأ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، ومن قال إن الحال من الضمير المستكن في الظرف فسيُعرض عليه بأن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فلا ضمير فيه إلا إذا تأخر ولا ضمير فيه إذا تقدّم ولهذا لا يُؤكد ولا يُعطف عليه ولا يُبدل منه ^(٣) . والله أعلم .

(45) وقوع الحال جملة طلبية

^(١) ينظر الصفوة الصفية 494/2 .

^(٢) ينظر الكتاب 2 / 124 ، وارتشاف الضرب 2 / 347 .

^(٣) ينظر التصريح 2 / 626 .

قال ابن عنقاء : " وقد أجاز الفراء وقوعها (أي : الجملة الطلبية) حالاً بلا تأويل
كما في الارتشاف^(١) خلافاً لنقل المغني^(٢) الإجماع على أن جملة الحال لا تكون إلا
خبرية ، والصحيح امتناعه ، فيُقدَّر بعد الواو ضمير مبتدأ خبره جملة الطلب ، فيكون
الكلام جملة اسمية وخبرية "^(٣) وأورد في موضع آخر قول الشاعر :

اطْلُبْ وَلَا تَضْجِرَ مِنْ مَطْلَبٍ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا

قائلاً : " ... الأصح أن (لا) ناهية وأن أصله (لا تضجرن) بنون التوكيد الخفيفة ،
فحذفت النون لدلالة فتحة الراء عليها ، والواو عاطفة على (اطلب) وقيل : هي واو
الحال ، قال في المغني^(٤) : " وهو خطأ لأن الجملة الحالية لا تكون إلا خبرية بالإجماع "
انتهى . ويُجاب بأن ذلك على حذف مبتدأ ، أي : (وأنت لا تضجر) كما قالوا في
قولهم : (قمت وأصك عينه) ، وفي قراءة^(٥) ابن^(٦) ذكوان : ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا
تَتَّبِعَانِ ﴾^(٧) : بتخفيف النون ، أي : (وأنا أصك) (وأنتما لا تتبعان) وبأن دعوى
الإجماع متعقبة ؛ فقد مرّ عن الارتشاف^(٨) : أن الفراء يميز كون جملة الحال طلباً بلا

(١) 363 / 2 .

(٢) 59 / 2 .

(٣) التشنيف 27 / أ .

(٤) 59 / 2 ، نقله ابن عنقاء بتصريف ونصّ ابن هشام : " وقد فهم مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية أن الحالية لا
تقع إلا خبرية وذلك بالإجماع ، وأما قول بعضهم في قول القائل : اطلب ولا تضجر ... إن الواو للحال ، وإن (لا)
ناهية فخطأ " .

(٥) ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه 63 ، ومعجم القراءات 3 / 615 ، والبحر المحيط 5 /
186 ، 185 .

(٦) هو شيخ الإقراء بالشام ، وإمام الجامع الأموي ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بعد أيوب بن تميم ، توفي سنة
202 هـ . ينظر النشر 1 / 145 .

(٧) سورة يونس ، الآية : 89 .

(٨) 363 / 2 .

تأويل .

ويجوز كون (لا) نافية و الواو عاطفة نصّاً في المعية ، و (تضجر) منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر كما في (زرتك ولا أخيك) ، يعني : اطلب مع عدم الضجر ، أي اجمع بين الطلب وعدم الضجر ، وهذا أظهر الوجوه وأحسنها ، خال من التعسف مطلقاً بل هو الصواب الذي لا ينبغي العدول عنه وإن لم يذكروه فيما علمت ^(١) .

* المناقشة :

قد يكون الحال جملة ؛ لأن الغرض تقييد مضمون العامل ، وهو كما يحصل بالمفرد يحصل أيضاً بمضمون الجملة ، وجملة الحال إما أن تكون خبرية وإما أن تكون طلبية : أما الجملة الخبرية فلم أقف على خلاف بين العلماء في وقوعها حالاً ، وأما الجملة الطلبية فقد أشار ابن عنقاء إلى أن النحويين قد تباينت آراؤهم في وقوعها حالاً . فمنهم من جوّز ومنهم من منع كما هو مفصّل في القولين الآتين :

القول الأول : أن جملة الحال قد تكون طلبية .

ونُسب هذا القول إلى الفراء ^(٢) .

وعُزي إليه الاستدلال بقول أحد العرب : (وجدت الناس اخبرٌ ثَقَلَه) ^(٣) .

القول الثاني : أن جملة الحال لا تكون طلبية بل خبرية .

^(١) التشنيف 29 / أ .

^(٢) نسبته إليه ابن عنقاء في التشنيف 27 / أ ، تبعاً لأبي حيان في ارتشاف الضرب 363 / 2 وغيره .

^(٣) قيل إن هذه المقولة لأبي الدرداء ، ينظر فصل المقال 391 ، وتوضيح المقاصد 333 / 2 ، والهاء في (ثقله) للسكت ، ومعناها البغض أو السخط ، والمعنى جرّب الناس فما منهم أحد إلا وهو مسخوط الفعل عند الخبرية ينظر القاموس = خ ب ر 382 .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، وحكى ابن^(٢) هشام إجماع النحويين^(٣) على ذلك .

وعلل أصحاب هذا القول رأيهم بأن الطلبية لا تقع في موضع الحال ، فلو قلت :
(جاء زيدٌ كيف حاله ؟) لم يصحّ كما لا يكون ذلك في النعت لأفهما من باب واحد ،
فكما لا يصح وقوع جملة النعت طلبية كذلك لا يصحّ وقوع جملة الحال طلبية^(٤) .

وإذا كان ابن هشام حكى إجماع النحويين على منع وقوع الجملة الطلبية حالاً فإن
ابن عنقاء استوقفه في ذلك ، وردّ عليه بأن الفراء جوزّ ذلك^(٥) دون تأويل^(٦) ، وقد
جاء هذا الردّ من ابن عنقاء بناءً على ما حكاه أبو حيان في الارتشاف^(٧) عن الفراء .

ولأن ابن عنقاء لا يقرّ بوقوع الحال جملة طلبية فقد خرّج نحو قول العرب (وجدت
الناس اخبرٌ ثقله)^(٨) على أن ثمة مبتدأً محذوفاً والتقدير : (وجدت الناس هم اخبرٌ ثقله)

(١) التشنيف 27 / أ .

(٢) مغني اللبيب 59 / 2 .

(٣) بعض النحويين حينما تحدثوا عن جملة الحال وصفوها بأنها خبرية ، ينظر مثلاً شرح اللمع للواسطي 74 ، وشرح
المفصل لابن يعيش 24 / 2 ، وشرح التسهيل لابن مالك 359 / 2 ، وشرح الألفية لابنه 245 ، وتوضيح المقاصد 2 /
333 ، والمساعد 43 / 2 ، والمقاصد الشافية 493 / 3 ، والمنهل الصافي 359 / 2 .

(٤) ينظر المقاصد الشافية 493 / 3 .

(٥) يُلحظ أن ابن عنقاء لا يعتدّ بالإجماع مع وجود الخلاف ، وقد سار على ذلك بعض النحويين كابن مالك في
شرح التسهيل 2 / 241 ، 242 ، ومن ذلك قوله عن (مع) " وزعم النحاس أن النحويين مجمعون على أن الساكن
العين حرف ، وهذا منه عجيب ، لأن كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كل حال " والخلاف بعد انعقاد الإجماع
بعض النحويين لا يعتدّ به كابن هشام في المغني 1 / 35 ، ومن ذلك قوله : الألف المفردة تأتي على وجهين : أحدهما
أن تكون حرفاً يُنادى به القريب ، كقوله : (أفأطم مهلاً بعض هذا التدلّل) ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط ،
وأن الذي للقريب (يا) وهذا حرق لإجماعهم "

(٦) ينظر التشنيف 27 / أ .

(٧) 363 / 2 .

(٨) ونظيره قول الشاعر : اطلب ولا تضجر... كما سيأتي .

فالضمير (هم) مبتدأ ، وجملة (اخبر تقله) خبر ، والجملة من المبتدأ والخبر حال ^(١) ، وجعل بعضهم التقدير : (وجدت الناس مقولاً فيهم اخبر تقله) ^(٢) .

ويُلاحظ أن ابن عنقاء جعل نحو جملة (اخبر تقله) خبراً لمبتدأ مع كونها طلبية ، وهو رأي يتفق مع مذهب سيوييه ^(٣) ومن تبعه من النحويين كابن ^(٤) عصفور

وابن ^(٥) مالك وأبي ^(٦) حيان وابن ^(٧) هشام والشاطبي ^(٨) والكافيجي ^(٩) والسيوطي ^(١٠) والسيوطي ^(١١) وقد أقرّ ابن عنقاء بهذا الرأي _ سالفاً ^(١٢) _ حينما ردّ على ابن الأنباري وابن ^(١٣) السراج في قوله : " ومنع ابن الأنباري وقوع الطلب خبراً ... وابن السراج ما لم يُؤول على حذف القول ... وهو غلطٌ منهم نشأ من التباس خبر المبتدأ بالخبر مقابل الإنشاء " ^(١٤) .

و لم يقبل ابن عنقاء قول من ذهب إلى أن الواو للحال في قول الشاعر:

^(١) ينظر التشنيف 27 / أ .

^(٢) ينظر توضيح المقاصد 333 / 2 .

^(٣) الكتاب 138 / 1 .

^(٤) شرح الجمل 329 / 1 .

^(٥) شرح التسهيل 310 / 1 .

^(٦) ارتشاف الضرب 49 / 2 .

^(٧) مغني اللبيب 42 / 2 .

^(٨) المقاصد الشافية 627 / 1 .

^(٩) شرح قواعد الإعراب 584 .

^(١٠) همع الهوامع 14 / 2 .

^(١١) ينظر مسألة : وقوع الجملة الطلبية خبراً ص 80 .

^(١٢) ينظر رأيه في همع الهوامع 14 / 2 .

^(١٣) الأصول 72 / 1 .

^(١٤) نزهة الأثبات 8 / ب .

اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب أن يضجراً^(١)

مخرجاً هذا البيت بأمور :

أولاً : أن (لا) ناهية ، والأصل : (ولا تضجرن) بنون التوكيد الخفيفة ، وحذفت النون للضرورة ، وبقيت فتحة الراء دالة عليها والواو عاطفة جملة على جملة^(٢) ، وهذا التخريج شبيه بتخريج بعض العلماء لقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾^(٣) بفتح^(٣) بفتح الحاء^(٤) ، فقد قيل : إن الأصل (ألم نشرحن) حُذفت نون التوكيد وبقيت فتحت الحاء دالة عليها^(٥) .

ثانياً : أن ثمة مبتدأ محذوفاً ، والتقدير : (وأنت لا تضجر) وهذا التخريج نظير لقولهم : (قمت وأصك عينه) والتقدير : (وأنا أصك عينه)^(٦) ولقراءة^(٧) ابن ذكوان ﴿ فاستقيما ولا تتبعان ﴾ بتخفيف النون ، والتقدير : (وأنتما لا تتبعان) فـ (لا) نافية والنون علامة للرفع^(٨) .

ثالثاً : أن (لا) نافية ، والواو للمعية ، و (تضجر) منصوب بـ (أن) مضمرة

^(١) البيت من بحر السريع ، ولم أقف على قائله وقيل إنه لأحد المولدين ، وتجده بلا نسبة في مغني اللبيب 59/2 ، وبلا نسبة في التصريح 671/2 ، والشاهد فيه : (ولا تضجر) فقد جعل بعضهم الواو للحال وخالف ابن عنقاء ذلك .

^(٢) ينظر التشنيف 29 / أ .

^(٣) سورة الشرح ، الآية : 1 .

^(٤) القراءة بالفتح هي قراءة : أبي جعفر ، وقراءة الباقيين بالتسكين ، ينظر المحتسب 418/2 ، والمحرر الوجيز 1988 ، والدر المصون 43/11 .

^(٥) ينظر البحر المحيط 8 / 487 .

^(٦) ينظر التشنيف 29 / أ .

^(٧) سبق تخريجها .

^(٨) ينظر البحر المحيط 5/ 185 ، 186 ، والتشنيف 29 / أ .

وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر ^(١) .

وقد عدّ ابن عنقاء هذا التخريج أحسن التخريجات وأظهرها ؛ لخلوّه من التكلف والتعسف الممقوتين ^(٢) غير أنني أعجبُ له حينما زعم أن هذا الوجه حظي بالسبق إليه ولم يذكره أحدٌ قبله ، ولم يعلم أن ابن هشام أشار إلى هذا الوجه في (المغني) ^(٣) في الجهة السادسة حينما عدّ الفتحة في (ولا تضجر) فتحة إعراب مثلها في قولهم : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فالفعل (تشرب) منصوب بـ (أن) مضرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الطلب ، وفتحته فتحة إعراب .

ولعلّ الذي أوقع ابن عنقاء في هذا المزلق أنه طالما كان يكتب مما تُملّي عليه ذاكرته لقلة مراجعته ، وقد صرّح بذلك في موضعٍ وقال معتذراً : " وليعذر الناظر ... فإني عديم العدد ، لا أملك منها أدنى العدد ، وإنما غالب رجوعي إلى ذهني ، وما عسى أن يكون أويغي ، والله سبحانه أرجو التسديد والقبول ، إنه خير وليٍّ ومأمول " ^(٤) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني فرجّح أن الجملة الطلبية لا تقع حالاً ، وخرّج ما ورد في ذلك من نصوص بما يتفق مع رؤيته ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو الأظهر ؛ لأن الغرض من الحال تقييد مضمون العامل ، وهو كما يحصل بالمفرد يحصل أيضاً بمضمون الجملة خبرية لا طلبية ؛ لأن تخصيص العامل بوقت مضمون الحال إنما يكون بالخبر إذ الإنشاء الطلبي نحو : (قُمْ) لا يُتيقّن وقوع مضمونه فكيف يتخصّص به مضمون

^(١) ينظر التشنيف 29 / أ .

^(٢) ينظر السابق .

^(٣) 242 / 2 .

^(٤) الجواب السامي 219 .

العامل؟^(١) .

(46) اقتران (قد) بالماضي المثبت الواقع حالاً

قال ابن عنقاء : " وشرط المصدّرة بماضٍ مثبت متصرف عند الجمهور اقترانه بـ (قد)

^(١) ينظر المنهل الصافي 394 /1 .

ولو مقدرة ، والأصحّ منع اشتراطه كـ : ﴿ هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾^(١) ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٢) ، (جاء زيد وقام أبوك) ، وهم يقدّرون (قد) فيها ، ومنه على الأرجح ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾^(٣) (فاستطعما) حال من ألف (أتيا) ، أي : أتيا مستطعمين أهلها ، وقيل : نعت سبي للقرية ، أي : (قرية مُسْتَطْعَم أَهْلُهَا) ببناء (مُسْتَطْعَم) للمفعول ، وهو سهو ؛ لأن السبي ما رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً بشرطهما السابق^(٤) ولا كذلك هنا ، ويضعف جعله نعت (أهل) ، أو حالاً منه ، أو جواب (إذا) . "٥"

* المناقشة :

اختلف النحويون في الماضي المثبت الواقع حالاً : هل تلزم معه (قد) أو لا ؟

على قولين :

القول الأول : أنه تلزم معه (قد) ظاهرة أو مقدرةً إلا إذا جاءت الجملة صفة لمخدوف.

وذهب إلى هذا القول الفراء^(٦) والمبرد^(٧) وابن^(٨) السراج والفارسي^(٩) ومكي^(١٠)

(١) سورة يوسف ، الآية : 65 .

(٢) سورة النساء ، الآية : 90 .

(٣) سورة الكهف ، الآية : 77 .

(٤) قال ابن عنقاء في موضع آخر عن النعت السبي هو: "...رافع لمظهر مشتمل على ضمير المنعوت ، أو لضمير بارز منفصل عائد إلى غير المنعوت ، ويُسمى السبي ؛ لجريانه على غير صاحبه ، مع ما بينهما من الملازمة" غرر الدرر 720.

(٥) غرر الدرر 2 / 960.

(٦) معاني القرآن : 1 / 195 .

(٧) المقتضب 4 / 123 ، 124 .

(٨) الأصول 1 / 254 .

والزمخشري^(٣) وابن^(٤) الأنباري والعكبري^(٥) وابن^(٦) يعيش ، ونسبه ابن^(٧) الأنباري إلى البصريين .

واستدلوا على ذلك بأن هناك تناقضاً بين الماضي والحال^(٨) ، و(قد) تقرّب الماضي من الحال^(٩) ، ولهذا جاز أن يقترب به (الآن أو الساعة) ، فيقال : (قام الآن أو الساعة)^(١٠) ، ومما جاء فيه الماضي مقترنةً به (قد) قول الشاعر :

ذكرتُك والخطيُّ يخطرُ بيننا وقد نَهَلْتُ منا المثقفةُ السُّمُرُ^(١١)

القول الثاني : أنه لا تلزم معه (قد) لا ظاهرةً ولا مقدرةً .

وهو اختيار ابن^(١٢) عنقاء ، ونُسب هذا القول إلى الأخفش^(١٣) ، وإليه ذهب

^(١) إيضاح الشعر 68 .

^(٢) مشكل إعراب القرآن 185 .

^(٣) المفصل مع شرح ابن يعيش 24 / 2 .

^(٤) الإنصاف 1 / 258 .

^(٥) اللباب 1 / 293 .

^(٦) شرح المفصل 2 / 28 .

^(٧) الإنصاف 1 / 252 .

^(٨) ينظر الإنصاف 1 / 254 .

^(٩) ينظر الإنصاف 1 / 254 ، واللباب 1 / 293 ، وشرح المفصل لابن يعيش 2 / 27 .

^(١٠) ينظر الإنصاف 1 / 254 ، وشرح المفصل لابن يعيش 2 / 27 .

^(١١) البيت من بحر الطويل ، وهو لأبي العطاء السُّنْدِي ، وتجده بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 2 / 27 ، وشرح

شواهد المغني 2 / 840 ، والشاهد فيه : (وقد نَهَلْتُ) فقد جاء الماضي حالاً ، واقتربت به (قد) ؛ لأنها تقرّب به من

الحال ، والخطي : الرمح ، ويخطر : يهتز ، ونَهَلْتُ : شربت ، والمثقف السمر : الرماح المعتدلة .

^(١٢) غرر الدرر 2 / 960 .

^(١٣) نسبه إليه الأشموني 2 / 288 .

ابن^(١) مالك وأبو^(٢) حيان والمرادي^(٣) والأشموني^(٤) .

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً : بالسماع ، وأورد له ابن عنقاء الآيات التالية :

وهي قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فجملة (حصرت صدورهم) حال ، ولم تقترن بها (قد) ، ومما يؤيد كونها حالاً قراءة النصب : (حَصِرَةً صُدُورُهُمْ)^(٥) وقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ بَضَاعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلُهَا ﴾

وجاء من ذلك قول الشاعر :

وإني لتعروني لذكرائك هزةً كما انتفض العصفورُ بلله القطر^(٦)

ثانياً : أن كلَّ مجاز أن يكون صفةً للنكرة ، نحو : (مررت برجلٍ قاعدٍ) جاز أن يكون حالاً للمعرفة ، نحو : (مررت بالرجلِ قاعداً) ، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفةً للنكرة ، نحو : (مررت برجلٍ قعد) ، فعلى هذا ينبغي أن يكون حالاً للمعرفة ،

^(١) شرح التسهيل 373 / 2 .

^(٢) ارتشاف الضرب 370 / 2 .

^(٣) توضيح المقاصد 377 / 1 .

^(٤) شرح الأشموني مع حاشية الصبان 289 / 2 .

^(٥) هذه قراءة يعقوب ، ينظر النشر 242 / 2 ، وتنظر القراءة في مشكل إعراب القرآن 185 ، والحرر الوجيز 464 .

^(٦) البيت من بحر الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي ، وتجده في شرح أشعار الهذليين 957 / 2 ، والإنصاف 253 / 1 ،

وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 28 / 2 ، وأوضح المسالك 27 / 3 ، وشرح ابن عقيل 352 / 1 ، والمقاصد

الشافعية 271 / 3 ، ويروى عند ابن عقيل : (وإني لتعروني ... هزة) ، وفي المقاصد الشافعية : (وإني لتعروني ... فترة) ،

والشاهد فيه : (بلله القطر) فقد جاء الماضي حالاً دون أن يقترن بـ (قد) .

نحو : (مررت بالرجل قعد)^(١) .

ثالثاً : أنه يجوز أن يُقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ والمراد : (يقول) ، وإذا جاز أن يُقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يُقام مقام الحال^(٢) .

ولم يرتض أصحاب القول الأول ما استدللّ به هؤلاء من أدلة فأجابوا عنها بما يأتي :

خُرِجَت الآيات التي احتجّ بها ابن عتقاء بمايلي :

— أما قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فخرجوه عدة تخریجات هي :

أولاً : أن تكون جملة (حصرت صدورهم) صفة لـ (قوم) المجرور^(٣) .

ثانياً : أن تكون صفة لـ (قوم) مقدر ، ويكون التقدير : أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم^(٤) ، والماضي إذا جاء صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع^(٥) .

ثالثاً : أن تكون خبراً بعد خبر ، كأنه قال : (أو جاؤوكم) ، ثم أخبر فقال :

(حصرت صدورهم)^(٦) .

رابعاً : أن تكون محمولة على الدعاء لا على الحال ، كأنه قيل : ضيق الله

^(١) ينظر مشكل إعراب القرآن 185 ، والإنصاف 1/ 253 ، وشرح المفصل لابن يعيش 2/ 29 .

^(٢) ينظر الإنصاف 1/ 254 .

^(٣) ينظر مشكل إعراب القرآن 185 ، والإنصاف 1/ 254 .

^(٤) ينظر الإنصاف 1/ 254 ، واللباب 1/ 254 .

^(٥) ينظر الإنصاف 1/ 254 .

^(٦) ينظر السابق .

صدورهم^(١) .

واعترض على هذا التخريج الأخير بأن الدعاء لا يصحّ هنا ؛ لأنه يقتضي الدعاء عليهم بألاّ يقاتلوا قومهم ، وذلك فاسد^(٢) .

وأجيب عن ذلك بأن الدعاء عليهم بألاّ يقاتلوا المسلمين تعجيزٌ لهم ، كما أن الدعاء عليهم بألاّ يقاتلوا قومهم تحقيرٌ لهم^(٣) .

— وأما قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتِيَٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلُهَا ﴾ فقد خُرِّجَتْ بما يأتي :

أولاً : أن جملة (استطعما) نعت سبي للقرية ، أي : قريةٌ مُسْتَطْعَمٌ أَهْلُهَا ، ببناء (مُسْتَطْعَم) للمفعول^(٤) .

ووصف ابن عنقاء هذا التخريج بالسهو، معللاً ذلك بأن السبي ما رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً مع ملابسة^(٥) .

ثانياً : أن جملة (استطعما) جواب (إذا)^(٦) ، وضعّف ابن عنقاء هذا الإعراب .

ثالثاً : أن جملة (استطعما) حال من (أهل) أو صفة لها ، وضعّف ابن عنقاء هذا الإعراب أيضاً^(٧) .

^(١) ينظر المقتضب 4/ 124 ، ومشكل إعراب القرآن 185 ، والإنصاف 1/ 255 ، واللباب 1/ 294 .

^(٢) ينظر المحرر الوجيز 465 .

^(٣) ينظر السابق .

^(٤) ينظر غرر الدرر 2/ 960 .

^(٥) ينظر السابق 2/ 960 .

^(٦) الإملاء 2/ 107 .

^(٧) غرر الدرر 2/ 960 .

وأما قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ فلهم أن يقولوا فيه : إن جملة الحال قُدِّرَتْ قبلها (قد) .

وأما قول الشاعر :

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطرُ

فخرِّج على تقدير (قد) قبل جملة الحال : (بلله القطر) ، والتقدير : (قد بلله القطر) ، وحذفت (قد) للضرورة^(١) .

وأما قولهم : إن كل مجاز أن يكون صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة فقد أجابوا عنه بأن الأمر بالعكس ؛ فإن كل مجاز أن يكون حالاً للمعرفة جاز أن يكون صفةً للنكرة ، وليس كل مجاز أن يكون صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً ، لأن الفعل الدال على المستقبل يجوز أن يكون صفةً للنكرة ، نحو : (هذا رجلٌ سيكتب) ، ولا يجوز أن يقع حالاً^(٢) .

وأما ما ذكره من أن الفعل الماضي يُقام مقام المستقبل فقد أجابوا عنه بأن ذلك لا يكون إلا في بعض المواضع بدليل يدلّ عليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾^(٣) وهو خلاف الأصل ، كما أنه يجوز أن يقع الماضي حالاً في بعض المواضع إذا اقترن بـ (قد) أو جاء صفةً لمحذوف ، وهو خلاف الأصل^(٤) .

*** التعقيب :**

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد رجّح ابن عنقاء مذهب

^(١) ينظر الإنصاف 1/ 257 .

^(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعين 2/ 29 .

^(٣) سورة المائدة ، الآية : 116 .

^(٤) ينظر الإنصاف 1/ 257 .

إليه الكوفيون ، فجوّز مجيء الماضي المثبت حالاً دون اقترانه بـ (قد) ، واستدلّ على ذلك بالسماع من القرآن الكريم ، وردّ بعض التخریجات التي لا توافق مذهب إليه ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو الراجح ؛ وذلك لثبوت ما اختاره من السماع ، وكثرة التأويل مخالف للأصول^(١) ومما يؤيد صحة مجيء الماضي المثبت حالاً دون اقتران بـ (قد) أن هناك شواهد يمتنع فيها تقدير هذا الحرف قبل الماضي ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٢) إذ يمتنع تقدير (قد) بين (إلا) والفعل الماضي هنا ، ومع ذلك صحّ مجيئه حالاً^(٣) ، ولو كان الماضي معنى لا يقع حالاً إلا وقبله (قد) ظاهرة أو مقدرة لامتنع وقوع المقترن بـ (لم) حالاً ؛ لأنه يدلّ على الماضي^(٤) .

(47) تقديم التمييز على عامله

قال ابن عنقاء : " ويفارق (أي : التمييز) الحال في أنه لا يكون جملةً أو شبهها من

^(١) ينظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان 285/2 .

^(٢) سورة الحجر ، الآية : 11 .

^(٣) ينظر أوضح المسالك 2/309 .

^(٤) شرح التسهيل 2/373 .

ظرف أو مجرور ، ولا يتوقف عليه معنى الكلام بحال ، ولا يتقدم على عامله مطلقاً على الصحيح^(١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في التمييز : هل يجوز تقديمه على عامله المتصرف^(٢) أو لا ؟
على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز تقديمه على عامله مطلقاً .

وهو اختيار ابن^(٣) عنقاء وذهب إليه كثير من النحويين ، كسيبويه^(٤) والفراء^(٥) والزحشرى^(٦) وغيرهم^(٧) ونسبه الأنباري^(٨) إلى أكثر البصريين .

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً : أنه لو كان مقولاً لسُمع ، لكنه لم يُسمع إلا نادراً في الشعر الذي هو محلّ

^(١) غرر الدرر 2/ 968 .

^(٢) بخلاف العامل الجامد فإنه لا يجوز تقديمه على عامله بالإجماع ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 2/ 42 ، وأوضح المسالك 2/ 325 ، وشرح ابن طولون للألفية 1/ 429 ، ويُراد بالعامل هنا الفعل ، أما الاسم فلا يتقدم عليه أيضاً بالإجماع ، نحو : (عندي عشرون درهماً) ينظر شرح ابن طولون للألفية 1/ 429 .

^(٣) غرر الدرر 2/ 968 .

^(٤) الكتاب 1/ 205 .

^(٥) معاني القرآن 1/ 62 وجاء فيه " لا يجوز تقديمه (أي : التمييز) فلا يقال : رأيه سفه زيد ، كما لا يجوز داراً أنت أوسعهم لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة" .

^(٦) المفصل مع شرح ابن يعيش 2/ 41 .

^(٧) ينظر مثلاً : الباب 1/ 300 ، والمتبع 2/ 351 ، وتوجيه اللمع 211 ، وشرح المفصل لابن يعيش 2/ 42 ، وشرح الألفية لابن النازم 253 ، وتوضيح المقاصد 1/ 344 ، والمقاصد الشافية 3/ 554 ، والتصريح 2/ 709 ، وشرح الأشموني للألفية مع حاشية الصبان 2/ 298 ، والكواكب الدرية 2/ 385 .

^(٨) الإنصاف 2/ 830 .

الضرورة ، فدلّ على أن العرب امتنعت منه قصداً^(١) .

ثانياً : أن التمييز منقول عن الفاعل ، فكرهوا أن يقدموه ؛ لأن الفاعل لا يُقدّم على عامله^(٢) .

ثالثاً : أن التمييز شبيه بالنعت في كونه بياناً لما قبله ، وكما أن النعت لا يتقدم على منعوته فكذلك ما أشبهه^(٣) .

رابعاً : أن المقصود من التمييز هو الإبهام أولاً ثم التفسير وإزالة الإبهام ، وتقدمه على العامل ينافي المقصود^(٤) .

القول الثاني : أنه يجوز تقدمه على عامله مطلقاً .

وذهب إلى هذا القول الكسائي^(٥) والمازني^(٦) والمبرد^(٧) والجرمي^(٨) وابن مالك في شرح التسهيل^(٩) ، ونسبه الأنباري^(١٠) إلى بعض الكوفيين .

^(١) ينظر المقاصد الشافية 554/3 ، وسيأتي ذكر هذه الشواهد الشعرية عند أصحاب القول الثاني .

^(٢) ينظر الباب 300/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 42/2 ، وشرح الألفية لابن الناظم 253 ، وتوضيح المقاصد 344/1 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 298/2 .

^(٣) ينظر المقاصد الشافية 554/3 ، والكواكب الدرية 385/2 .

^(٤) ينظر الكواكب الدرية 385/2 .

^(٥) ينظر رأيه في شرح الألفية لابن الناظم 253 ، وتوضيح المقاصد 344/1 ، وشرح ابن عقيل للألفية 339/1 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 298/2 ، والكواكب الدرية 385/2 .

^(٦) ينظر رأيه في تبصرة المتبدي 193 ، واللباب 300/1 ، وتوجيه اللمع 211 ، وشرح الألفية لابن الناظم 253 ، وتوضيح المقاصد 344/1 ، وشرح الأشموني للألفية مع حاشية الصبان 300/2 ، والكواكب الدرية 385/2 .

^(٧) المقتضب 36/3 .

^(٨) ينظر رأيه في توضيح المقاصد 344/1 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 300/2 .

^(٩) 390/2 ، وقد جعل ابن مالك تقديم التمييز على عامله نادراً في ألفيته ، وذلك في قوله :

وعامل التمييز قدّم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزرأ سُبُقا

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي :

أولاً : بالسماع ، فمن ذلك :

قول الشاعر :

أتهجرُ ليلي بالفراقِ حبيبها وما كان نفساً بالفراقِ تطيب^(٢)

وقول الشاعر :

ضيَّعتُ حَزْمِي في إبعادي الأملأ وما ارعويتُ ورأسي شيئاً اشتعلاً^(٣)

وقول الشاعر :

أنفساً تطيبُ بنيلِ المنى وداعي المنون يُنادي جهاراً^(٤)

ولستُ إذا ذرعاً أضيقُ بضارعٍ ولا يائسُ عند التعسرِ من يُسر^(٥)

وتابعه ابن هشام في أوضح المسالك 2/ 325 .

(١) الإنصاف 2/ 828 .

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو للمخَبَّل السعدي ، وتجده بلا نسبة في المقتضب 3/ 37 ، وبلا نسبة في أسرار العربية 197 ، وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 828 ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل للألفية 1/ 339 ، والمقاصد الشافية 3/ 553 ، والشاهد فيه (وما كان نفساً ... تطيب) فقد تقدم التمييز (نفساً) على عامله المتصرف (تطيب) ، وهذا جائز عند أصحاب القول الثاني مطلقاً .

(٣) البيت من بحر البسيط ، ولم أقف على قائله ، وتجده في شرح التسهيل 2/ 389 ، وشرح ابن عقيل للألفية 1/ 340 ، والمقاصد الشافية 3/ 553 ، وشرح شواهد ابن عقيل للألفية 195 ، والشاهد فيه (شيئاً اشتعلاً) فقد تقدم التمييز على عامله المتصرف .

(٤) البيت من بحر المتقارب ، ولم أقف على قائله ، وتجده في شرح التسهيل 2/ 389 ، والمقاصد الشافية 3/ 553 ، والشاهد فيه (أنفساً تطيب) ووجه الاستشهاد فيه كسابقه .

(٥) البيت من بحر الطويل ، ولم أقف على قائله ، وتجده في شرح التسهيل 2/ 389 ، والمقاصد الشافية 3/ 553 ، والشاهد فيه : (ذرعاً أضيق) ووجه الاستشهاد فيه كالشواهد السابقة .

واعترض على هذه الأبيات بأنها من قبيل الضرورة^(١) .

وأجابوا عن البيت الأول بأن روايته الصحيحة هي :

وما كان نفسي بالفراق تطيب^(٢)

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

ولو سُلّم بأن روايته تكون بنصب (نفساً) ، فليس نصبها على التمييز بل على أنه مفعول به لفعل محذوف والتقدير : (أعني نفساً)^(٣) ، أو على أنه خبر (كان) والتقدير : (وما كان حبيبها نفساً)^(٤) .

ثانياً : أن أصالة فاعلية التمييز كأصالة فاعلية الحال ، نحو : (جاء راكباً رجلٌ) ، فإن أصله : جاء راكبٌ ، فُقدّم (راكب) ، ونُصب بمقتضى الحالية و لم يمنع ذلك تقديمه على (جاء) ، فكما تُنوسي الأصل في الحال كذلك تُنوسي في التمييز^(٥) .

واعترض على هذا الدليل بأن أصالة فاعلية الحال غير صحيح ؛ لأنها لم تكن فاعلاً لا لفظاً ولا أصلاً ، وإنما أصلها أن تكون تابعة لموصوف تكون على حسبه من رفع أو نصب أو جرّ ، و لم يكن راتباً لها فيكون كالتمييز^(٦) .

ثالثاً : أنه لو صحّ اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصحّ اعتبارها في فضلة جعلت عمدة ، فيصحّ للنائب عن الفاعل أن يتقدم على عامله كما كان يصحّ له قبل أن

(١) ينظر الإنصاف 831 / 2 ، واللباب 301 / 1 ، والمقاصد الشافية 554 / 3 .

(٢) ينظر الإنصاف 831 / 2 ، واللباب 301 / 1 .

(٣) ينظر السابقان .

(٤) ينظر اللباب 301 / 1 .

(٥) ينظر السابق .

(٦) ينظر تبصرة المبتدي 193 ، وشرح التسهيل 390 / 2 ، والمقاصد الشافية 556 / 3 .

ينوب، والأمر بخلاف ذلك ؛ لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه ، ولا يُعتدُّ بحاله التي انتقل عليها ، فكذلك التمييز ^(١) .

واعترض على هذا الدليل بأن النائب عن الفاعل شُغل به الفعل وبُني له ، وصار معه كالشيء الواحد بخلاف التمييز فإن الفعل شُغل بغيره لفظاً فأشبهه الفضلات فانتصب انتصابها ^(٢) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الأول ، فمنع تقديم التمييز على عامله المتصرف ، والحق أن الباب ثبت سماعاً في شواهد وصفت بالكثرة ^(٣) فلتكن هي المعتمد عند تعارض الأقيسة، وإن لم تكن أكثر تلك الشواهد بلغت سبويه وأتباعه فإنها قد بلغت غيرهم ومن حفظ حجة قُدِّم على من لم يحفظ ، ومما يؤيد جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف أن منع تقديمه مرَّتب على كونه فاعلاً في الأصل ، وذلك إنما هو في بعض الصُّور وفي غيرها هو بخلاف ذلك ، نحو : (امتلأ الكوز ماءً) ^(٤) .

(48) مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان

قال ابن عنقاء حينما أعرب (مِنْ) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُعَاسًا ﴾ ^(٥) : " و (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية ، ففيه ردُّ على جمهور البصريين

^(١) ينظر المقاصد الشافية 557/3 .

^(٢) ينظر شرح التسهيل 390/2 ، والمقاصد الشافية 557/3 .

^(٣) ينظر ارتشاف الضرب 385/2 .

^(٤) ينظر المقاصد الشافية 557/3 .

^(٥) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

حيث أنكروها ويمتنع التأويل ؛ لأنه خلاف الأصل ، ولا ضرورة ^(١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في (مِنْ) الجارة : هل تأتي لابتداء الغاية في الزمان أو لا ؟

على التفصيل الآتي :

القول الأول : أن (مِنْ) لا تأتي لابتداء الغاية في الزمان .

ومن ذهب إلى هذا القول ابن ^(٢) عصفور ، ونُسب إلى البصريين ^(٣) .

واحتج هؤلاء بأن (مِنْ) وُضعت لتدلّ على الغاية في المكان ، كما أن نظيرها (مُذْ) وُضع لابتداء الغاية في الزمان ^(٤) ، فكما لا يجوز (ما سرتُ مُذْ بغداد) فكذلك لا يجوز (ما رأيته من يوم الجمعة) ^(٥) .

القول الثاني : أن (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية في الزمان .

وهو اختيار ابن ^(٦) عنقاء ، ويظهر أن هذا هو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج فهم حينما تحدثوا عن مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان ^(٧) لم يمنعوا مجيئها لابتداء الغاية في الزمان بل لم يتحدثوا عن ذلك ، فسكوتهم عن هذا الأمر يوحي تجويزهم

^(١) كشف المهم 14 ، وينظر غرر الدرر 1152/3 .

^(٢) شرح الجمل 1/ 505 ، 506 .

^(٣) نسبه إليهم الأنباري في الإنصاف 1/ 372 ، وابن يعيش في شرح المفصل 4/ 459 ، وابن عصفور في شرح

الجمل 1/ 505 ، والمرادي في توضيح المقاصد 1/ 352 .

^(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 4/ 459 .

^(٥) ينظر الإنصاف 1/ 372 .

^(٦) كشف المهم 14 .

^(٧) ينظر الكتاب 4/ 224 ، والمقتضب 4/ 136 ، والأصول 3/ 173 .

إياه^(١) .

ومن ذهب إلى هذا الرأي أيضاً ابن^(٢) درستويه وابن^(٣) الناظم والمرادي^(٤) وابن^(٥) عقيل ، وعُزي هذا القول إلى الكوفيين^(٦) .

واحتجّ ابن عنقاء بقوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُعَاسًا﴾ .

وما اختاره ابن عنقاء له أدلة أخرى من السماع :

__فقد جاء من القرآن الكريم : ﴿لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى الثَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾^(٧) .

__وجاء من الحديث : " فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ " ^(٨) .

ومما جاء من الشعر قول الشاعر :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٩)

^(١) تبّه إلى هذه المسألة الأستاذ الدكتور مصطفى خليل خاطر في كتابه مسائل الخلاف بين الإنصاف والاعتساف 222.

^(٢) ينظر رأيه في مغني اللبيب 331/1 ، والتصريح 154/3 .

^(٣) شرح الألفية 259 .

^(٤) توضيح المقاصد 352/1 .

^(٥) شرح الألفية 319/1 .

^(٦) ينظر الإنصاف 375/1.

^(٧) سورة التوبة ، الآية : 108 .

^(٨) الحديث رواه البخاري في صحيحه 345/1 في كتاب الاستسقاء ، باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء .

^(٩) البيت من بحر الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى ، وتجده في ديوانه 47 ، وأسرار العربية 148 ، والإنصاف 1/371 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 44/3 ، وبلا نسبة في رصف المباني 386 ، والبيت مروى في الديوان (...ومن

شهر) وفي أوضح المسالك ورصف المباني (... مذ حجج ومذ دهر) ، والشاهد فيه : (من حجج ومن دهر) فقد

جاءت (من) في البيت لابتداء الغاية في الزمان ، ومعنى القُنَّة : الجبل الصغير ، اللسان (ق ن ن) 13/348 ،

وأقوَيْنَ : خلون ، القاموس (ق و ي) 1327 ، والحجج جمع : حِجَّة وهي السنة ، القاموس (ح ج ج) 183 .

وقول الشاعر :

تَخَيَّرْنَ مِنْ أَزْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ^(١)

ولم يرتضِ أصحاب القول الأول هذه الأدلة فوصفوها بالشذوذ^(٢) ، وحملوا ما جاء منها على التأويل بحذف المضاف :

فالتقدير في الآية : من تأسيس أول يوم^(٣) .

والتقدير في الحديث : من صلاة الجمعة^(٤) .

والتقدير في البيت الأول : من مرَّ حَجَجَ ومن مرَّ دهرٍ ، وقيل : إن (من) زائدة ، وهو قول الأخفش ، فهو يرى جواز زيادتها في الإيجاب كما تُرَاد بعد النفي^(٥) ، والتقدير : حججاً ودهرأ^(٦) .

والتقدير في البيت الثاني : من استمرار أزمان^(٧) .

وردّ ابن^(٨) عنقاء على الجمهور بأن التأويل ممتنع هنا إذ هو خلاف الأصل ، ولا

^(١) البيت من بحر الطويل ، وهو للنابغة الذبياني وتجدّه في ديوانه 17 ، وأمثال العرب للمفضل الضبي 170 ، وبلا نسبة في شرح الألفية لابن الناظم 259 ، ومغني اللبيب 331/1 ، والشواهد النحوية في شعر النابغة 65 ، وروايته في الديوان (تُورنن من أزمان) والشاهد فيه : (من أزمان) ووجه الاستشهاد فيه كالبيت السابق ، ويوم حليلة : هو يوم من أيام العرب المشهورة ، وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الأعرج الغساني ينظر التصريح 23/3 ، والمفصل في التاريخ 98/6 .

^(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 508/1 .

^(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 259/4 ، وشرح الجمل لابن عصفور 508/1 .

^(٤) ينظر الإنصاف 375/1 ، والتصريح 24/3 .

^(٥) ينظر معاني القرآن 333/1 .

^(٦) ينظر الإنصاف 375/1 ، 376 .

^(٧) ينظر التصريح 24/3 .

^(٨) كشف المهم 14 .

ضرورة تدعو إليه.

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني فجوّز مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان ، وردّ على الجمهور بأن المنع خلاف الأصل ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو الراجح لما يأتي :

1 _ تعاضد الشواهد من القرآن والسنة والشعر التي جاءت فيها (من) صراحةً لابتداء الغاية في الزمان .

2 _ أن تأويل كل شاهد خلاف الأصل كما ذكر ابن عنقاء ناهيك عما في ذلك من التكلف .

3 _ أنك إذا أردت ابتداء الغاية في الزمان والانتهاء في المكان فإنك ستأتي بـ (من) نحو : (سرتُ من يوم الجمعة إلى مكة كذا كيلاً)^(١) .

(49) زيادة (من) في الواجب ، ونوع مدخولها من حيث التنكير والتعريف

ذكر ابن عنقاء أن من معاني (من) : " ... التأكيد ، أي : الزيادة لغير عوض بشرط تقدّم نفي أو نهي أو استفهام بـ (هل) ... وتنكير مجرورها " ^(٢) ثم أشار إلى أن الأخفش يجوّز زيادتها في الواجب ودخولها على المعرفة ، ثم قال : " وتبعه ابن مالك ،

^(١) ينظر ارتشاف الضرب 2/ 441 .

^(٢) غرر الدرر 3/ 1156 .

وعليه جعل الداخلة على (قبل وبعد) زائدة ، " ^(١) وقال أيضاً : " (مِنْ) الزائدة لا تدخل المعارف على الصحيح " ^(٢) ، وقال حينما أعرب (مِنْ) الثانية في قوله تعالى : **﴿ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾** ^(٣) : " (مِنْ) : زائدة لتأكيد العموم ، إذ النكرة في سياق الاستفهام كالنفي وشبهه تعم ، وليس المراد بالزائد عرفاً المهمل الذي لا معنى له ، بل ما لا يخلّ حذفه بأصل المعنى ، بأن أُتي به لمجرد التقوية والتأكيد ... وربما أطلقوا الزائد على ما لا يجوز حذفه أصلاً ، كـ (لا) النافية في نحو : (جاء بلا زادٍ ... إلخ " ^(٤) .

* المناقشة :

أشار ابن عنقاء إلى أن النحويين اختلفوا في (مِنْ) الجارة : هل يجوز زيادتها في الواجب أو لا ؟

على التفصيل الآتي :

القول الأول : أن (مِنْ) لا تُزاد في الواجب .

وهو اختيار ابن ^(٥) عنقاء ، وإليه ذهب سيويه ^(٦) والثمانيني ^(٧) والصيمري ^(٨)

^(١) السابق 1157/3 .

^(٢) السابق 741/2 .

^(٣) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

^(٤) كشف المهم 47 ، وقد استطرد ابن عنقاء في الحديث عن الزيادة وكونها في القرآن أولاً ، وسيأتي مناقشة ذلك في

الدراسة (أساليبه في اختياراته : الاستطراد ص 558)

^(٥) غرر الدرر 1156/3 ، وكشف المهم 47 .

^(٦) الكتاب 225/4 .

^(٧) الفوائد والقواعد 335 .

^(٨) تبصرة المبتدي 169 .

والز مخشري^(١) وغيرهم^(٢) .

وعلى بعضهم ذلك بما يأتي :

أولاً : أن السماع يقتضي أنها تختص بغير الواجب ، ولم تأت زيادتها في الواجب إلا في محل الندرة ، فلا يصح أن يُقتضى بالقياس حتى يتبين من الاستقراء القصد إليها بكثرة مجيئها في الكلام^(٣) .

ثانياً : أنك إذا قلت : (ما جاءني من رجلٍ) فقد نفيت أن يجيئك رجلٌ واحدٌ ، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثر من واحد ، ولو قلت على هذا : (جاء من رجلٍ) لزمك أن يكون قولك : (من رجلٍ) على حدّه بعد النفي ، فتكون كأنك قلت في وقت واحد : (جاءني رجلٌ وحده) ، (وجاء أكثر من رجلٍ) وهذا تناقض ؛ لأنه يلزمك اجتماع الضدّ في الواجب ، وهو مجيء الرجل وحده ومع غيره ، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب ؛ ذلك أنك تقول : (ما زيدٌ أبيضٌ ولا أسودٌ) ، ولو قلت : (زيد أبيض وأسود) حصل التناقض^(٤) .

(١) الكشف 1016 .

(٢) ينظر مثلاً : شرح اللمع للواسطي 87 ، والبيان للشريف الكوفي 245 ، والمحرم الوجيز 249 ، وأسرار العربية 143 ، واللباب للعكبري 355/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 77/2 ، وشرح الجمل لابن عصفور 503/1 ، واللباب للإسفرآيني 151 ، وشرح الألفية لابن الناظم 260 ، والتعليقة لابن النحاس 635/1 ، ورصف المباني 391 ، والبحر المحيط 339/2 ، وتوضيح المقاصد 353/1 ، وأوضح المسالك 24/3 ، ومغني اللبيب 338/1 ، وشرح الألفية لابن عقيل 350/1 ، والمقاصد الشافية 599/3 ، وشرح الألفية للمكودي 150 ، والفوائد الضيائية 321/2 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 315/2 ، وشرح الألفية لابن طولون 483/1 ، والتحرير والتنوير 61/26 .

(٣) ينظر المقاصد الشافية 599/3 .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 77/2 .

ثالثاً : أن (مِن) حرف ، والأصل في الحروف أنها وُضِعَتْ للمعاني اختصاراً من التصريح من الاسم أو الفعل الدالّ على ذلك المعنى ؛ فالهمزة مثلاً تدلّ على الاستفهام ، فإذا قلت : (أزيدُ عندك) أغنت الهمزة عن الفعل (أستفهم) وإذا قلت : (أخذت من المال) أغنت (مِن) عن كلمة (بعض) ، وما قُصِدَ به الاختصار لا ينبغي أن يجيء زائداً ؛ لأن ذلك عكس الغرض ، وإنما جاز في مواضع لمعنى من التأكيد ، ولا يصحّ ذلك المعنى في الواجب ، فأنت إذا قلت : (ضربت من رجل) لم تكن مفيداً شيئاً بـ (مِن) بخلاف قولك : (ما ضربت من رجل) ^(١) .

وقد أوجب أصحاب هذا القول أن يكون مدخول (من) نكرة ، وعلّل ابن عصفور ذلك بأن المفرد الواقع بعد (مِن) بمعنى جميع ، فأنت إذا قلت : (ما قام من رجل) فقد نفيت القيام عن جنس الرجال ، والمفرد لا يكون في معنى (جميع) إلا إذا كان نكرة ^(٢) .

القول الثاني : أن (مِن) تُزاد في الواجب .

ثم اختلف هؤلاء في نوع مدخولها على مذهبين :

المذهب الأول : أن مدخولها يكون نكرة لا معرفة .

ونُسب هذا الرأي إلى بعض الكوفيين ^(٣) .

واستدلّ لذلك بقول العرب : " قد كان من مطر " ^(١) .

^(١) ينظر الباب للعكبري 355/1 .

^(٢) ينظر شرح الجمل 502/1 .

^(٣) من نسبه إليهم المرادي في توضيح المقاصد 353/1 ، وابن عقيل في شرح الألفية 350/1 ، والجامي في الفوائد الضيائية 321/2 .

المذهب الثاني : أن مدخولها يجوز أن يكون معرفةً أيضاً .

ومال إلى هذا القول الكسائي^(٢) وهشام^(٣) والأخفش^(٤) وابن^(٥) مالك.

واستدل هؤلاء لرأيهم بالسماع ، فمن ذلك :

— قوله تعالى : ﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(٦) .

— وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾^(٧) .

— وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٨) .

— وقوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٩) .

— ومنه دخولها على (قبل وبعد) في نحو قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾^(١٠) .

ومما جاء في الشعر قول الشاعر :

يَظَلُّ بِهِ الْحَرْبَاءُ يَمَثُلُ قَائِمًا وَتَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبَاعِرِ^(١١)

^(١) تنظر المراجع السابقة .

^(٢) ينظر رأيه في توضيح المقاصد 353/1 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 315/2 .

^(٣) ينظر المرجعان السابقان .

^(٤) معاني القرآن 333/1 .

^(٥) شرح التسهيل 140/3 .

^(٦) سورة البقرة ، الآية : 271 .

^(٧) سورة النور ، الآية : 30 .

^(٨) سورة الأنعام ، الآية : 34 .

^(٩) سورة الأحقاف ، الآية : 31 .

^(١٠) سورة الروم ، الآية : 4 .

^(١١) البيت من بحر الطويل ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 139/3 ، وبلا نسبة

وقول الشاعر :

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مَنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ^(١)

ولم يرتضِ أصحاب القول الأول _ الذين نفوا زيادة (من) في الواجب ، ومنعوا دخولها على معرفة _ ما ارتآه أصحاب القول الثاني باختلاف مذاهبهم ، وأولوا ما استدللوا به من شواهد بتأويلاتٍ حاولوا من خلالها أن يخرجوا (من) فيها عن معنى الزيادة ، استناداً منهم إلى أن الأصل الثابت في الحروف ألا يُدعى فيها الزيادة إلا إذا تُيقِّنت وقام الدليل عليها ، وأما القول بزيادتها مع بادي الرأي فذلك أمرٌ غير مقبول^(٢) ، وكانت تخريجهم للشواهد السابقة في ضوء الآتي :

_ أن (مِنْ) في قولهم : (قد كان من مطر) للتبعيض ، أي : قد كان بعض مطر^(٣) ، أو بيانية ، أي : قد كان شيء من جنس المطر^(٤) ، واعتُرض على هذا التخريج الأخير بأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قليل ولا سيّما إذا كان الموصوف فاعلاً^(٥) .
_ أما ﴿ مِنْ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فهي للتبعيض^(٦) ،

في شرح الألفية لابن الناظم 260 ، والشاهد فيه : (من حين) فقد جاءت (من) زائدة في الواجب ، وكان مدخولها معرفة .

(١) البيت من بحر المتقارب ، وهو لعمر بن أبي ربيعة ، وتجده في ديوانه 227 ، ومغني اللبيب 337/1 ، وروايته في الديوان (... فمن قال...) والشاهد فيه : (من كاشح) ووجه الاستشهاد كالبيت السابق .

(٢) ينظر المقاصد الشافية 602/3 .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 501/1 ، والفوائد الضيائية 321/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 2/315 .

(٤) ينظر مغني اللبيب 338/1 ، والفوائد الضيائية 321/2 .

(٥) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني 2/315 .

(٦) ينظر المحرر الوجيز 249 ، واللباب للعكبري 356/1 ، والبحر المحيط 339/2 ، والمقاصد الشافية 602/3 .

لأن الصدقة لا تكفر جميع الذنوب ^(١) ، وقد يكون الفعل (يكفر) ضُمن معنى الفعل (يخلص) وكأنه قال : (يغفر لكم ويخلصكم من ذنوبكم) ^(٢) .

— وأما ﴿ مِنْ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ فهي للتبويض ؛ لأن المؤمنين أمروا أن يغضُّوا من أبصارهم عما حرم الله عليهم لا على عما أحلَّ الله لهم ^(٣) .

— وأما ﴿ مِنْ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَا الْمُرْسَلِينَ ﴾ فلو كانت زائدة لكان التقدير : (جاءك نبأ المرسلين) وهذا ضعيف من حيث المعنى ؛ لأنه لم يجئ نبأ كل من أرسل ^(٤) لقوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ ^(٥) وخرَّج بعضهم (مِنْ) هنا على أنها بيانية لشيء محذوف ، والتقدير : (جاءك نبأ من نَبَا المرسلين) ، ثم حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ^(٦) ، واعتُرض على هذا التخريج بأنه ضعيف في العربية ؛ لأن الصفة غير مفردة ، فلا ينبغي تخريج التثنية عليه ^(٧) .

— وأما ﴿ مِنْ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ فقليل : إنها للتبويض ^(٨) ، أي : يغفر لكم بعض ذنوبكم ، وهو ما كان حقاً خالصاً لله تعالى ؛ لأن حقوق الناس

^(١) ينظر البحر المحيط 2/ 339 .

^(٢) ينظر المقاصد الشافية 3/ 602 .

^(٣) ينظر أسرار العربية 143 .

^(٤) ينظر اللباب في علوم الكتاب 8/ 116 .

^(٥) سورة غافر ، الآية : 78 .

^(٦) ينظر مغني اللبيب 1/ 338 ، والوجوب في النحو 307 .

^(٧) ينظر مغني اللبيب 1/ 338 .

^(٨) ينظر أنوار التثنية 340 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1/ 502 ، والمقاصد الشافية 3/ 602 ، والتحرير والتنوير

لا تُغفر بالإيمان ^(١) .

— وأما دخول ﴿ مِنْ ﴾ على (قبل وبعد) فقد أجاب عنه الجمهور كما ذكر ابن ^(٢) عنقاء بأن (مِنْ) فيه لا ابتداء الغاية ، ورُدَّ على الجمهور بأنهم لا يرون مجيء (مِنْ) لا ابتداء الغاية في الزمان ^(٣) .

— وأما (مِنْ) في قول الشاعر (... ويكثر فيه من حنين ...) فهي لبيان الجنس ، وهي متعلقة بالاستقرار في موضع نصب على الحال من فاعل (يكثر) ^(٤) .

— وأما (مِنْ) في قول الشاعر : (... فما قال من كاشح ...) فهي لبيان الجنس أيضاً، والمعنى : قال قائلٌ من جنس الكاشح ^(٥) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الأول ، فنفى مجيء (مِنْ) زائدة في الإيجاب ، ومنع دخولها على معرفة مخالفاً في ذلك الأخفش ، والراجح هو ماذهب إليه أصحاب القول الثاني لثبوت الشواهد من النظم والنثر التي تقتضي زيادة (مِنْ) في الإيجاب حتى وإن دخلت على معرفة ، ومن المعلوم أنه " إذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي فذلك مالا غاية وراءه " ^(٦) بل صار كالنصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم ، وبناءً على ذلك فإنَّ تأويل كل شاهد وردت فيه (مِنْ) زائدة تكلف لا حاجة له لأننا سمعنا العرب نطقت بشيء لا يمكن إنكاره ، فلندع ما كنا عليه إلى ما هم عليه، وإذا

^(١) ينظر البحر المديد 144/7 .

^(٢) غرر الدرر 1157/3 .

^(٣) ينظر مغني اللبيب 338/1 .

^(٤) ينظر شرح الألفية لابن الناظم 261 .

^(٥) ينظر مغني اللبيب 338/1 .

^(٦) الخصائص 162/1 .

قلنا زائدة فليس المراد بالزائد المهمل عرفاً الذي لا معنى له ، بل ما لا يخلّ حذفه بأصل المعنى_ كما قال ابن^(١) عنقاء _ ، وأُتي به لمجرد التقوية والتأكيد .

(50) الخلاف في (أَيْمُن) في القسم

ذكر ابن عنقاء أن من حروف الجر (أَيْمُن) عند الزجاج والرماني ، ثم قال :
"والصحيح أنه اسم مختص بالقسم ، وهو مبتدأ حُذِف خبره أي : (أَيْمُن الله قسمي)

^(١) كشف المهم 47 .

^(٢) ذكر العكبري أن (أَيْمُن) عند البصريين مفردة وأن اشتقاقها من أَيْمُن أي : البركة والقوة ، وأنها عند الكوفيين جمع (يمين) . الباب 380 / 1 .

أو خبر محذوف ، أي : (قسمي أَيْمُنُ الله) فإن دخلت عليه اللام تَعَيَّنَ للابتداء " (١) .

* المناقشة :

من الألفاظ المختصة بالقسم (أَيْمُنُ) (٢) ، وقد ذكر ابن عنقاء للعلماء في نوعها قولين:

القول الأول : أنها حرف جر .

وذهب إلى هذا القول الزجاج والرماني (٣) .

وجعله أبو (٤) حيان شاذاً .

القول الثاني : أنها اسم .

وقد تعددت آراء من ذهب إلى هذا القول في إعرابها :

— فجوّز ابن (٥) درستويه أن تكون مبتدأ مرفوعاً كما أجاز جرّها بواو القسم .

— وقصرها بعض العلماء كابن (٦) خروف وأبي (٧) حيان والمرادي (٨) على أن تكون

(١) غرر الدرر 1229/3 .

(٢) من شواهد قول نصيب :

فقلل فريقُ القومِ لما نشدّتهم نعم وفريقٌ لَيْمُنُ الله ما ندرى

ينظر الأصول لاب السراج 1/ 434 ، ومغني اللبيب 1/ 122 .

(٣) غرر الدرر 1229/3 .

(٤) ارتشاف الضرب 2/ 480 .

(٥) ينظر مغني اللبيب 1/ 122 .

(٦) شرح الجمل 1/ 511 .

(٧) ارتشاف الضرب 2/ 480 .

(٨) الجنى الداني 540 .

مبتدأ مرفوعاً .

— في حين جَوَّز ابن ^(١) عنقاء أن تكون مبتدأ حُذِف خبره والتقدير : (أَيُّمُنُ اللهُ قَسْمِي) أو تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : (قَسْمِي أَيُّمُنُ اللهُ) فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ تَعَيَّنَتْ أَنْ تَكُونَ لِلْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ بَلْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ .

*** التعقيب :**

1— اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فذهب إلى أن (أَيُّمُنُ) لَا تَكُونُ إِلَّا اسْمًا ، وَلَمْ يَرْتَضِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّجَّاجُ وَالرَّمَانِيُّ مِنْ أَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌ ، وَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ عَنْقَاءَ هُوَ الرَّاجِحُ لَمَّا يَأْتِي :

أولاً : أن معنى الإسناد واضح فيها .

ثانياً : أَنَّهَا تُضَافُ إِذَا دَخَلَتْهَا اللَّامُ — كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَنْقَاءَ أَنْفَاءً — وَالْإِضَافَةُ لَا تَكُونُ فِي الْحُرُوفِ .

ثالثاً : أَنَّهَا تَقْبَلُ الْجَرَّ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ ، وَالْجَرُّ عَلَامَةٌ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ .

(51) الخلاف الإعرابي في الجملة بعد (حتى)

ذَكَرَ ابْنُ عَنْقَاءَ أَنَّ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ : " الْمَجْرُورَةُ عَلَى رَأْيِ الزَّجَّاجِ وَابْنِ دَرَسْتَوِيهِ كـ : (مَرَضٌ حَتَّى لَا يَرْجُوْنَهُ) ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ (حَتَّى) فِي ذَلِكَ وَنَحْوِهِ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ ، فَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهَا " ^(٢) وَعَلَّلَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ : " وَلَا بُدَّ أَنْ يَحِلَّ مَحَلُّهَا (أَيِ : الْجُمْلَةِ) الْمَفْرُودِ ، وَهَكَذَا كُلُّ جُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ فَإِنَّمَا

^(١) غرر الدرر 3/ 1229 .

^(٢) التشنيف 20 / أ .

ذاك لحلولها محل المفرد ، وكل جملة لا محل لها فما ذاك إلا لعدم حلولها محله " ^(١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في الجملة الواقعة بعد (حتى) ألها محل من الإعراب أو لا ؟

على قولين :

القول الأول : أن الجملة بعد حتى في محل جر بها .

وذهب إلى هذا القول الزجاج ^(٢) وابن ^(٣) درستويه .

القول الثاني : أن الجملة بعد (حتى) لا محل لها من الإعراب .

وهو اختيـار ابن ^(٤) عنقاء ، ومن ذهب إلى هذا الرأي الثماني ^(٥)

وابن ^(٦) الأنباري وابن ^(٧) يعيش وابن ^(٨) عصفور والمالقي ^(٩) وابن ^(١٠) هشام .

واستدلّ ابن عنقاء على ذلك بأن الجملة لا يكون لها موضع من الإعراب إلا إذا وقعت موقع المفرد كأن تقع خبراً نحو : (زيد يضحك) أو صفة ، نحو : (رأيت رجلاً يكتب) ، أو حالاً ، نحو : (جاءني زيد يضحك) .

^(١) الجواب السامي 86 ، وينظر إغراب المنحة 2 / أ .

^(٢) معاني القرآن 286 / 1 ، وينظر مغني اللبيب 151 / 1 .

^(٣) ينظر مغني اللبيب 151 / 1 .

^(٤) التشنيف 20 / أ ، والجواب السامي 86 ، و إغراب المنحة 32 / أ .

^(٥) الفوائد والقواعد 348 .

^(٦) أسرار العربية 146 .

^(٧) شرح المفصل 468 / 4 .

^(٨) شرح الجمل 540 / 1 .

^(٩) رصف المباني 256 .

^(١٠) مغني اللبيب 151 / 1 .

وبناءً على هذه القاعدة فإن ابن عنقاء يرى أن الجملة بعد (حتى) لا تقع موقع المفرد فينبغي ألا يُحكم لها بموضع من الإعراب ^(١) .

ولم يقبل أصحاب هذا القول ما ذهب إليه الفريق الأول من أن الجملة بعد (حتى) في محل جر فردّوا عليهم بأن حروف الجر لا تعلّق عن العمل وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ^(٢) ، وعدّوا (حتى) الداخلة على الجمل في نحو : (مرض زيد زيد حتى لا يرجونه) _ حرف ابتداء ^(٣) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فمنع أن يكون للجملة بعد (حتى) محلٌّ من الإعراب، وعلّل ذلك بأنها لم تقع موقع المفرد ، وما ذهب إليه هو الراجح ، أما ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن الجملة بعدها في محل جر ففيه نظر ؛ لأ (حتى) الجارة مختصة بالدخول على الأسماء _ كغيرها من حروف الجر _ فينبغي ألا تعمل إلا فيما اختصت بالدخول عليه .

(52) حكم إضافة الصفة إلى موصوفها

قال ابن عنقاء : " (وخمسة الأفعال) ^(٤) من إضافة الصفة إلى موصوفها ، وأصله : الأفعال الخمسة ، ولو قال : والخمسة الأفعال ، بإدخال (أل) على الخمسة لكان أحسن ؛ لأن إضافه الصفة إلى موصوفها سماعية على الصحيح ، وكأنه يرى اقتباسها

^(١) ينظر الجواب السامي 86 .

^(٢) ينظر مغني اللبيب 1 / 151 .

^(٣) ينظر التشنيف 20 / أ

^(٤) (خمسة الأفعال) : من كلام العمري في منظومته ، وقد نقده ابن عنقاء حينما أضاف الصفة إلى موصوفها .

تبعاً لجماعة ، وإلا فلا ضرورة أصلاً" ^(١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في إضافة الصفة إلى موصوفها : هل تجوز أو لا ؟

على قولين :

القول الأول : أنه تجوز إضافة الصفة إلى موصوفها إن اختلف اللفظان .

وذهب إلى هذا القول الكوفيون ^(٢) ، وعلى رأسهم الفراء ^(٣) وتبعه ابن مالك ^(٤) والشاطبي ^(٥) وغيرهم ^(٦) .

وعلل أصحاب هذا القول رأيهم بأن إضافة الصفة إلى موصوفها ورد في كلام العرب فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ** ﴾ ^(٧)

وقول الشاعر :

إنا مُحْيُوكِ يا سلمى فحيِّنا وإن سقيتِ كرامَ الناسِ فاسْقِينَا ^(٨)

وقولهم : (جرد قطيفةً ، وسحق عمامةً) ^(٩)

^(١) غرر الدرر 1/ 250 .

^(٢) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف 2/ 438 ، والتصريح 2/ 134 .

^(٣) معاني القرآن 1 / 365 .

^(٤) شرح التسهيل 3/ 225 .

^(٥) المقاصد الشافية 4/ 32 .

^(٦) ذكر أبو حيان النحويين الذين وافقوا الكوفيين ، وهم الزمخشري وابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وأبو القاسم ابن القاسم ، ينظر الارتشاف 2/ 506 .

^(٧) سورة الواقعة ، الآية : 95 .

^(٨) البيت من بحر البسيط ، وهولبشامة بن حزن النهشلي ، وتجدّه في خزانة الأدب 1/ 302 ، والشاهد فيه (كرام الناس) فقد أضاف الصفة إلى الموصوف ، والأصل : الناس الكرام .

القول الثاني : أنه لا تجوز إضافة الصفة إلى موصوفها حتى وإن اختلف اللفظان .

وهو اختيار ابن^(٢) عنقاء ، وذهب إليه البصريون^(٣) ووافقهم الزمخشري^(٤) وابن^(٥) الأنباري والعكبري^(٦) وابن يعيش^(٧) وابن^(٨) الناظم وغيرهم^(٩) .

واستدل أصحاب هذا القول بأن ذلك من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه ، والغرض من الإضافة هو التعريف والتخصيص والشيء لا يتخصص أو يتعرف بنفسه^(١٠) .

وأولوا ماورد من نصوص^(١١) في ذلك بأن يُقدَّر موصوف ، وتكون الصفة مضافةً إلى جنسها ، فيكون التقدير : (حق الأمر اليقين)^(١٢) ، (وشيءٌ جرد قطيفة ، وشيءٌ سحق عمامة) أي : شيءٌ جردٌ من جنس القطيفة ، وشيءٌ سحقٌ من جنس العمامة^(١٣)

^(١) ينظر شرح المفضل لابن يعيش 167/2 ، والإقليد 677/2 ، وأوضح المسالك 97/3 ، والفوائد الضيائية 21/2 ، والتصريح 134/2 .

^(٢) غرر الدرر 250/1 .

^(٣) ينظر رأيهم في الإنصاف 436/2 .

^(٤) المفصل مع شرح ابن يعيش 167/2 ، وقد سبق أن أبا حيان نسب إليه القول بالجواز .

^(٥) الإنصاف 438/2 .

^(٦) اللباب 391/1 .

^(٧) شرح المفصل 167/2 .

^(٨) شرح الألفية 277 .

^(٩) ينظر مثلاً : توضيح المقاصد 386/1 ، وأوضح المسالك 97/3 ، وشرح الألفية لابن عقيل 370/1 ، وشرح الألفية للمكودي 162 ، والفوائد الضيائية 21/2 ، والتصريح 134/2 ، وشرح الأشموني للألفية 376/2 ، وشرح ابن طولون لها أيضاً 460/1 .

^(١٠) ينظر الإنصاف 437/2 ، واللباب 391/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 167/2 ، وشرح الألفية لابن الناظم 277 ، والفوائد الضيائية 21/2 .

^(١١) النصوص التي أثبتتها وجدت لها تأويلاً ماعدا البيت الشعري .

^(١٢) ينظر الإنصاف 438/2 .

^(١٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 167/2 ، وأوضح المسالك 97/3 ، والفوائد الضيائية 21/2 .

أما ابن ^(١) عنقاء فقد قصر ذلك على السماع ؛ إذ لا ضرورة تدعو عنده إلى القياس .
ويُلاحظ أن ابن عنقاء في نصّه السابق تعرّض لمسألة تعريف العدد حينما نقد العمرطي في قوله : (خمسة الأفعال) ذاكراً أن الأحسن (الخمسة الأفعال) ، وكأنّ ابن عنقاء يُعرّف العدد بإدخال (أل) على المضاف والمضاف إليه ، وهو بذلك موافق للكوفيين ؛ فقد شبهوا ذلك بـ (الحسن الوجه) والقراء استخدم هذا الأسلوب في معاني القرآن ^(٢) حينما قال : "وقوله: (والذين يرمون أزواجهم) ^(٣) بالزنى نزلت في عاصم بن عديّ لما أنزل الله الأربعة الشهود" ، كما وظّف ابن عنقاء هذا الأسلوب في عنوان كتابه نزهة الأثبات حينما سمّاه (نزهة الأثبات بإعراب الثلاثة الأبيات) ، أما البصريون فقد قالوا : ما كان مضافاً أدخلنا الألف في آخره فقط ^(٤) ، فيقال : خمسة الأفعال .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء ما ذهب إليه البصريون فلم يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها ، ولم يوافق ما ذهب إليه العمرطي الذي يرى جواز ذلك قياساً ، بل قصره على السماع ، والأقرب أن الصفة يجوز إضافتها إلى موصوفها قياساً ؛ لورود ذلك عن العرب ولو أوّل كلّ مثال تضاف فيه الصفة إلى الموصوف لكان فيه كبيرٌ تكلفٍ .

^(١) غرر الدرر 1 / 250 .

^(٢) معاني القرآن 2 / 148 .

^(٣) سورة النور ، الآية : 6

^(٤) ينظر العدد في اللغة 34 ، واللباب للعكبري 1 / 326 .

(53) بناء (مثل) إذا أُضيفت إلى مبني

قال ابن عنقاء : " وكالاسم المتوغل في الإبهام ... (مثل) ... كـ (شِبْه) ونحو ، وترَب ،
ونَدَّ ، وخِدْن ، ويُن ، ودون ، وحسب ، إذا أُضيف إلى مبني من اسم أو غيره جاز على
الصحيح بناؤه على الفتح ، خلافاً لابن مالك في (مثل) ؛ لمخالفتها أخواتها في أنها تُثنى

وُتَّجَمَعُ ، كـ (زَيْدٌ مِثْلُكَ ، وَضَرْبُكَ ، وَشِبْهُكَ ، وَتَرْبُكَ ، وَدَوْنُكَ ، وَكَذَا زَيْدٌ حَسْبُكَ
أَوْ هُمُكَ أَوْ هَذَاكَ ، أَوْ شَرَعُكَ ، أَوْ نَاهِيكَ ، أَوْ كَافِيكَ مِنْ رَجُلٍ ، وَكُلُّهَا بِمَعْنَى
(حَسْبُكَ) وَقَرَأَ حَفْصٌ وَنَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ : " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ^(١) " بفتح (بَيْنَ)
، وقال :

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ

بفتح (غَيْرَ) ؛ لِإِضَافَتِهَا إِلَى (أَنْ) وَصَلَتِهَا " ^(٢) وقال : "و(مثل) ... إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَبْنِي
بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ جَوَازاً وَهُوَ الْأَصَحُّ وَفَاقاً لِأَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ " ^(٣)
* المناقشة :

ذكر ابن علقم أن النحويين اختلفوا في (مثل) إذا أضيفت إلى مبني
نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مِمَّا
أَنْتُمْ

تَنْطِقُونَ ﴾ ^(٤) هل يجوز بناؤها أو لا ؟ على أقوال :

القول الأول : أنه يجوز بناؤها .

ثم اختلفوا في علة البناء على مذهبين :

المذهب الأول : أنها بُنيت ؛ لِإِضَافَتِهَا إِلَى مَبْنِي .

^(١) ينظر الحجة للفارسي 3 / 356 ، وطيبة النشر 73 ، 912 ، والكافي في القراءات السبع 2 / 263 ، والتلخيص
في القراءات الثمان 259 ، وشرح طيبة النشر لشهاب الدين 226 ، والميسر في القراءات الأربع عشرة 139 .
(1) غرر الدرر 1 / 208 _ 209 .

^(٢) التشنيف 17 / ب .

^(٤) سورة الذاريات ، الآية : 23 ، وقراءة (مثل) بالفتح هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ، وابن عامر وحفص عن
عاصم وأبي جعفر ويعقوب ، والقراءة بالرفع هي قراءة أبي بكر وحزمة والكسائي ، ينظر الكشف 2 / 227 .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، وإليه ذهب سيبويه^(٢) وابن^(٣) السراج والفارسي^(٤) وغيرهم^(٥)

فإضافة (مثل) إلى (ما) في الآية السابقة إذاً عند أصحاب هذا القول هو السبب في بنائها، معللين ذلك بما يلي :

أولاً : أن المضاف يكتسب من المضاف إليه أموراً عدّة^(٦) ، منها البناء والتعريف والجزاء والجزاء والاستفهام وغيرها ، تقول : غلام زيد فتعرّف (غلام) بالإضافة ، وتقول : (غلام من تضرب؟) فيكون استفهاماً ، وتقول : (غلام من تضرب أضرب) فيكون جزءاً^(٧) .

ثانياً : ما ذكره ابن عنقاء من أن بناء (مثل) بسبب إضافتها إلى مبني له نظير ؛ فقد بُنيت (بين) لإضافتها إلى مبني^(٨) في قوله تعالى : " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ" .
كما بُنيت (غير) لإضافتها إلى مبني أيضاً في قول الشاعر .

(1) غرر الدرر 208 /1 .

(٢) الكتاب 140 /3 .

(٣) الأصول 279 /1

(٤) التعليقة 254 /2 ، 256 .

(٥) ينظر مثلاً : مشكل إعراب القرآن 638 ، والنكت 590/2 ، و أمالي ابن الشجري 264 /2 ، و الإنصاف 1 /290 ، 1180 ، والتبيين 417 ، و المحرر الوجيز 1764 ، و شرح المفصل لابن يعيش 287 / 2 ، و الكافي 3 /811 ، و أمالي ابن الحاجب 109 /4 ، و أنوار التنزيل 268 ، و مغني اللبيب 174 / 2 ، و المقاصد الشافية 421 /2 ، و الدر المصون 47 /10 .

(٦) ينظر المحرر الوجيز 1764 .

(٧) ينظر الأمالي لابن الشجري 264 /2 .

(٨) ينظر غرر الدرر 209 /1 .

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ^(١)

وإذا كان ابن عنقاء استشهد ببناء النظير: (غير وبين) فقد ورد بناؤها صراحةً في قول الشاعر :

فتداعى مَنخِرَاهُ بدمٍ مثلما أثمرَ حُمَاضُ الجَبَلِ^(٢)

المذهب الثاني : أن (مثل) بُنيت ؛ لأنها تركبت مع مابعدھا تركيب (خمسة عشر).

وذهب إلـــــــى هـــــــذا القـــــــول

المازني^(٣) وتبعه ابن^(٤) خالويه والفراسي^(٥) والباقولي^(٦) وعلى هذا الرأي تكون تكون (مثل) بُنيت في الآية السابقة ؛ لأنها صارت مع (ما) شيئاً واحداً نحو: (ويحما وأينما) وغيرها^(٧)

القول الثاني : أنه لا يجوز بناء (مثل).

(١) البيت من بحر البسيط ، وهو لأبي قيس بن الأسلت ، وتجدّه في الكتاب 329 / 2 ، والحاجة بالمسائل النحوية للزمخشري 141 ، وشرح المفصل لابن يعيش 285 / 2 ، وبلانسة في مغني اللبيب 178 / 1 ، وبلانسة في التصريح 113 / 1 ، وبلانسة في الأشباه والنظائر 195 / 2 ، وشرح شواهد المغني 1 / 458 ، والشاهد فيه (غير أن نطقت) فقد بُنيت (غير) مع أنّها في محل رفع فاعل؛ لإضافتها إلى مبني .

(٢) البيت من بحر الرمل ، ولم أقف على قائله ، وتجدّه بلانسة في التعليقة 254 / 2 ، وبلانسة في شرح المفصل لابن يعيش 73 / 5 ، وفي رصف المباني 379 ، وبلانسة في الأشباه والنظائر 3 / 170 ، ويروى صدر البيت في رصف المباني : (تتداعى) ، وفي الأشباه والنظائر : (تداعى) والشاهد فيه : (مثلما) فقد بُنيت (مثل) لإضافتها إلى مبني وهو (ما) .

(٣) ينظر رأي المازني في التعليقة 254 / 2 ، وأما ابن الشجري 264 / 2 ، والمحرر الوجيز 1764 .

(٤) الحجة في القراءات السبع 332 .

(٥) هذا هو القول الثاني للفراسي في الشيرازيات 555 / 2 .

(٦) كشف المشكلات 2 / 331 .

(1) ينظر المحرر الوجيز 1764 .

وذهب إلى هذا القول ابن^(١) مالك وخالفه ابن^(٢) عنقاء .

واستدل ابن مالك على ذلك بأن (مثل) وإن وافقت (غير) في أن دلالتها لا تتم إلا بما تُضاف إليه إلا أنها تختلف عنها في أنها تقبل التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق .
وخرّج (مثل) في الآية السابقة على أنها معربة، وجعل (حق) اسم فاعل من (حقّ يحقّ) ،
ثم قصّر كما فعل بـ (بارّ وسارّ) حين قيل فيهما : (برّ وسرّ) ، وبقي الضمير الذي كان فيه قبل القصّر، وعدّ (مثل) حالاً منه^(٣) .

* التعقيب :

جوّز ابن عنقاء بناء (مثل) إذا أُضيفت إلى مبني ، معتمداً في ذلك على النظير ،
حيث جعلها مثل (بين ، وغير) إذا بُنيتا حين إضافتهما إلى مبني ، والأظهر أن (مثل)
معربة إذا أُضيفت إلى مبني ، وما ورد في ذلك من شواهد يُقتصر فيها على السماع ؛
لأنه لو سلّم بجواز بنائها مطلقاً لصح بناء نحو (غلامه) ونحوها ؛ لإضافتها إلى مبني^(٤) .

(54) حكم بناء الظرف إذا أُضيف إلى جملة فعلية مصدرية بفعل معرب

قال ابن عنقاء حينما تحدث عن الحالات التي يُبنى فيها الاسم " مجاورة ما أشبه الحرف ،
وهي مجيزة للبناء لا موجبة له ، كاسم الزمان المبهم إذا أُضيف ... إلى جملة ولو اسمية أو
فعلية فعلها معرب خلافاً للبصريين فيهما ، فقد قرأ نافع في ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ

(١) شرح التسهيل 3 / 263 .

(٢) غرر الدرر 1 / 208 .

(٣) ينظر شرح التسهيل 3 / 263 .

(٤) ينظر مغني اللبيب 2 / 176 .

الصَادِقِينَ صِدْقُهُمْ ^(١) والعشرة إلا ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب في **﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾** ^(٢) بفتح (يوم) فيهما على البناء ، والباقون بالرفع على الإعراب، وروي بالوجهين قوله :

..... على حينِ يَسْتَصِينُ كلَّ حريمٍ

وقوله :

..... على حينِ التواصلِ غيرُ دانٍ ^(٣)

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في حكم الظرف إذا أضيف إلى جملة فعلية مصدرية بفعل معرب ^(٤) : هل يجوز بناؤه أو لا ؟ على قولين : القول الأول : أنه يجوز بناؤه إذا أضيفت إلى فعل معرب .

وهو اختيار ابن ^(٥) عنقاء وذهب إلى هذا القول الفراء ^(٦) والكوفيون ^(٧) ، ونُسب إلى الفارسي ^(١) ، وهو أحد قولي أبي بركات الأنباري ^(٢) وهو

^(١) سورة المائدة ، الآية : 119 ، وقد قرأ نافع بالفتح ، وقرأ الباقر برفع (يوم) ، ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع 423/1 ، والنشر 2/ 256 .

^(٢) سورة الانفطار ، الآية : 19 ، وقد قرأ ابن كثير وأبو عمر بالرفع ، والباقر بالنصب ، ينظر الكشف 2/ 364 . ^(٣) غرر الدرر 206/1_ 207 .

^(٤) بخلاف ما إذا أضيف إلى مبني فإنه يجوز بناؤه باتفاق ، ينظر شرح التسهيل 253/3_ 255 .

^(٥) غرر الدرر 1 / 206 ، 207 .

^(٦) معاني القرآن 222/1 .

^(٧) ينظر رأي الكوفيين في الكشف عن وجوه القراءات السبع 424/1 ، ومشكل إعراب القرآن 743 ، وشرح ابن

وهو اختيار ابن^(٣) مالك وابن^(٤) هشام ، واستدلّ ابن عنقاء على هذا القول بما يأتي :

أولاً: بالسماع : فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾
 بقراءة (يوم) بالفتح ، فهو خبر ، وقد بُني على الفتح مع إضافته إلى مضارع معرب .
 ومنه قوله تعالى : ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلّٰهِ ﴾ بقراءة
 (يوم) بالفتح ، والشاهد كسابقه .
 ومن ذلك قول الشاعر :

إذا قلتُ هذا حينَ أسلو يهيجني نسيمُ الصّبا من حيثُ يطلُعُ الفجرُ^(٥)

وروي بالوجهين قول الشاعر:

لأجتنبنّ منهنّ قلبيّ تحلماً على حينِ يستصيّبن كلّ حليم^(٦)

ويُلاحظ أن استدلال ابن عنقاء بهذا البيت غير دقيق ؛ لأن الظرف (حين) مضاف إلى

عقيل 377/1 ، والتصريح 163/3 .

^(١) نسب هذا القول إليه ابن عقيل في شرح الألفية 376/1 ، وهذه النسبة فيها نظر كما سيأتي .

^(٢) الإنصاف 163/1 .

^(٣) شرح التسهيل 253/3 .

^(٤) مغني اللبيب 175/2 .

^(٥) البيت من بحر الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي ، ينظر البيت في : شرح أشعار الهذليين 957/2 وبلانسة في شرح التسهيل 256/3 ، ومغني اللبيب ، وشرح أبيات مغني اللبيب 340/1 ، والشاهد فيه : (حين أسلو) : فقد بُنيت كلمة (حين) على الفتح مع إضافتها إلى فعل معرب .

(1) البيت من بحر الطويل ، لم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في أوضح المسالك 121/3 ، ومغني اللبيب 2/175، والتصريح 3/163 ، وحاشية الصبان 2/387 ، والشاهد : (حين يستصيين) فقد جاءت (حين) بروايتين : الكسر على أنها معربة مجرورة ، والفتح على أنها مبنية .

فعل مضارع مبني (يستصيبن) ، ولا خلاف في بناء الظرف إذا أضيف إلى مبني^(١)
ثانياً : ذكر ابن عنقاء أنه قد ورد السماع ببناء الظرف قبل الجملة الاسمية ، كقول
الشاعر :

تذكر ما تذكر من سلمي على حين التواصل غير دان^(٢)

ويُضاف إليه قول الشاعر :

لم تعلمي ياعمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل^(٣)

ومراد ابن عنقاء بذلك أنه إذا ثبت بناء الظرف قبل الجملة الاسمية كان بناؤه قبل الفعل
المضارع أولى ؛ لأن أصله البناء كما قال ابن^(٤) مالك .
وقد ذكر بعض من ذهب إلى هذا القول أن سبب بناء المضاف إلى جملة مصدرية بفعل
مبني إما القصد المشاكلة وإما لغير ذلك ، فلا يجوز أن يكون القصد المشاكلة ؛ لأن
البناء ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها باسم معرب ، وليس هناك مشاكلة ، فامتنع

(١) ينظر الهامش (4) في الصفحة الأولى من هذه المسألة .

(٢) البيت من بحر الوافر ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في أوضح المسالك 122/3 ، والمقاصد الشافية 82/4 ،
والتصريح 164/3 ، وجمع الهوامع 230/3 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 388/2 ، وروي في شرح
التسهيل 256/3 ، (...على حين التراجع ...) والشاهد فيه : (حين التواصل غير دان) فقد أضيفت (حين) إلى جملة اسمية
وبنيت .

(٣) البيت من بحر الطويل ، وقائله مختلف فيه ، فقليل إنه لمبشر بن هذيل ، وقيل إنه لموبال بن جهم ، وتجده بلا نسبة في
شرح التسهيل 256/3 ، وبلا نسبة في مغني اللبيب 176/2 ، وبلا نسبة والمقاصد الشافية 82/4 ، وبلا نسبة في جمع
الهوامع 230/3 ، وتجده الخلاف في نسبة هذا البيت في معجم الشواهد النحوية 729/2 ، والشاهد فيه (حين الكرام
قليل) ووجه الاستشهاد كالسابق .

(٤) ينظر شرح التسهيل 257/3 .

أن يكون البناء لقصدها^(١) .

وإذا لم يكن سبب البناء هو المشاكلة فسببه إذاً هو شبه الظرف بالحرف ، وهذا الشبه قد يكون :

أ — شبهاً افتقارياً ، فقد أشبه الظرفُ حرفَ الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرةً إليه وإلى غيره ، فأنت إذا قلت: (إن قمت أكرمتك) كان قولك : (قمت) قبل دخول (إن) مستقلاً ثم صار بعد دخولها غير مستقلّ بل محتاجاً إلى كلام آخر^(٢) .

ب — أو شبهاً معنوياً ؛ لأن الظرف معنى يُربط به إحدى الجملتين بالأخرى كمعنى الشرط الذي يربط بين الجملتين^(٣) .

القول الثاني : أنه يجب إعراب الظرف إذا أضيف إلى فعل معرب .

وذهب إلى هذا القول البصريون^(٤) ، ونسبه الفراء إلى الكسائي^(٥) ، وقاله الصيمري^(٦) وهو اختيار الفارسي^(٧) كما صرح بذلك ، وأبي بركات الأنباري^(٨) في أحد قوليه .

^(١) ينظر شرح التسهيل 257/3 ، والمقاصد الشافية 82/4 ، وتوضيح المقاصد 394/1 .

(1) ينظر شرح التسهيل 257/3 ، والمقاصد الشافية 85/4 ، وتوضيح المقاصد 392/1 .

^(٢) ينظر المقاصد الشافية 85/4 .

^(٤) ينظر قول البصريين في الكشف 424/1 ، ومشكل إعراب القرآن 743 ، وارتشاف الضرب 2/ 522 ، وشرح

ابن عقيل 377/1 ، والتصريح 164/3 .

^(٥) معاني القرآن 222/1 .

^(٦) تبصرة المبتدي 176 .

^(٧) ذكرت سابقاً أن الفارسي تُسبب إليه القول بجواز البناء ، ونصّ الفارسي بصريح بالمنع فهو يقول : " ومن قال : (على حين عاتبت) لم يقل : (على حين أعاتب) (التعليقة 60/2 ، أي : إذا أُضيف الظرف إلى ماضٍ بنيته ، وإذا أُضيف إلى مضارع لم يُبنَ .

^(٨) البيان 311/1 .

فأصحاب هذا القول يرون أن الظرف لا يُبنى إلا إذا أضيف إلى مبني لقصد
المشاكلة^(١) .

وخرّجت الآيات التي استدلت بها ابن عتقاء بما يأتي :

1_ خرّجت (يوم) في قراءة : ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ بأن فتحتها

ليست فتحة بناء بل فتحة إعراب ؛ لأن (يوم) منصوب على الظرفية ، والتقدير:
(هذا الذي ذكرناه يكون يوم ينفع الصادقين صدقهم أو يحدث أو يستقر) وما أشبه
ذلك^(٢) ، وليست الإشارة إلى اليوم وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه^(٣) .

2_ خرّجت (يوم) في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ بأمرين :

أ _ أن (يوم) منصوبة على الظرفية^(٤) كالتوجيه السابق .

ب _ أنه مبني لإضافته إلى فعل مضارع مصدر بحرف نفي ، وقد اكتسب البناء
من الحرف وليس من الفعل^(٥) .

* التعقيب :

يرى ابن عتقاء جواز بناء الظرف إذا أضيف إلى فعل معرب ، واستدلّ على ذلك
بالسماع : القراءات والشعر ، وما ذهب إليه ابن عتقاء هو الراجح ؛ لوجود الأدلة
النقلية والعقلية ، أما ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن سبب بناء الظرف هو
المشاكلة ففيه نظر إذ لو كان الأمر لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبني أولى ، نحو

(١) ينظر السابق مثلاً .

(٢) ينظر تبصرة المبتدي 176 .

(٣) ينظر التصريح 164/3 .

(٤) ينظر الكشف 423 /1 .

(٥) ينظر البيان 499 /2 .

(غلامك وفرسه)^(١) .

(55) إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم وبنائه

تحدث ابن عنقاء عن الإعراب التقديري وجعل منه : " ... المضاف إلى ياء المتكلم في نحو (غلامي ، وظبي ، ودلوي) بناءً على الصحيح أنه معرب ، وأنه إعرابه مقدّر مطلقاً^(٢) " ثم قال : " وقيل : هو مبني ، وقيل : لا معرب ولا مبني وعليه ابن جني

(1) ينظر مغني اللبيب 2 / 176 .

(٢) الجواب السامي 70 ، 71 ، وينظر إعراب المنحة 4 / ب ، ونزهة الأثبات 7 / أ.

وسماه خصيًّا ، وقيل: حركة الجر ظاهرة وغيرها مقدر وعليه ابن مالك " (١) .

*المناقشة :

الاسم الصحيح إذا أُضيف إلى ياء المتكلم نحو (غلامي) أو ما جرى مجراه نحو :
(ظبيي ، ودلوي) يلزم آخره الكسرة في جميع حالاته الإعرابية ومن هنا أشكل على
النحويين الحكم عليه بالإعراب أو البناء ، وقد ذكر ابن عنقاء أن للعلماء في ذلك قولين
وهما :

القول الأول : أنه لا معرب ولا مبني .

وذهب إلى هذا القول ابن (٢) جني وقوم آخرون (٣) .

وعلل ابن جني هذا الحكم بأن هذا المضاف لا يُوجد فيه شيء من أسباب البناء حتى
يُقال إنه مبني ، ولا يمكن ظهور حركة الإعراب في حالتي : الرفع والنصب حتى يُقال
إنه معرب (٤) .

وعزا إليه ابن عنقاء تسميته بالخصي (٥) .

القول الثاني : أنه مبني .

وهو ظاهر كلام الزمخشري (١) ، وإليه ذهب ابن (٢) الخشاب وابن (٣) الخباز

(١) الجواب السامي 71 ، وينظر غرر الدرر 198/1 .

(٢) الخصائص 137/2 .

(٣) ينظر اللباب للعكري 67/1 .

(٤) ينظر الخصائص 137/2 .

(٥) ينظر الجواب السامي 71 ، وابن جني حينما تحدث عن ياء المتكلم في الخصائص 137/2 ، لم يشر إلى هذه التسمية ، على أن بعض العلماء كالعكري يرى أن تسميته بالخصي تسمية غير دقيقة ؛ لأن الخصي ذكرٌ حقيقة ، وأحكام الذكور ثابتة له ، وكان الأولى أن يُسمى (خنثى مشكلاً) . ينظر اللباب 67/1 .

وغيرهم^(٤).

وسبب بنائه عند هؤلاء أنه مضاف إلى اسم غير متمكن وهو ياء المتكلم^(٥) وبيان ذلك : أن المضاف إليه مع المضاف كالكلمة الواحدة ، وإذا انضم إلى ذلك كون المضاف إليه لا ينفرد ولا يقوم بنفسه اشتد اتصاله بالمضاف حتى يجري الأول من الثاني والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من بعض لا متزاجهما فيغلب على الأول حكم الثاني وهذه الصفة موجودة في ياء المتكلم^(٦) .

القول الثالث : أنه معرب .

واختلف أصحاب هذا القول في الحركة من حيث ظهورها وتقديرها على مذهبين : **المذهب الأول : أن حركة الجر ظاهرة ، وغيرها مقدر .**

وذهب إلى هذا الرأي ابن مالك في شرح التسهيل^(٧) ، معللاً ذلك بأن حرف الإعراب حال الرفع والنصب قد شغل بالكسرة المجلوبة مراعاةً للياء فتعذر اللفظ بغيرها، فحكم عليها بالتقدير ، وأما في حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير .

المذهب الثاني : أن حركة الإعراب مقدرة مطلقاً .

^(١) المفصل مع شرح ابن يعيش 2/ 205 ، وينظر ارتشاف الضرب 2/ 536 .

^(٢) المرتجل 109 .

^(٣) ينظر ارتشاف الضرب 2/ 536 .

^(٤) ينظر الإرشاد للكيشي 344 .

^(٥) ينظر شرح التسهيل 3/ 279 ، وجمع الهوامع 1/ 58 .

^(٦) ينظر المرتجل 109 .

^(٧) 2/ 280 .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء وهو ظاهر كلام ابن مالك في (شرح الكافية)^(٢)
وعليه الجمهور^(٣) .

وجعل هؤلاء المضاف إلى ياء المتكلم كالمقصور ؛ فكما أن المقصور تُقدّر عليه
حركات الإعراب رفعاً ونصباً وجرّاً فكذلك ما أُضيف إلى الياء^(٤) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الأخير ، فحكم على الاسم المضاف إلى ياء المتكلم
بالإعراب، وجعل الحركة تُقدّر عليه في جميع الأحوال ، وما اختاره ابن عنقاء هو
الراجع ؛ لما يرد على الأقوال من أمور وهي :

أولاً : ما ذهب إليه ابن جني وغيره من أنه ليس معرباً ولا مبنياً يُخالف ما عُرف عن
النحويين من أن الكلمة إما أن تكون معربة وإما أن تكون مبنية ، وليس هناك نوع
يُقال عنه : إنه لا معرب ولا مبني ، وكما أن الكلمة لا تخرج عن كونها اسماً أو فعلاً أو
حرفاً فكذا شأنها هنا إذ لا تخرج عن كونها معربة أو مبنية .

ثانياً : ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أنه مبني لإضافته إلى الياء قول فيه شيء
أيضاً؛ لأن ذلك يستلزم بناء المضاف إلى سائر المضمرات بما في ذلك المثني المضاف إلى
الياء وما استلزم باطلاً فهو باطل^(٥) .

(١) الجواب السامي 70 ، 71 .

(٢) 999 / 2 .

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 207 / 2 ، والإيضاح لابن الحاجب 123 / 1 ، والأماشي له أيضاً 853 / 2 ،
وارتشاف الضرب 536 / 2 ، وجمع الهوامع 58 / 1 .

(٤) ينظر جمع الهوامع 58 / 2 .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 280 / 3 ، وشرح الألفية لابنه 294 .

ثالثاً : ما ذهب إليه ابن مالك من أنه يعرب حال الجر ويعرب في ما عدا ذلك يُرد بأن ما قبل الياء مكسور للمناسبة قبل تعرض الاسم للجر فالأصل بقاء ما كان ^(١).

(56) حكم الأسماء الستة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم

قال ابن عنقاء : " وسُمِعَ (أبيّ) بالإدغام على القياس ، فقاسه المبرد والكوفي ، وهو الأصح ، وكذا ابن مالك ، وزاد (أخيّ) وإن لم يُسمع ، ولو قيس به أحدهما ^(٢) أيضاً لم

^(١) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني 2 / 427 .

(1) وهما الحمر والهنو .

يُبعد" (١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في الأسماء الستة (٢) إذا أضيفت إلى ياء المتكلم : هل يجوز ردّ اللام المحذوفة أو لا ؟ على قولين :

القول الأول : أن اللام المحذوفة يجوز ردها حال إضافتها إلى ياء المتكلم نحو: (أبي وأخي) .

وهو اختيار ابن (٣) عنقاء ونُسب هذا القول إلى المبرد (٤) ، وإليه ذهب ابن (٥) مالك . واستدلّ القائلون بهذا الرأي بالسماع ، وذلك قول الشاعر :

قَدْرُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أُرَى وَأَبِيَّ مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ (٦)

ويُلاحظ أن ابن عنقاء في نصّه السابق نسب هذا القول إلى الكوفيين ، ذاكراً أن ذلك مقيس عندهم ، وذلك في قوله " وقاسه الكوفي " ويبدو أنه حكى ذلك عنهم أخذاً بما

(١) غرر الدرر 242/1 .

(٢) باستثناء (ذو وفو) ؛ أما (ذو) فإنها لا تضاف إلى الضمير ، وأما (فو) فردّ اللام المحذوفة إليها عند إضافتها إلى ياء المتكلم لا خلاف فيه ، فيقال : (كلمته من في) ، ولا يجوز فيه التخفيف بحذف اللام كما جاز مع الأب والأخ ؛ حتى لا يبقى على حرف واحد ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك 284/3 .

(٣) غرر الدرر 242/1 .

(٤) نسبه إليه الزمخشري في المفصل: 109 ، وابن الحاجب في أماليه 602/2 . وابن مالك في شرح التسهيل 284/3 .

(٥) شرح التسهيل 284/3 .

(٦) البيت من بحر الكامل ، وهو لمؤرج السلمي ، وتجدّه بلا نسبة في المفصل : 109 ، والأمالي الشجرية 37/2 ،

والتخمير 71/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 214/2 . وشرح التسهيل لابن مالك 284/3 ، والشاهد فيه : =

= (وأبي) ، فقد ردّ لام (أبو) في حالة الجر وهي الواو ثم قلبها ياء ، ثم أدغامها في ياء المتكلم .

قاله ثعلب في مجالسه ^(١) " وقال أبو العباس : الفراء يقول : من أتم الأب فقال (هذا أبوك) فأضاف إلى نفسه قال : (هذا أبي) خفيف ، قال : والقياس قول العرب : (هذا أبوك وهذا أبي) — فاعلم — ثقيل ، وهو الاختيار ، وأنشد :

فلا وأبي لا آتيك حتى يُنسى الواله الصبُّ الحنينا

... وقال: أنشد الكسائي ... قبل أن يموت :

قدر أحلك ذا النُجِيل وقد أرى وأبي مالك ذو النُجِيل بدارٍ

القول الثاني : أن اللام المحذوفة لا تُردّ حال إضافتها إلى ياء المتكلم .

وذهب إلى هذا القول الزمخشري ^(٢) وابن ^(٣) الشجري وابن ^(٤) يعيش وابن ^(٥) الحاجب الحاجب والبغدادي ^(٦) .

فأصحاب هذا القول يرون ألا تردّ اللام في هذه الأسماء ، بل تبقى محذوفة كما لو لم تُضف ، فيُقال : (هذا أبي وأخي وحمي) ، (ورأيت أبي وأخي وحمي) ، (ونظرت إلى أبي وأخي وحمي) كما لو يُقال (هذا أب وأخ وحم) ، (ورأيت أباً وأخاً وحمّاً) ، (ونظرت إلى أب وأخ وحم) . في حال الإفراد ^(٧) .

ويرون أن اللام حُذفت في حال الإفراد ؛ لضرب من التخفيف على غير قياس ، ولا

^(١) 476 / 2 .

^(٢) المفصل : 109 .

^(٣) الأُمالي الشجرية 37/2 .

^(٤) شرح المفصل 214/2 .

^(٥) الأُمالي 601/2 .

^(٦) خزانة الأدب 167/4 .

^(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 214/2 .

تظهر إلا حال الإعراب للفرق بين المرفوع والمنصوب والمجرور^(١) ، فيقال : (هذا أبوك ، ورأيت أباك ، ونظرت إلى أبيك) وهكذا يقال في الأخو والحمو والهنو .

أما ما استدلّ به أصحاب القول الأول فقد أجاب عنه هؤلاء بما يأتي :

أولاً : قالوا^(٢) : إن (أبيّ) في البيت السابق جمع سلامة^(٣) ، ولا قرينة تدلّ على أنه مفرد ، فتعارض الاحتمالان ، فحُمِلَ على لفظ الجمع ، وسقط الاحتجاج به في محل الخلاف^(٤) . ثانياً : مما يدلّ على أن (أبيّ) في البيت السابق جمع سلامة أن له نظائر فمن ذلك قول الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيِّنَا^(٥)

وقول الشاعر :

يَدْعُنِ نِسَاءَ كُمْ فِي الدَّارِ نُوحًا يُدْفِنُ الْبُعُولَةَ وَالْأَيِّنَا^(٦)

^(١) ينظر السابق 214/2 .

^(٢) ينظر المفصل : 109 ، والأمالي الشجرية 37/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 214/2 .

^(٣) لأن أصله (أبوون) اجتمع واوان ساكنتان فحُذِفَتْ إحداهما ، فصارت (أبوي) ثم قلبت الواو ياءً ثم أضيفت إلى ياء المتكلم ، وأدغمت الياء في الياء فصارت (أبيّ) ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصارت (أبيّ) .

^(٤) ينظر خزانة الأدب 467/4 .

^(٥) البيت من بحر المتقارب ، وهو لزياد بن واصل السلمي ، وتجده بلانسة في الكتاب 46/3 ، والمقتضب 172/2 ، والخصائص 346/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 213/2 ، والأشباه والنظائر 43/3 ، والشاهد فيه : (الأيينا) فقد جُمِعَتْ (أب) جمع مذكر سالماً ، وعليه حُمِلَ (أبيّ) على لفظ الجمع إذ ليس من قرينة تخلصه للإفراد ، وبذلك يسقط الاحتجاج به .

^(٦) البيت من بحر الوافر ، وهو للغيلاني بن سلمى الثقفي ، وتجده بلانسة في شرح المفصل لابن يعيش 213/2 ، ولسان العرب 57/1 ، والشاهد فيه (الأيينا) فقد جُمِعَتْ جمع مذكر سالماً والكلام فيه مثل الكلام في (الأيينا)

وقول الشاعر :

وقَدْ شُنْتُ بِهَا الْأَقْوَامُ قَبْلِي فَمَا شُنْتُ أَبِي وَلَا شُنْتُ^(١)

فعلى هذا تكون هذه الياء المدغمة ياء جمع دون أن تكون منقلبة عن الواو التي هي لام الكلمة ؛ لأن هذا الموضع لما كان يلزمه الإعلال بالقلب ، واستمرّ فيه الحذف أمضي ذلك فيه^(٢) .

* التعقيب :

رجّح ابن عنقاء ردّ اللام في (أبو) حين إضافتها إلى ياء المتكلم ؛ اعتماداً على ماسم عن العرب ، وجوّز ردّ لام (أخو) أيضاً ، ولم يكتفِ بذلك بل رجّح ردّ اللام أيضاً في (الهنو والحمو) وإن لم يُسمع قياساً على (أبيّ)، ويُلاحظ أن ابن عنقاء هنا يعتمد على القياس النظري المستند على القاعدة دون السماع ، وقد ظهر ذلك جلياً في قياسه (الهنو الحمو والأخو) على (أبيّ) وهذه سمة بارزة من سمات النحو الكوفي ، وما اختاره ابن عنقاء من جواز ردّ اللام المحذوفة عند إضافة (أب) إلى ياء المتكلم هو القول الراجح ، لورود ذلك عن العرب ، وذلك في قول الشاعر :

كَأَنَّ أَبِيَّ كَرَمًا وَسُودًا يُلْقَى عَلَى ذِي الْبَلَدِ الْجَدِيدِ^(٣)

وإذا كانت (أبيّ) في البيت السابق :

السابقة .

(١) البيت من بحر الوافر ، ولم أقف عليه فيما عدت إليه من مصادر عدا شرح المفصل لابن يعيش 215/2 ، والشاهد فيه (أبيّ) فقد ردّ لام (أب) المحذوفة وأدغمها في ياء المتكلم .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 216/2 .

(٣) البيت من بحر الرجز لم أقف على قائله ، وتجده في شرح التسهيل 284/3 ، والمساعد 379/2 ، والشاهد فيه : (أبيّ) ، فقد ردّ لام (أب) المحذوفة ، وكلمة (أب) هنا لا تحمل الإفراد ؛ لأنه قال : (يلقون) .

قَدَرُ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَيَّ مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ

إذا كانت تحتل الأفراد والجمع فإن (أيّ) في هذا البيت لا تحتل إلا الأفراد إذ لو قصد الجمع لقال: (يلقون) ومن هنا كان الاستشهاد بهذا البيت أقوى من سابقة^(١) .
وإذا جاز رد اللام في (أب) حين إضافتها إلى ياء المتكلم كما في هذا البيت فإنه يجوز أيضاً ردها في (أخ وحم وهن) قياساً على (أب) . والله أعلم .

(57) واو الجمع الصحيح عند الإضافة إلى ياء المتكلم

قال ابن عنقاء : " وواو الجمع النائية عن الضمة في كل جمعٍ مذكر سالم أو ملحَق به مرفوعٍ مضافٍ إلى الياء كـ (مُسْلِمِيٍّ) من نحو : (جاء مُسْلِمِيٍّ) أضمرت ، أي : قُدِّرَتْ ؛ لأن أصله : (مُسْلِمُوِيٍّ) اجتمعت الواو والياء في كلمة ، وسكن السابق

(١) ينظر شرح التسهيل 284/3 .

منهما قُلبت الواو ياءً ، وأُدغمت في الياء ، وكُسرت الميم ؛للمناسبة ، ولئلا تنقلب الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها ،وهي قاعدة مطردة ،ومن هذا يُعلم أن علامة رفعه ظاهرة؛ لأن الواو لم تُحذف بل قُلبت ياءً، فعلامة رفعه الواو المنقلبة ياءً المدغمة في ياء المتكلم، فقول ابن الحاجب وابن مالك ومن تبعهما كالناظم ^(١) والفاكهي إن الواو فيه مقدرة عجب منهم ؛ إذ لا يُقال في واو نحو : (قِيَمَة) إنها مقدرة ؛لأن أصله : (قِوْمَة)."^(٢)

* المناقشة :

اختلف النحويون في واو الجمع الصحيح نحو (مسلمون) عند إضافته إلى ياء المتكلم

هل تُقدّر ، أو أنها تُقلب ثم تُدغم فلا تكون مقدرة ؟ **على قولين :**

القول الأول : أن الواو تُقدر عند إضافة الجمع الصحيح إلى ياء المتكلم ، فصورة الواو لم تُعد موجودة لفظاً أو خطاً فيُقدّر وجودها ، لأنها علامة إعراب الاسم في حالة الرفع ، والياء لا تكون علامة رفع بحال .

ونسب هذا القول إلى ابن ^(٣) الحاجب ، وذهب إليه ابن ^(٤) مالك والعمريطي ^(٥) وعُزي إلى الفاكهي ^(٦) .

^(١) هو يحيى العمريطي صاحب المنظومة العمريطية .

^(٢) غرر الدرر 1/ 297، 298 ، والجواب السامي 72 ، 73 .

^(٣) نسبه إليه ابن **عنقاء** في غرر الدرر 1/ 297 ، وكلام ابن الحاجب يُخالف ما عُزي إليه ، فهو يرى أن الواو في الجمع الصحيح تُقلب ياءً ثم تُدغم في ياء المتكلم ، في ذلك يقول : " وإن كان آخر الاسم واواً ، وذلك لا يكون إلا في رفع جمع المذكر السالم ، كقولك : (جاءني مسلمي) وأصله : (مسلموي) اجتمعت الواو والياء بعد حذف النون للإضافة ، وقُلبت الواو ياءً ، وأُدغمت في ياء المتكلم على القياس " ، شرح الوافية نظم الكافية 252 .

^(٤) التسهيل مع شرحه 3/ 278 .

^(٥) ينظر رأيه في غرر الدرر 1/ 297 .

^(٦) نسبه إليه ابن **عنقاء** في غرر الدرر 1/ 298 .

واستدلّ أصحاب هذا القول بالقياس ؛ فكما أن علامة الإعراب تُقدّر في نحو
(غلامي) لإضافتها إلى ياء المتكلم فكذلك أيضاً تُقدّر في الجمع الصحيح^(١) .

القول الثاني : أن الواو لا تُقدر ، بل تُدغم في ياء المتكلم بعد قلبها ياءً .

وهو اختيار ابن عنقاء^(٢) وإليه ذهب المبرد^(٣) وابن^(٤) يعيش والإسفراييني^(٥) وكثير من
من النحويين^(٦) .

فابن عنقاء يرى أن الواو في نحو (مسلمون) تُقلب ياءً عند إضافتها إلى ياء المتكلم ثم
تُدغم الياء في الياء فيقال : (مُسْلِمِيّ) : وأصلها (مُسْلِمُوِيّ) اجتمعت الواو والياء ،
وكانت السابقة منهما ساكنة ، فقلبت الواو ياءً ، فصارت (مُسْلِمِيّ) ثم أُدغمت الياء في
الياء فصارت (مُسْلِمِيّ) ثم كُسرت الميم ؛للمناسبة ، ولثلاثا تنقلب الياء واواً ؛ لانضمام
ما قبلها، فصارت (مُسْلِمِيّ) ، وهي قاعدة مطردة^(٧) .

ومّا جاء لما اختاره ابن عنقاء قول الشاعر :

^(١) ينظر ارتشاف الضرب 2 / 536 .

^(٢) غرر الدرر 1 / 297 ، والجواب السامي 72 ، 73 .

^(٣) المقتضب 4 / 249 .

^(٤) شرح المفصل 2 / 212 .

^(٥) اللباب 380 .

^(٦) ينظر مثلاً : شرح الألفية لابن الناظم 295 ، وارتشاف الضرب 2 / 536 ، وتوضيح المقاصد 1 / 395 ، وأوضح
المسالك 3 / 176 ، وشرح الألفية لابن عقيل 1 / 395 ، والمقاصد الشافية 1 / 193 ، وخلاصة الإعراب 1015 ،
وشرح الألفية للمكودي 176 ، والنجم الثاقب 2 / 705 ، والتصريح 2 / 243 ، وشرح الألفية لابن طولون 1 /
486 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 2 / 424 ، واللائئ الثمينة 257 .

^(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 2 / 212 ، وشرح ابن الناظم على الألفية 295 ، والمقاصد الشافية 1 /
193 ، والتصريح 2 / 243 .

أَوْدَى بَنِي وَأَعْقُبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تَقْلَعُ^(١)

وردّ ابن عنقاء كلام أصحاب القول الأول بالقياس ؛ فكما لا يُقال : إن الواو في (قيمة) مقدرة فكذلك أيضاً لا يُقال : إن الواو في نحو (مسلمي) مقدرة^(٢).

* التعقيب :

1_ يرى ابن عنقاء أن الواو في الجمع الصحيح لا تُضمّر حين إضافته إلى ياء المتكلم ، بل تُقلب ياءً ثم تُدغم في الياء التي بعدها ، و ردّ ابن عنقاء على القائلين بتقدير الواو بالقياس كما سبق.

2_ ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني هو الراجح ؛ لثبوت ذلك في السماع ، أما ما ذكره أصحاب القول الأول من أن الواو تُقدر في نحو (مسلمون) عند إضافتها إلى ياء المتكلم قياساً على تقدير الحركة في نحو (غلامي) فيمكن أن يُجاب عنه بما يأتي :

أ_ أن قياسهم هذا قياس بالفارق ؛ فالعلامة في (مسلمي) علامة فرعية ، والعلامة في (غلامي) علامة أصلية .

ب_ (غلامي) تُقدر فيها الحركات الثلاث ، وقياسهم (مسلمون) على (غلامي) حين إضافتها إلى ياء المتكلم يستلزم أن يقدرُوا علامة الإعراب في حال الرفع والنصب والجر في (مسلمي) مثلما قُدّرت في (غلامي) وهم لا يرون ذلك بل يجعلون الياء في حالتي

^(١) البت من بحر الكامل ، وهولأبي ذؤيب الهذلي ، وتجده في ديوان الهذليين 1 / 115 ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب 2 / 536 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 176 ، والتصريح 2 / 263 ، وبلا نسبة في شرح الأشموني مع حاشية الصبان 2 / 424 ، وخزانة الأدب 1 / 420 ، والشاهد فيه (بني) أصلها : (بُنوي) قُلبت الواو ياءً ثم أُدغمت في ياء المتكلم .

^(٢) ينظر غرر الدرر 1 / 298 .

النصب والجر غير مقدرة^(١) ، فصار قياسهم غير مطرد .

(58) العامل في المرفوع أو المنصوب الواقع بعد الاسم الذي فيه معنى
الفعل

تحدث ابن عنقاء عن المرفوعات فذكر منها : " المرفوع بمعنى الفعل ، بناءً على أن

^(١) التسهيل مع شرحه 3 / 278 .

الاسم لا يعمل في مثله ... نحو : (ما قائمٌ أبوك ، وهل مضروب العمران ؟ وزيدٌ جميل وجهه ،

و : هيهات العقيق^(١)

وعجبت من صيام أخوك) فرفعها بمعنى : (يقوم ، ويضرب ، وجمل ، وبُعد ، وصام) مدلولاً عليه بالأسماء المذكورة لا بها نفسها ... ولا بفعل محذوف ؛ لما في دعوى الحذف من التكلف وخلاف الأصل ، وهو مذهب حسن لكن الصحيح رأي الجمهور : أن رفعها بالأسماء المذكورة ؛ لنيابتها عن الفعل " (٢) .

وتحدث عن المنصوبات فذكر منها : " المنصوب بمعنى الوصف ، قال بعضهم : " إذا قلت : (زيدٌ ضاربٌ عمراً) فـ (عمراً) منصوب بمعنى (سيضرب أو يضرب الآن أو غداً) لا بـ (ضارب) لأن الاسم لا يعمل في الاسم بخلاف المعنى " (٣) انتهى . فعنده كل نصب أو رفع يُنسب إلى اسم كوصف ومصدر واسم فعل وإنما العامل معنى الفعل الذي ناب عنه ذلك الاسم " (٤) .

* المناقشة :

تضمن كلام ابن عنقاء السابق أن اسم الفاعل وما جرى مجراه _ كاسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر إلخ _ قد يُسند إلى اسم مرفوع أو منصوب كما في نحو : (أضاربٌ زيدٌ عمراً؟) وأن النحويين اختلفوا في العامل في ذلك المرفوع أو المنصوب ،

(١) جزء من بحر الطويل ، وهو الجري ، وتجده في ديوانه 491 ، والخصائص 282/2 ، وروايته في الديوان :

فأيها أيتها العقيقُ ومن به وأيها وصلٌ بالعقيقِ ثواصله

(٢) غرر الدرر 499/1 .

(٣) هذا النص منقول بتصريف عن ارتشاف الضرب 181/3 .

(٤) غرر الدرر 828/2 .

وكان لهم في ذلك أقوال :

القول الأول : أن العامل هو معنى الفعل .

فإذا قلت : (زيد ضارب عمراً) فـ (عمراً) منصوب بمعنى (سيضرب أو يضرب
الآن) لا بـ (ضارب) لأن الاسم لا يعمل في مثله بخلاف المعنى ، وكذلك الشأن إذا
قلت : (ما قائم أبوك ، وهل مضروب العمران ؟ ، وزيدٌ جميلٌ وجهه ، وهيئات
العقيق ، وعجبت من صيام أخوك) فرفع هذه الأسماء بمعنى : (يقوم ، ويضرب ،
وجمل ، وبعد ، وصام) .

ونسب ابن عنقاء هذا القول إلى بعض النحويين دون تحديد^(١) .

القول الثاني : أن العامل فعل محذوف .

ونسب هذا القول إلى المبرد^(٢) والسيراfi^(٣) وجماعة من النحويين^(٤) .

فإذا قلت : (زيدٌ ضارب عمراً) فـ (عمراً) منصوب بفعل دلّ عليه (ضارب)
والتقدير : زيد ضرب عمراً .

ووصف ابن^(٥) عنقاء هذا الرأي بالحسن ثم ردّ عليه كما سيأتي .

^(١) ينظر غرر الدرر 1/ 499 ، 2/ 828 .

^(٢) نسبه إليه أبوحيان في ارتشاف الضرب 3/ 172 .

^(٣) نسبه إليه أبوحيان أيضاً في ارتشاف الضرب 3/ 172 ، والسيراfi في شرح الكتاب 1/ 436 ذكر أن هذه الأسماء
" تعمل عمل الفعل الذي جرت عليه ، تقول : (هذا ضاربٌ زيداً) كقولك : هذا يضرب زيداً " .

^(٤) ينظر ارتشاف الضرب 3/ 172 .

^(٥) غرر الدرر 1/ 499 .

القول الثالث : أن العامل هو الاسم المذكور لنيابته عن الفعل .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، وإلى هذا القول ذهب سيويه^(٢) وابن^(٣) السراج والسيرافي^(٤) وابن^(٥) الحاجب وابن^(٦) مالك وابنه^(٧) وأبو^(٨) حيان والمرادي^(٩) وابن^(١٠) وابن^(١١) هشام والشاطبي^(١٢) والدمامي^(١٣) وغيرهم^(١٤) من جمهور^(١٥) النحويين .
فأصحاب هذا القول يرون أن العامل في المرفوع والمنصوب في نحو : (أضاربُ زيدُ عمرًا ؟) هو (ضارب) لأنه أُجري مجرى الفعل وناب منابه ، ولأن الكلام يتم به دون حاجة إلى حذف أو تقدير^(١٥) .

وردّ ابن^(١٦) عنقاء على من قال إن العامل محذوف بشيئين :

-
- (١) السابق 499/1 .
(٢) الكتاب 33/1 ، 108 .
(٣) الأصول 60/1 .
(٤) شرح الكتاب 436/1 .
(٥) الأمالي 25/3 .
(٦) شرح التسهيل 269/1 .
(٧) شرح الألفية 75 .
(٨) البحر المحيط 183/6 .
(٩) توضيح المقاصد 162/1 .
(١٠) شرح قطر الندى لابن هشام 44 .
(١١) المقاصد الشافية 592/1 ، 593 .
(١٢) المنهل الصافي 232/1 .
(١٣) ينظر اللباب للحنبلي 73/3 .
(١٤) ينظر غرر الدرر 499/1 .
(١٥) ينظر شرح قطر الندى 44 .
(١٦) غرر الدرر 499/1 .

أولاً : أن الحذف تكلف لا داعي له .

ثانياً : أنه خلاف الأصل .

* التعقيب :

1_ اختار ابن عنقاء القول الثالث وهو رأي الجمهور ، فذهب إلى أن العامل في المرفوع أو المنصوب في نحو : (أضراب زيد عمراً ؟) هو الاسم الذي أُجري مجرى الفعل ، وردّ على من قال إن العامل فعل محذوف بأنه تكلف لا داعي له ، وما ارتآه ابن عنقاء هو الراجح يدلّ على ذلك أنك إذا قلت : (أقائمُ زيدٌ ؟) صحّ لك أن تُعرب (قائم) مبتدأ ، ويترتب على ذلك أنه لا خبر له ؛ لأنه قام مقام الفعل وناب منابه والفعل لا يحتاج إلى خبر^(١) ، وصار ما بعده فاعلاً سد مسد الخبر .

2_ القول بأن العامل معنى الفعل يضعف بأمرين :

الأول : أن العامل على هذا سيكون معنوياً والعامل المعنوي ضعيف .

الثاني : أن هذا القول يستدل بأن الاسم لا يعمل في مثله ، وهذا مردود بنحو (ما جاء غير زيدٍ) فالعامل في (زيد) هو (غير) وهو اسم .

3_ ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن العامل فعل محذوف قولٌ فيه نظر إذ الحذف خلاف الأصل ولا يُلجأ إليه متى ما وُجد عنه مندوحة .

(59) معنى (ما) التعجبية

قال ابن عنقاء : " (ما) التعجبية على الأصح ... نكرة تامة فيها معنى التعجب " ^(٢).

^(١) ينظر التصريح 512/1 .

(١).

* المناقشة :

اختلف النحويون في معنى (ما) التعجبية على أقوال :

القول الأول : أنها استفاهمية .

وذهب إلى هذا القول الفراء (٢) وابن (٣) درستويه ، ونُسب إلى الكوفيين (٤) .

فهؤلاء يرون أن (ما) بمتزلة (مَنْ و أَيْ) في الإبهام ذلك أن التعجب فيه إبهام ؛ لأنه يكون فيما جاوز الحدَّ وخرج عن العادة فإذا قلت : (ما أحسن زيدا) كان معناه : أيُّ رجل زيد ، إذا قصدت أنه رجلٌ عظيم (٥) .

وهذا القول يتناسب مع مذهب الكوفيين فإنهم يرون اسمية (أفعل) والاستفهام المشوب بالتعجب يكثر أن تليه الأسماء (٦) ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ (٧) .

القول الثاني : أنه يجوز فيها وجهان :

الوجه الأول : أن تكون معرفة ناقصة أي : موصولة بمعنى (الذي) وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع لها من الإعراب .

(١) نزهة الأثبات 9 / أ .

(٢) معاني القرآن 126 / 3 .

(٣) ينظر رأيه في شرح المفصل لابن يعيش 4 / 421 ، والبحر المحيط 1 / 668 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 24 / 3 .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 4 / 421 .

(٥) ينظر السابق .

(٦) ينظر التصريح 3 / 368 .

(٧) سورة الواقعة ، الآية : 27 .

الوجه الثاني : أن تكون نكرة ناقصة أي : موصوفة بمعنى (شيء) ، وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها في محل رفع تبعاً لمحل (ما) .

وعلى كلا الوجهين يكون خبر المبتدأ محذوفاً وجوباً ، تقديره : (شيءٌ عظيمٌ) ونحوه .
ونُسب هذا القول إلى الأخفش ^(١) .

واستدلّ على ذلك بالاستقراء ، فلم يرَ (ما) في الخبر إلا موصولة أو موصوفة ^(٢) ، إضافة إلى أن (ما) نظيره (حسبك) فكما أن (حسبك) لا يُؤتى لها بخبر فكذلك (ما) ^(٣) .

ونُسب ابن هشام إلى الأخفش أنه يُجيز جعل (ما) نكرة تامة ^(٤) كما سيأتي ، ونسب ونسب إليه ابن عصفور منع ذلك ؛ لأن (ما) لا تكون تامة إلا في الشرط أو الاستفهام ^(٥) .

القول الثالث : أنها نكرة تامة بمعنى شيء فيها معنى التعجب .

وهو اختيــــــــــــــــار اــــــــــــــــبن ^(٦) عــــــــــــــــقــــــــــــــــاء ،
وذهب إلى هذا القول الخليل ^(١) وسيبويه ^(٢) والمبرد ^(٣) والفارسي ^(٤) وغيرهم ^(٥) ،

^(١) نسبه إليه عدد من النحويين ، ينظر الفوائد 552 ، وشرح اللمع للواسطي 179 ، والبيان للشريف الكوفي 458 ، وأما ابن الشجري 142/2 ، 237 ، والمتبع 539/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 421/4 ، وشرح الجمل لابن عصفور 44/2 ، والإرشاد للكيشي 141 ، والجني الداني 337 ، والبحر المحيط 668/1 ، وارتشاف الضرب 3/33 ، ومغني اللبيب 311/1 .

^(٢) ينظر شرح اللمع للواسطي 179 .

^(٣) ينظر الأصول لابن السراج 100/1 .

^(٤) ينظر مغني اللبيب 311/1 .

^(٥) ينظر شرح الجمل 44/2 .

^(٦) نزهة الأثبات 9/أ .

، ونُسب هذا القول إلى البصريين^(٦) .

وعلى هذا تكون مبتدأ ، وما بعدها خبر وقد ساغ الابتداء بـ (ما) التعجبية مع كونها نكرة :

— إمّا لتضمّنها معنى التعجب^(٧) كما قال الشاعر :

عجبٌ لِتِلْكَ قُضِيَّةٍ وإِقامتي فيكُمْ على تِلْكَ القُضِيَّةِ أَعْجَبُ^(٨)

— وإمّا لأن الغرض منها التعجب لا الإخبار المحض^(٩) .

— وإمّا لأنهما في قوة الموصوفة إذ المعنى في نحو : (ما أحسن زيدا) : شيءٌ عظيمٌ حسنٌ زيدا^(١٠) .

^(١) الكتاب 72 / 1 .

^(٢) السابق 73 / 1 .

^(٣) المقتضب 177 / 4 .

^(٤) الإيضاح 131 / 130 .

^(٥) ينظر مثلاً : الفوائد والقواعد 552 ، وتبصرة المبتدي 155 ، وشرح اللمع للواسطي 179 ، والبيان للشريف الكوفي 458 ، وأسرار العربية 77 ، واللباب للعكبري 196 / 1 ، والمتنع 539 / 2 ، وترشيح العلل 111 ، وشرح الجمل لابن عصفور 44 / 2 ، وشرح التسهيل لابن مالك 155 30 / 3 ، وشرح الألفية لابن الناظم 326 ، والإرشاد للكيشي 141 ، وتوضيح المقاصد 41 / 2 ، ومغني اللبيب 311 / 2 ، وشرح الألفية لابن عقيل 16 / 2 ، والمنهل الصافي 384 / 1 ، ودراسة الأدوات النحوية 117 .

^(٦) ينظر مغني اللبيب 311 / 1 ، والمقاصد الشافية 436 / 4 .

^(٧) ينظر التصريح 367 / 3 .

^(٨) البيت من البحر الكامل ، وهو لهنيّ بن أحمر في الكتاب 319 / 1 ، ولرؤبة في شرح المفصل لابن يعيش 281 / 1 ، وتجده بلا نسبة في التصريح 367 / 3 ، ومجيب الندا 506 ، والشاهد فيه : (عجبٌ) فقد ابتدئ بهذه النكرة لتضمّنها معنى التعجب .

^(٩) ينظر اللباب للعكبري 196 / 1 .

^(١٠) ينظر مجيب الندا 506 .

واستدلّ هؤلاء على أن (ما) نكرة تامة فيها معنى التعجب بأن قصد المتعجب الإخبار بأن المتعجب منه صاحب مزية إدراكها جليّ ، وسبب الاختصاص بها خفيّ ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تُفتتح بنكرة غير مختصة ؛ ليحصل بذلك إبهام يتلوه إفهام ، وقد حصل الإبهام بـ (ما) التعجبية ، وحصل الإفهام بإيقاع (أفعل) على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصاً^(١) .

ولم يقرّ أصحاب هذا القول بما ذهب إليه أصحاب القول الأول والثاني ، فردّوا عليهم بما يأتي :

أولاً : ما ذهب إليه أصحاب القول الأول :

يرى أصحاب القول الأول أن (ما) استفهامية وأجاب عنهم هؤلاء بأن كونها استفهامية بعيدٌ جداً ؛ لأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدقٌ أو كذب ، والمتكلم حينما يتعجب لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً ، وإنما يخبره بأنه حسن ، ولو كانت (ما) استفهاماً لم يسُغ في جوابها صدقٌ ولا كذب ؛ لأن الاستفهام ليس بخبر^(٢) وهو معنى مبين للتعجب^(٣) .

ثانياً : ما ذهب إليه الأخفش في القول الثاني :

يرى الأخفش — كما ذكر — أن (ما) يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة .

وردّ عليه أصحاب هذا القول بما يأتي :

^(١) ينظر توضيح المقاصد 41 / 2 ، والتصريح 367 / 3 .

^(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 420 / 4 .

^(٣) ينظر العلل للوراق 188 .

أولاً : التزام حذف الخبر دون أن يسدّ مسدّد شيء^(١) .

ثانياً : أن الصفة توضّح الموصوف ، والصلة توضّح الموصول ، والغرض من التعجب الإيهام ليدلّ على التكثير ، وإذا كان الغرض من التعجب الإيهام والصفة والصلة توضّحان الموصوف والموصول تناقض اجتماعهما^(٢) .

ثالثاً : مما يدلّ على أن (ما) ليست باسم موصول أنها لم تُوصل في نحو قوله تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٣) فكما أنها في هذه الآية لا صلة لها ، وهي وحدها اسم فكذلك في التعجب^(٤) .

رابعاً : ما ذهب إليه الأخفش من أن (ما) لا تكون في الخبر إلا موصولة أو موصوفة أوجب عنه بأن سيبويه قد حكى عن العرب قولهم : " غسَلْتُهُ غَسْلًا نَعِمًا " ^(٥) فـ (ما) هذه إما أن تكون زائدة أو غير زائدة ، ويمتنع أن تكون زائدة ؛ لأنه يؤدي إلى إخلاء الفعل (نَعِم) من فاعل ظاهر أو مضمّر ، فثبت إذاً أن (ما) اسم وليس لها صلة .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء أن تكون (ما) نكرة تامة بمعنى شيء فيها معنى التعجب ، فكان بذلك موافقاً للبصريين ما عدا الأخفش ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو الراجح ، أما ما ذكره أصحاب القول الأول من أنها استفهامية فيضعف من جهة أن التعجب حالة اندهاش يُراد بها الإخبار عن الشيء والتكثير له دون استفهام ، وأما ما ذهب إليه

^(١) ينظر المقتضب 4/ 177 ، وشرح اللمع للواسطي 179 ، واللباب للعكبري 1/ 196 .

^(٢) ينظر المتبع 2/ 539 ، والبيان للشريف الكوفي 458 .

^(٣) سورة البقرة ، الآية : 271 .

^(٤) ينظر الإيضاح للفارسي 130 ، 131 .

^(٥) ينظر القول في الكتاب 1/ 73 ، ومجمع الأمثال 2/ 196 .

الأخفش من أنها موصولة موصولة أو موصوفة ففيه نظر لأن ذلك يقتضي حذفاً وتقديراً
وكونها تامة يعني أن الكلام مستقِلٌّ بنفسه ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى
تقدير .

(60) فاعل صيغة التعجب (أفعلُ به)

قال ابن عنقاء : " ... لا يجوز حذفه (أي : الفاعل) إلا في صور : ... (أَفْعِلْ) في التعجب إذا دلّ عليه متقدم مثله ، نحو : ﴿ أَسْمَعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(١) أي : بهم ، بناءً بناءً على الأصح أن المجرور هو الفاعل ، وقيل : الفاعل هنا مفرد مستتر ^(٢) . وذكر أن "الأخفش والزجاج والفراء وابن كيسان والزخشي وأبناء الطراوة وطلحة وخروف(إلى) أنه فعل أمر حقيقة فاعله مستتر فيه ، والباء معدية فالهمزة للصيرورة ^(٣)"

*المناقشة :

اختلف النحويون في فاعل صيغة التعجب (أَفْعِلْ به) أضمير مستتر هو ؟ أم أنه الاسم الواقع بعد حرف الجر الباء ؟ وهذا الخلاف مبني على نوع صيغة التعجب : ألفظها لفظ الأمر ومعناه الخبر ؟ أم لفظها ومعناها أمر حقيقة ؟ على قولين :

القول الأول : أن لفظها ومعناها أمر حقيقة .

وقد تُسبب هذا القول إلى الفراء ^(٤) والأخفش ^(٥) وذهب إليه

^(١) سورة مريم ، الآية : 38 .

^(٢) غرر الدرر 514/1 بتصرف ، وينظر الجواب السامي 176.

^(٣) غرر الدرر 980/2 بتصرف .

^(٤) نسبه إليه ابن عنقاء في غرر الدرر 980/2 تبعاً لابن مالك في شرح التسهيل 30/3 ، والمراد في توضيح المقاصد 43/2 ، والشاطبي في المقاصد الشافية 436/4 ، والفراء حينما تحدث عن قوله تعالى " أسمع بهم وأبصر " لم يكن في كلامه ما ينص صراحةً على ما تُسبب إليه ، ينظر معاني القرآن 63/2 .

^(٥) من نسب هذا الرأي إليه ابن عنقاء في غرر الدرر 980/2 ، وكلام الأخفش في كتابه معاني القرآن يخالف ما تُسبب إليه ، إذ يقول حينما أورد قوله تعالى : ﴿ أَسْمَعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ : " أي : ما أبصره وما أسمعته " كما تقول : (أكرم به) ، أي ما أكرمه ، وذلك أن العرب تقول : (يا أمة الله أكرم بزيد) فهذا معنى : (ما أكرمه) ، ولو كان يأمرها أن تفعل لقال : (أكرمي زيدا) ، معاني القرآن 2 / 429 ، 430 ، ومفهوم كلام الأخفش هنا أن (أفعل) لا يُراد بها الأمر ؛ لأنه =فسرها بالصيغة الأخرى.

ابن^(١) كيسان ونُسب إلى الزجاج^(٢) وقال به الزمخشري^(٣) وابن^(٤) الطراوة وابن^(٥) طلحة وابن^(٦) خروف .

وبناءً على هذا الرأي يكون الفاعل ضميراً مستتراً ، ويكون ما بعد الباء مفعولاً به لفعل التعجب^(٧) .

وهنا سؤالان : أحدهما : على أي شيء يعود الضمير المستتر الواقع فاعلاً ؟

والآخر : كيف تعدّى فعل التعجب إلى المفعول به مع أنه لازم ؟

أما ما يعود عليه الضمير المستتر فقد اختلف فيه على مذهبين :

المذهب الأول : أن الضمير عائد إلى المصدر ، فإذا قيل : (أحسنُ بزيد) ، فالضمير يعود على الحسن المدلول عليه بـ (أحسنُ) ، وكأنه قيل : (أحسن يا حسن بزيد) ، أي : دمُ به .

^(١) ينظر توضيح المقاصد 43 / 2 ، وغرر الدرر 980 / 2 .

^(٢) ممن نسبته إليه الأزهرى في التصريح 373 / 2 ، وابن عنقاء في غرر الدرر 980 / 2 ، ومفهوم كلام الزجاج يخالف ما نسب إليه إذ يقول عن قوله تعالى " أسمع بهم وأبصر " : " المعنى : ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة " ، معاني القرآن 330 / 3 .

^(٣) ينظر المفصل مع شرح الجندي 1623 / 3 .

^(٤) ينظر رأيه في التصريح 373 / 3 .

^(٥) ينظر رأيه في غرر الدرر 980 / 2 .

^(٦) ينظر رأيه في شرح التسهيل 30 / 3 ، وتوضيح المقاصد 43 / 2 ، والمقاصد الشافية 436 / 4 ، والتصريح 373 / 3 .

^(٧) ينظر شرح التسهيل 30 / 3 ، وتوضيح المقاصد 43 / 2 ، والإقليد 623 / 3 ، والمقاصد الشافية 436 / 4 ، والفوائد الضيائية 310 / 2 ، والتصريح 373 / 3 .

وذهب إلى هذا الرأي ابن^(١) كيسان وابن^(٢) الطراوة وابن^(٣) طلحة واستدلوا على ذلك بأن الضمير مفرد على كل حال ؛ لأن ضمير المصدر المصدر لا يُثنى ولا يُجمع^(٤) .

المذهب الثاني : أن الضمير للمخاطب المستدعى منه التعجب .

ونُسب هذا الرأي إلى الفراء^(٥) والأخفش^(٦) والزجاج^(٧) ، وذهب إليه الزمخشري^(٨) الزمخشري^(٨) وابن^(٩) خروف .

وهؤلاء يرون أن القياس أن يُقال في التأنيث : (أحسني) ، وفي التثنية : (أحسنا) ، وفي الجمع : (أحسنوا) أو (أحسنن) ، ولكن التزم أفرادهم وتذكيره واستتاره ؛ لأن (أفعل) كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تُغيّر^(١٠) .

وأما تعدي (أفعل) إلى المفعول به مع أنه لا نرم فلاحد أمرين :

أولاً : أن همزة (أفعل) للصيرورة ، والباء للتعدي ، أي جعلت اللازم متعدياً ،

^(١) ينظر توضيح المقاصد 43 / 2 .

^(٢) ينظر ارتشاف الضرب 35 / 3 .

^(٣) ينظر التصريح 373 / 3 .

^(٤) ينظر السابق 373 / 3 .

^(٥) ينظر شرح التسهيل 30 / 2 ، وتوضيح المقاصد 43 / 2 ، والمقاصد الشافية 436 / 4 .

^(٦) ينظر التصريح 347 / 3 .

^(٧) ينظر السابق .

^(٨) ينظر المفصل مع شرح الجندي 1623 / 3 .

^(٩) ينظر شرح التسهيل 30 / 2 ، وتوضيح المقاصد 43 / 2 ، والمقاصد الشافية 436 / 4 .

^(١٠) ينظر التصريح 374 / 3 .

والتقدير: صيِّره ذا حسن^(١) .

ثانياً : أن همزة (أَفْعِلْ) للتعدية ، أي : جعلت الفعل متعدياً ، مثل : (أَخْرِجْ) ،
والباء زائدة^(٢) .

هذا وقد اعترض على هذا القول بما يأتي :

أولاً : أن (أَفْعِلْ) لو كان أمراً للزم إبراز ضميره^(٣) .

ثانياً : أنه لو كان أمراً لم يكن الناطق به متعجباً^(٤) .

ثالثاً : أنه لو كان مسنداً إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو : (أحسنْ
بك أنت)^(٥) .

رابعاً : أنه لو كان أمراً لوجب له من الإعلال ما وجب لـ (أَقِمْ وَأَبِنْ) ، فلا يُقال :
(أَبَيْنْ وَأَقْوِمْ)^(٦) .

خامساً : لو كان أمراً لصحَّ أن يُجاب بالفاء كما يصحَّ ذلك في كل أمر، نحو : (أكرمْ

^(١) ينظر الفوائد الضبائية 2/ 310 .

^(٢) ينظر السابق 2/ 311 .

^(٣) ينظر شرح التسهيل 3/ 34 ، وتوضيح المقاصد 2/ 43 ، والتصريح 3/ 375 .

^(٤) ينظر المراجع السابقة .

^(٥) ينظر المراجع السابقة .

^(٦) ينظر المراجع السابقة .

بعمرو فيشكرَكَ (١) .

القول الثاني : أن لفظها لفظ الأمر ومعناها الخبر .

وهو اختيار ابن^(٢) عنقاء ، ونُسب هذا القول إلى سيبويه^(٣) وذهب إليه المبرد^(٤) وابن^(٥) السراج وكثير من النحويين^(٦) .

وبناءً على هذا الرأي يكون الفاعل في نحو : (أحسنُ زيد) ، هو الاسم الواقع بعد الباء : (زيد) ؛ لأن الأصل : (حسن زيدٌ) ، أي : صار ذا حسن ، مثل (أغدَّ البعير) ، أي صار ذا غدة ، و (أبقلت الأرض) ، أي صارت ذا بقل^(٧) ، ثم غُيِّرَت صيغة الماضي إلى صيغة الأمر لقصد المبالغة^(٨) ، فصار : (أحسنُ زيدٌ) ، فقبح إسناد لفظ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ؛ لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر ، فزيدت

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 420/4 .

(٢) غرر الدرر 514/1 والجواب السامي 176 .

(٣) نسبه إليه ابن يعيش في شرح المفصل 420/4 .

(٤) المقتضب 4 / 183 .

(٥) الأصول 101/1 .

(٦) ينظر مثلاً : الإيضاح للفارسي 131 ، 132 ، و اللمع 137 وشرح اللمع للواسطي 186 ، و البيان للشريف الكوفي 462 ، و أسرار العربية 81 ، وإملاء ما من به الرحمن 114/2 ، وتوجيه اللمع 385 ، وشرح المفصل لابن يعيش 420/4 ، والفريد 266/4 ، وشرح الجمل لابن عصفور 50/2 ، وشرح التسهيل 30/3 ، وشرح الألفية لابن الناظم 327 ، والإقليد 1623/3 ، والدرالمصون 471/7 ، وشرح الألفية لابن عقيل 16/2 ، وشرح الألفية للمكودي 26/2 واللباب للحنبلي 13/68 ، وروح المعاني 93/16 .

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 420/4 ، والإقليد 1623/3 ، والتصريح 372/3 .

(٨) ينظر أسرار العربية 81 .

الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به^(١) .

هذا وقد اعترض على هذا القول بما يأتي :

أولاً : استعمال الأمر بمعنى الماضي ، وهو مما لم يُعهد ، والمعهود عكسه ، نحو : (رحمه الله) أي : ارحمه يا الله^(٢) .

ثانياً : استعمال (أَفْعِلْ) بمعنى (صار) ، وهو قليل^(٣) .

ثالثاً : زيادة الباء في الفاعل على سبيل اللزوم^(٤) .

* التعقيب :

1_ اختار ابن عنقاء القول الثاني وهو قول الجمهور ، فهو يرى أن (أَفْعِلْ) لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، وأن الفاعل هو ما بعد الباء ، ومثّل لذلك بقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ .

2_ ما اختاره ابن عنقاء هو القول الراجح ، وذلك لما يرد على القول الأول من إشكالات واعتراضات سبق ذكرها ، أما ما اعترض به على القول الثاني فيمكن أن يُجاب عنه بما يأتي :

أ_ القول بأن استعمال الأمر بمعنى الماضي غير معهود فيه نظر ؛ إذ لو سلّمنا بأن معنى (أَفْعِلْ) أمر لذهب معنى التعجب المقصود .

ب_ القول بأن استعمال (أَفْعِلْ) بمعنى (صار) قليل ، يمكن أن نسلم له بأن هذا فيه

(١) ينظر شرح الشموني مع حاشية الصبان 26 / 3 .

(٢) ينظر التصريح 373 / 3 .

(٣) ينظر السابق .

(٤) ينظر السابق .

إشكال غير أنه أخفّ من إشكال آخر وهو أن (أَفْعَلْ) لو كان أمراً لوجب له من الإعلال ما وجب لـ (أَقَمْ وَأَبْنِ) ، والمحذور الخفيف يُقدّم على المحذور القوي .

جـ_ القول بأن زيادة الباء في الفاعل على سبيل اللزوم غير معهود يُمكن أن يُجاب عنه أيضاً بأن الباء مازيدت إلا لغرض ، وهو إصلاح اللفظ ^(١) إضافةً إلى الفرق بين فعل الأمر الذي يدل على التعجب ، وفعل الأمر الذي لا يدلّ عليه ^(٢) .

^(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 50 / 2 .

^(٢) ينظر أسرار العربية 81 .

(61) خروج اسم التفضيل عن أصل بابيه

قال ابن عنقاء : " خاتمة : أسأل الله _ تعالى _ لنا وللمسلمين حسنهما ، نشير فيها إلى فائدة لم يشر أحد إليها ، ولا رأيت من حام طائر فكره عليها ^(١) ، فإن قلت : ظاهر هذا الحديث ^(٢) فيه إشكال ؛ لأن قضيته أن قوله " لا مانع لما أعطيت " إلخ هو أحق الأقوال ، وما عداها حق فقط لا أحق ، كما هو شأن اسم التفضيل من الدلالة على المشاركة والزيادة مع أن منها كلمتي الشهادة التي عليها مدار الإسلام ، وألفاظ القرآن، وغير ذلك مما هو من الأحق ، أو أحق مطلقاً ، على ما يتبادر على الأذهان عند النظر.

قلت : لا إشكال أصلاً ؛ فقد أشار _ ﷺ _ إلى جواب ذلك بالإسناد إلى (العبد) في قوله : (أحق) من حيثية أخرى إذ للأحقية اعتبارات مختلفة ، وهذه نكتة بديعة منيعة ترشدك إلى دقة أسرار ما صدر من صور النبوة الكريم عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم، ويحقق لك أنه ما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى ، علمه شديد القوى .

... فالأصح أن اسم التفضيل قد يخرج عن أصل بابيه ، فيؤول باسم الفاعل ونحوه ، ولا يُراد به حقيقة المشاركة والتفضيل كما ذكره سيويه وغيره كأبي عبيدة والمبرد وأكثر المتأخرين ، كقوله ﷺ : " خير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها " ^(٣) فـ (شر) في الموضعين كـ (خير) اسم

^(١) لعله يريد في الحديث ، فلم يشر من شرحه إلى هذا ، أمّا القول بخروج اسم التفضيل عن بابيه فمسيبوق إليه .

^(٢) هو قوله ﷺ : " أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد _ لا مانع لما أعطيت ... إلخ " وقد ذكر في التمهيد (آثاره).

^(٣) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف وإقامتها ، وفضل الأول فالأول منها 32/2 ، والسنن الكبرى للبيهقي 54/2 ، وشرح صحيح البخاري لابن بطال 473/2 ، وشرح السنة للبغوي 371/3 = ، والشافي في مسند الشافعي 54/2 ، والمحرر في الحديث 153 ، وشرح سنن ابن ماجه للبكجري 1654/1 ،

تفضيل حُذِفَتْ أَلْفُهُ ؛ لكثرة الاستعمال ، وليس على بابهِ مراداً به التفضيل ؛ لأن قضيتَهُ
تُعَدِي الشَّرَّ إِلَى باقِي الصفوف ، وهو باطل ، وكقول حسان رضي الله تعالى
— عَنْهُ رَدّاً عَلَى أَبِي سَفِيَّانِ بْنِ الْحَارِثِ — رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ — حِينَ هَجَا النَّبِيَّ —
ﷺ — قَبْلَ إِسْلَامِهِ :

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ فَشَرُّكُمَا لَخَيْرُكُمَا الْفِدَاءُ

فـ (شر) و (خير) اسم تفضيل ، وليس المراد بهما حقيقة معناهما معاذ الله ، فلا
محذور أعظم منه ، وإنما المراد أنت له ﷺ الفداء .

فعلى هذا يجوز أن يكون (أحق) في الحديث مؤولاً بالحق وكأنّ هذا هو الذي فهمه
منه من رواه من أصحابنا بالمعنى ، فقال : (حقّ ما قال العبد) بحذف همزة أفعل ...
إلخ " (١) .

* المناقشة :

الأصل في اسم التفضيل أن يدلّ على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على
الآخر فيها (٢) ، وقد ذكر ابن عنقاء في نصّه السابق أن اسم التفضيل قد يخرج عن بابهِ
فلا يُراد به المفاضلة ، وللغويين في المسألة أقوال :

القول الأول : أن اسم التفضيل قد يخرج عن أصل بابهِ ولا يُراد به التفضيل .

وهو اختيار ابن عنقاء ، وذهب إلى هذا القو سيويه (٣) والمبرد (١) وأبو عبيدة (٢)

وفتح الباري لابن رجب 4 / 254 ، وشرح سنن أبي داود للعيّني 3 / 231 ، وشرح السيوطي على سنن النسائي 2

/ 93 ، والبدر التمام شرح بلوغ المرام 2 / 84 .

(١) الجواب السامي 217 ، 218 .

(٢) ينظر التصريح 3 / 433 .

(٣) الكتاب 1 / 132 .

وأشار إليه كثير من العلماء في مصنفاتهم^(٣) .

وجعل منه ابن عنقاء قوله ﷺ " أحق ما قال العبد " فـ (أحق) ليست على بابها ،
إذ لو كانت على بابها لكان المعنى أن كلمة (لا مانع لما أعطيت) هي أحق الأقوال ،
وما عداها _ ككلمتي الشهادة التي عليها مدار الإسلام ، وألفاظ القرآن _ حق فقط لا
أحق ؛ لأن اسم التفضيل يعني المشاركة والزيادة ، والخروج من هذا الإشكال يتم
بإخراج كلمة (أحق) عن بابها ، أو بتأويلها بمعنى (الحق) غير مرادٍ بها التفصيل وكأن
هذا هو الذي فهمه بعض من روى هذا الحديث بالمعنى ، فقال : (حق ما قال العبد)
بحذف الهمزة كما قال ابن عنقاء^(٤) .

والقول بإخراج كلمة (أحق) في الحديث عن بابها فائدة حظي ابن عنقاء بالسبق إليها
كما زعم ، مشيراً إلى أنها نكتة بديعية تعبّر عن دقة كلامه ﷺ إذ لا ينطق عن الهوى ،
وقد جاءت هذه النكتة أيضاً في قوله ﷺ : " خير صفوف الرجال أولها ، وشرها
آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها " فـ (شر) في الحديث اسم
تفضيل حُذفت ألفه لكثرة الاستعمال ، ولا يُراد به التفضيل ، إذ لو كان على بابه

(١) المقتضب 245 / 3 .

(٢) ينظر توضيح المقاصد 81 / 2 .

(٣) ينظر جامع البيان للطبري 94 / 20 ، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين 360 / 3 ، والزاهر لابن الأنباري
30 / 1 ، والصاحي لابن فارس 252 ، والنكت للماوردي 309 / 4 ، والمحكم لابن سيده 73 / 1 ، ومعالم التنزيل
367 / 6 ، وزاد المسير 259 / 3 ، وإملاء ما من به الرحمن 186 / 2 ، وشرح التسهيل لابن مالك 60 / 3 ، ولسان
العرب (ك ب ر) 125 / 2 ، والبحر المحيط 387 / 4 ، وتوضيح المقاصد 81 / 2 ، والجامع لأحكام القرآن
21 / 14 ، واللباب للحنبلي 404 / 15 ، والجواهر الحسان 311 / 4 ، وفقه اللغة للثعالبي 427 ، وتفسير السراج المنير
149 / 3 ، وفتح القدير 221 / 4 .

(٤) ينظر الجواب السامي 217 .

لاقتضى ذلك تعدي الشر إلى باقي الصفوف ، وهذا باطل ^(١) .

وقد ذكر ابن عنقاء أن اسم التفضيل حينما يخرج عن بابه قد يُؤول باسم الفاعل ونحوه، فمن ذلك الآية التي أوردها ابن ^(٢) مالك: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ ^(٣) .

فـ (أعلم) هنا بمعنى عالم إذ لا مشاركة لله تعالى في علمه بذلك .

ومن ذلك قول الشاعر :

إن الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطول ^(٤)

أي : عزيزة وطويلة ^(٥) .

وربما يُؤول بالصفة المشبهة كالأية التي مثل بها المبرد ^(٦) وهي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ ^(٧) فـ (أهون) بمعنى (هين) ^(٨) ؛ لأنه لا تفاوت عند الله في النشأتين : الإبداء والإعادة ^(٩) " ومن جعل (أهون)

^(١) ينظر الجواب السامي 218 .

^(٢) شرح التسهيل 60 / 3 .

^(٣) سورة النجم ، الآية 32 .

^(٤) البيت من بحر البسيط وهو للفرزدق ، وتجده في ديوانه 251 / 2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 131 / 4 ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 60 / 3 ، واللباب للحنبلي 404 / 15 ، والشاهد : (أعز وأطول) فقد خرجا عن التفضيل إلى معنى : عزيز وطويل .

^(٥) ينظر الصاحي لابن فارس 252 ، والنكت للماوردي 309 / 4 ، والمحكم لابن سيده 73 / 1 .

^(٦) المقتضب 245 / 3 .

^(٧) سورة الروم ، الآية : 27 .

^(٨) ينظر الجواهر الحسان 311 / 4 .

^(٩) ينظر البحر المحيط 165 / 7 .

(عبارة عن تفضيل شيء على شيء فقوله مردود لقوله : ﴿ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ ^(١))

وبقوله : ﴿ وَلَا يَنْوَدُهُ حِفْظُهُمَا ﴾ ^(٢) " ^(٣) .

وإذا كان ابن عنقاء جوّز خروج (أفعل) عن بابه ، وتأويله بما لا تفضيل فيه كاسم الفاعل ونحوه فإن المبرد جعل ذلك مقيساً مطّرداً ^(٤) ، ولم يقبل ابن مالك ما نحا إليه المبرد ، وردّ عليه بأن قياسه ممنوع ، والأولى أن يُقتصر في ذلك على المسموع ^(٥) .

القول الثاني : أن اسم التفضيل لا يخرج عن بابه .

حكى المرادي وغيره هذا القول عن بعض النحويين دون تحديد ، إذ قالوا لا يخلو (أفعل) من التفضيل ^(٦) .

وقد ردّ ابن سنان الحفاجي على المفسّرين حينما حملوا قول الشاعر :

إِن الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطُولُ

على أن يكون (أعز وأطول) بمعنى (عزيزة وطويلة) بأن " مراد الشاعر أوضح من أن يخفى ، وأشهر من أن يُجهل ، وهو أعز وأطول من السماء التي ذكرها في أول البيت ... وهذا مبالغة في الشعر معروفة مستعملة ، وليست بالمكروهة ولا الغريبة " ^(٧) .

^(١) سورة النساء ، الآية : 30 .

^(٢) سورة البقرة ، الآية : 255 .

^(٣) فتح القدير 4/ 221 .

^(٤) المقتضب 3/ 247 .

^(٥) ينظر شرح التسهيل 3/ 60 .

^(٦) ينظر توضيح المقاصد 2/ 81 .

(١).

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء جواز القول بخروج التفضيل عن بابه ، وتأويله بما لا تفضيل فيه ، وما اختاره ابن عنقاء هو الراجح ؛ لكثرتة نظماً ونثراً ، فمن ذلك : قوله (٢) تعالى ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٣) ، وقوله (٤) تعالى : ﴿ أَهْمٌ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبْعَ ﴾ (٥) ، وقوله (٦) تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾ (٧) وقوله عليه الصلاة والسلام : " لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتي بجزمة الحطب على ظهره ، فيكف الله بها وجهه خيرٌ له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه " (٨).

وقول الشاعر :

أَمْجُوهٌ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ فَشَرُّكُمَا لَخَيْرُكُمَا الْفِدَاءُ^(٩)

وما ذكره ابن عنقاء من أن اسم التفضيل حينما يخرج عن بابه قد يُؤوّل باسم الفاعل ونحوه واقعٌ أيضاً ؛ لأن الصيغ تتقارض ، فاسم الفاعل قد يكون بمعنى اسم المفعول ،

(١) سر الفصاحة 118 .

(٢) ينظر الباب للحنبلي 358 / 2 .

(٣) سورة فصلت ، الآية : 40 .

(٤) ينظر الباب للحنبلي 358 / 2 .

(٥) سورة الدخان ، الآية : 37 .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 60 / 3 .

(٧) سورة الفرقان ، الآية : 24 .

(٨) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب الاستغفار عن المسألة ، 535 / 2 .

(٩) البيت من بحر الوافر ، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه ، وتجده في ديوانه 9 .

كقوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ^(١) أي : معصوم ^(٢) .

واسم المفعول قد يؤول باسم الفاعل أيضاً كقوله تعالى : ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ ^(٣) ^(٣) أي: آتيا ^(٤) .

وكذا اسم التفضيل أيضاً قد يؤول باسم الفاعل ونحوه كالصفة المشبهة ، ومن ذلك الآية السابقة التي أوردها المبرد ^(٥) ، وهي قوله تعالى : ﴿... وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾

ف (أهون) بمعنى (هين) يدلّ على ذلك أنها جاءت في قراءة ابن مسعود ﴿وَهُوَ يِّنْ عَلَيْهِ﴾ ^(٦) " .

(62) نصب (أفعل) التفضيل المفعول به

^(١) سورة هود ، الآية : 43 .

^(٢) ينظر الدر المصون 6 / 332 .

^(٣) سورة مريم ، الآية : 61 .

^(٤) ينظر البحر المحيط 6 / 191 .

^(٥) المقتضب 3 / 245 .

^(٦) معجم القراءات 7 / 155 .

قال ابن عنقاء : " (وحيث) يُجَرَّب — (مِنْ) كثيراً وبـ (في) و (على) و (إلى) والباء ، وإضافة (لدى) إليها ندوراً ، وقد تقع مفعولاً به كـ ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ^(١) ، وناصبه محذوف ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ، خلافاً لابن مسعود الغزني ، أي : يعلم الموضع الذي يجعل فيه رسالته ، والصحيح أنها ظرف مجازاً، وضُمَّن (أعلم) معنى مايتعدى إلى الظرف ، أي : الله أنفذ علماً ، أي : نافذ العلم في محل الرسالة ، وهم الأنبياء — صلى الله عليهم وسلم — أي : هو سبحانه عالم بالفضل الذي فيهم " ^(٢)

* المناقشة :

ذهب كثير من النحويين إلى أن (أفعل) التفضيل لا ينصب المفعول به ^(٣) ، حتى جعل ابن هشام ذلك أمراً متفقاً عليه عند النحويين ^(٤) ، والعلة في ذلك أن (أفعل) التفضيل لما كان الأصل فيه استعماله بـ (مِنْ) بُعِدَت مشابته لاسم الفاعل في كونه لا يُثنى ولا يُؤنث ولا يجمع فلم يعمل عمله ^(٥) ، وبناءً على هذه القاعدة أشكل على النحويين إعراب (حيث) في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ، فمنعوا كونها مفعولاً به ^(٦)

^(١) سورة الأنعام ، الآية : 124 .

^(٢) غرر الدرر 2/ 923 ، 924 .

^(٣) يُنظر مثلاً : كشف المشكلات 1/ 451 ، والمحزر الوجيز 660 ، والفريد للهمداني 2/ 643 ، وشرح التسهيل لابن مالك 3/ 68 ، والإرشاد إلى علم الإعراب 205 ، وتوضيح المقاصد 2/ 85 ، والدر المصون 5/ 137 ، ومغني اللبيب 2/ 189 ، والفوائد الضيائية 2/ 218 ، 219 ، والتصريح 2/ 453 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 3/ 81 ، والبرهان في إعراب القرآن 3/ 202 .

^(٤) ينظر شرح قطر النداء 82 .

^(٥) ينظر الفوائد الضيائية 2/ 219 .

^(٦) ينظر المحزر الوجيز 660 ، والفريد 2/ 643 ، والدر المصون 5/ 137 .

ثم اختلفوا في إعرابها على أقوال :

القول الأول : أنها مفعول به على السعة .

ثم اختلف أصحاب هذا القول في ناصبها على مذهبين :

المذهب الأول : أن عاملها فعل محذوف دلّ عليه (أعلم) ، والتقدير : (يعلم مكان رسالته) وذهب إلى هذا القول الباقي (١) وابن عطية والعكبري (٢) وابن مالك (٣) والمرادي (٤) وغيرهم .

ونظّر أصحاب هذا المذهب لرأيهم بنحو قول الشاعر :

أَكْرَأَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا (٥)

واعترض أبو حيان على هذا القول بأن النحويين نصّوا على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف ، ولذلك شدّ إضافة (لدى) إليها ، وجرّها بالباء و (في) ، كما نصّوا على أن الظرف المتوسّع فيه لا يكون إلا متصرفاً ، وإذا كان كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها (٦) .

(١) كشف المشكلات 1/ 451 .

(٢) المحرر الوجيز 660 .

(٣) التبيان 1/ 260 .

(٤) شرح التسهيل 3/ 68 ، 69 .

(٥) توضيح المقاصد 2/ 85 .

(٦) البيت من بحر الطويل ، وهو للعباس بن مرداس ، وتجده بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 69 ، ومغني

اللييب 2/ 273 ، والأشباه والنظائر 1/ 148 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 3/ 81 ، والشاهد فيه :

(القوانس) فقد نصبت بفعل محذوف دلّ عليه (أضرب) ، والتقدير : (يضرب) .

(٧) ينظر البحر المحيط 4/ 218 .

وردّ عليه السمين الحلبي بأن (حيثُ) قد تتصرف بغير ما ذكره هو من كونها مجرورةً
بـ (لدى ، أو إلى ، أو في) ، فمن ذلك : أنها جاءت اسماً لـ (إنّ)^(١) في قول
الشاعر :

إنَّ حيثُ استقرّ من أنت راجي — هـ حمى فيه عزّة وأمان^(٢)

ومن ذلك أنها تأتي مجرورة بـ (إلى)^(٣) كما في قول الشاعر :

فشدّ ولم ينظرُ بيوتاً كثيرةً إلى حيثُ أَلقت رحلها أم قشعَم^(٤)

المذهب الثاني : أن العامل هو (أعلم) .

وقد ذكر المرادي^(٥) وابن هشام والأشموني^(٦) هذا الرأي دون أن ينسبوه لأحد .

وعُـلِّل هذا القول بأن (أعلم) تجرّد من
معنى التفضيل^(٨) .

^(١) ينظر الدر المصون 139/5 .

^(٢) البيت من بحر الخفيف ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في الدر المصون 139/5 ، ومغني اللبيب 152/1 ، ورواية البيت في المغني : (... من أنت راعيه ...) والشاهد فيه : (إنّ حيث) فقد جاءت (حيث) اسماً لـ (إنّ) ، وهذا يدلّ على تصرفها .

^(٣) ينظر الدر المصون 139/3 .

^(٤) البيت من بحر الطويل ، وهو لزهير ، وتجده في ديوانه 120 ، والحيوان 21/4 ، واتفاق المباني 166 ، وبلا نسبة في الدر المصون 139/5 ، وفي مغني اللبيب 152/1 ، وخزانة الأدب 15/3 ، وروايته في الديوان (فشدّ فلم يُفزع ... لدى حيث) وفي المغني : (... لدى حيث ...) ، والشاهد فيه : (إلى حيث) فقد جرّت (حيث) بـ (إلى) وهذا دليل على تصرفها .

^(٥) توضيح المقاصد 85/2 .

^(٦) مغني اللبيب 189/2 .

^(٧) شرحه على الألفية مع حاشية الصبان 81/3 .

^(٨) ينظر حاشية الصبان على شرح الألفية 81/3 .

واعترض عليه بأنه وإن أوّل بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعدّيه كتعدّيه ^(١).

القول الثاني : أنّها ظرف مجازاً .

وهو اختيار ابن ^(٢) عنقاء ، وذهب إلى هذا الرأي ابن ^(٣) مسعود الغزني وأبو ^(٤) حيان وأبو ^(٤) حيان وقد ضمّن هؤلاء (أعلم) معنى مايتعدّى إلى الظرف فجعلوا التقدير : (الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالاته) ، أي : هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته ^(٥) .

واعترض على هذا الرأي بأن الله عز وجل لا يكون في مكان أعلم منه في مكان ، وعلم الله تعالى لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة ^(٦) .

*** التعقيب :**

1_ اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فجعل (حيث) ظرفاً مجازاً ، وضمّن (أعلم) معنى مصدر متعدّ ، والراجح من القولين هو ما اختاره ابن عنقاء ، ولكن ينبغي ألا يُراد من تقدير (أنفذ علماً) التفضيل ، بل مجرد الوصف ، ولعلّه يريد هذا الأخير يدلّ على ذلك قوله : (أي : نافذ العلم في محل الرسالة) .

2_ القول بأن (حيث) مفعول به قول قويّ أيضاً ؛ لأنه يؤدي المعنى ، ولكن قلة تصرف (حيث) أمرّ يشوبه الصناعة النحوية ، ويُضعف القول بأنّها مفعول به .

^(١) ينظر السابق .

^(٢) غرر الدرر 924/2 .

^(٣) ينظر رأيه في ارتشاف الضرب 225/3 .

^(٤) البحر المحيط 218 / 4 .

^(٥) ينظر البحر المحيط 218/ 4 ، و غرر الدرر 924/2 .

^(٦) ينظر إيضاح الشعر للفارسي 206 ، والفريد 643/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 142/4 ، والدر المصون 3/

137 ، وحيث: لغاتها وتراكيبها النحوية 86 .

3_ مع أن أبا حيان وابن عنقاء اتفقا على أن (حيث) ظرف مجازاً اختلفا في تصرف (حيث) ؛ فأبو حيان يرى أنها لا تتصرف وجعل ذلك ردّاً على من قال إنها مفعول به ، في حين نرى ابن عنقاء ينجح إلى القول بتصرفها من خلال دخول بعض حروف الجر عليها .

(63) إعراب (الرحمن) في البسملة

قال ابن عنقاء : " الرحمن : وصف غالب فهو نعت لله سبحانه وتعالى ... وقال الأعلم

وابن هشام : " (الرحمن) علم غالب لا وصف فهو بدل من الاسم الأعظم أو عطف بيان له ، و (الرحيم) نعت له لا لله ؛ إذ لا يتقدم البيان أو البدل على النعت ، والحق أن علميته _ إن سُلِّمَتْ _ لم تمنع من إعرابه نعتاً " ^(١) ثم علّل ذلك بـ " وجود معنى الرحمة فيها " ^(٢)

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في إعراب (الرحمن) في قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(٣) وكان لهم في ذلك قولان :

القول الأول : أن (الرحمن) بدل من (الله) أو عطف بيان له .

وذهب إلى هذا القول الأعلام الشنتمري ^(٤) وابن هشام ^(٥) وقد أخذوا بهذا القول بناءً على أن (الرحمن) عندهما علم بالغلبة كالحارث والعباس ونحوهما من الأعلام المنقولة عن الصفات ^(٦) ومنعاً أن يكون صفة لله ، مستدلّين على ذلك بأنه قد جاء غير تابع لموصوف ^(٧) كما في قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(٨) وقوله تعالى تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ ^(٩) وإذا ثبت أنه علم لم يصحّ أن يكون نعتاً ؛ لأن لأن العلم يُنعت ولا يُنعت به ، وإذا امتنع أن يكون نعتاً لم يبق إلا أن يكون بدلاً من (

^(١) إغراب المنحة 5/ أ .

^(٢) السابق .

^(٣) سورة الفاتحة ، الآية : 1 .

^(٤) النكت 97/1 .

^(٥) مغني اللبيب 123/2 .

^(٦) ينظر النكت 97/1 ، 98 .

^(٧) ينظر نتائج الفكر 53 ، ومغني اللبيب 123/2 .

^(٨) سورة طه ، الآية : 5 .

^(٩) سورة الرحمن ، الآية : 1، 2 .

الله (أو عطف بيان له ^(١)) .

وأراد ابن هشام أن يؤكد علمية (الرحمن) فجعل (الرحيم) نعتاً له ، ومنع أن يكون نعتاً للفظ الجلالة (الله) ؛ لأن البدل لا يتقدم على النعت ^(٢) .

القول الثاني : أن (الرحمن) صفة للفظ الجلالة (الله) .

وهو اختيار ابن ^(٣) عنقاء ، وذهب إلى هذا القول الزجاج ^(٤) والنحاس ^(٥) وابن ^(٦) خالويه والسهيلي ^(٧) والعكبري ^(٨) والهمداني ^(٩) والسمين الحلبي ^(١٠) وغيرهم ^(١١) .

واستدل أصحاب هذا القول بأن الرحمن — وإن كان يجري مجرى الأعلام — مشتق من الرحمة وفيه معناها فهو وصف يُراد به الشئ ^(١٢) .

وقد رد أصحاب هذا القول على الفريق الأول بما يأتي :

^(١) ينظر نتائج الفكر 53 ، ومغني اللبيب 123 / 2 .

^(٢) ينظر مغني اللبيب 123 / 2 .

^(٣) إعراب المنحة 5 / أ .

^(٤) معاني القرآن وإعرابه 43 / 1 .

^(٥) إعراب القرآن 167 / 1 .

^(٦) إعراب ثلاثين سورة 12 .

^(٧) نتائج الفكر 53 .

^(٨) إملاء ما من به الرحمن 5 / 1 .

^(٩) الفريد 64 / 1 .

^(١٠) الدر المصون 30 / 1 .

^(١١) ينظر المجيد للصفافسي 46 .

^(١٢) ينظر نتائج الفكر 53 ، 54 ، وإعراب المنحة 5 / أ .

أولاً : أجابوا عن قولهم : إنه ورد غير تابع : بأن الصفة قد تحلّ محل الموصوف ،
فُيستغنى عن ذكره ، وتُعرّب الصفة بإعرابه ^(١) ، كما في قول الشاعر :

كناطِحِ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُؤْهِنَهَا فلم يَضُرُّهَا وأوهى قرْنَه الوَعْلُ ^(٢)

ثانياً : ردّ السهيلي على قولهم : إن (الرحمن) بدل من (الله) أو عطف بيان بأن
الاسم الأول وهو (الله) لا يفتقر إلى تبين ؛ لأنه أعرف الأسماء وأبينها يدلّ على ذلك
أن المنكرين قالوا : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ؟... ؟ ﴾ ^(٣) ولم يقولوا : (وما الله ؟) ^(٤) .

* التعقيب :

رجّح ابن عنقاء أن يكون (الرحمن) صفة للفظ الجلالة (الله) وعلّل ذلك بأنه فيه
معنى الرحمة وإن كان علماً ، والحقّ أن أسماء الرب _ تعالى _ هي أسماء ونعوت ، فهي دالة
على صفات كماله ، ولا تنافي فيها بين العلمية والوصفية ، فالرحمن اسمه _ تعالى _
ووصفه ، ولا تُنافي اسميّته وصفيّته ، فمن حيث هو صفة جرى تابعاً على اسم الله الأعظم
بأن يكون نعتاً ، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع لموصوف ^(٥) .

^(١) ينظر الدر المصون 30 / 1 .

^(٢) البيت من بحر البسيط ، وهو للأعشى ، وتجده في ديوانه 148 ، وتجده بلا نسبة في أوضح المسالك 196 / 3 ،
وبلا نسبة في شرح شذور الذهب لابن هشام 398 ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 407 / 1 ، وروايته في الديوان
(كناطِح ... ليفلقها) والشاهد فيه : (كناطِحِ صَخْرَةً) فقد حُذِف الموصوف وقامت الصفة مقامه ، وأُعرِبت بإعرابه ،
والتقدير : (كوعل ناطح) ، ونظيرها (الرحمن) فهي (صفة) لكنها قد تقوم مقام الموصوف وتأخذ إعرابه ،
والوعل : التيس .

^(٣) سورة الفرقان ، الآية : 60 .

^(٤) ينظر نتائج الفكر 53 .

^(٥) ينظر بدائع التفسير لابن القيم 25 / 1 .

(64) مجيء (كل) حالاً

قال ابن عنقاء : " وشد تنكير (كل) وقطعه عن الإضافة ونصبه على الحال في قول الأخفش وابن السراج : (مررت بهم كلًّا) أي : جميعاً ، وعليه خرّج بعضهم ﴿كُلًّا﴾

فِيهَا ^(١) وأجازه ابن مالك وجعله حالاً من ضمير الاستقرار المستتر في (فيها) ،
والصواب خلافه ؛ لأن تنكيرها لا ينقاس على الصحيح " ^(٢) . وعَلَّل ذلك بقوله : "
لأن (كلاً) منوية الإضافة فهي هنا معرفة " ^(٣) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في مجيء (كل) حالاً ، وقد جاء هذا الخلاف في نحو قوله تعالى :
﴿ إِنَّا كُلًّا فِيهَا ﴾ عند من قرأ (كلاً) بالنصب ، وكان إعرابهم لها على أقوال :
القول الأول : أن (كلاً) حال .

وذهب إلى هذا القول ابن ^(٤) مالك لابن ^(٥) السراج فقد أجاز مجيء (كل) حالاً ،
نحو : (مررت بهم كلاً) ، ونسب ابن عنقاء هذا القول إلى الأخفش ^(٦) .
وقد جعل ابن مالك صاحب الحال ضمير الاستقرار المنتقل إلى الجار والمجرور (فيها)
وعدّ (فيها) هو العامل ، وقد قُدِّمت الحال عليه ^(٧) .
واعترض ابن عنقاء على هذا القول بأن تنكير (كل) وجعلها حالاً شاذ ^(٨) ، لأن

^(١) سورة غافر ، الآية : 48 ، وهي قراءة ابن السميّع وعيسى بن عمر ، وقراءة الجمهور بالرفع ، ينظر معجم
القراءات 8 / 235 .

^(٢) التشنيف 18 / ب .

^(٣) غرر الدرر 2 / 786 .

^(٤) شرح التسهيل 3 / 292 .

^(٥) الأصول 1 / 163 .

^(٦) تبعاً لأبي حيان في البحر المحيط 7 / 449 .

^(٧) ينظر شرح التسهيل 3 / 292 .

^(٨) ينظر التشنيف 18 / ب .

(كل) معرفة وإن قطعت عن الإضافة ، والمعرفة لا تكون حالاً ^(١) .

كما اعترض الزمخشري على هذا القول بأن الجار والمجرور لا يعمل في الحال متقدمة عليه إذ لا يُقال : (قائماً في الدار زيدٌ) ^(٢) .

وأجيب عن ذلك بأن الحال قد تقدّمت على عاملها في مواضع مع عدم تصرفه كما في قراءة : ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ ^(٣) وكما في قول الشاعر :

دعا فأجبتنا وهو بادي ذلّةٍ لديكم وكان النصرُ غيرَ بعيدٍ ^(٤)

ويُلاحظ أن المثال الذي ذكره الزمخشري ليس مطابقاً لما في الآية ، لأن الآية تقدم فيها المسند إليه وهو اسم (إن) وتوسطت الحال ، وتأخر العامل ، وأما التمثيل بقوله : (قائماً في الدار زيدٌ) فقد تأخر فيه المسند والمسند إليه ^(٥) .

ومع أن ابن عنقاء حكى عن الأخفش أن (كلّاً) حال لم أجده يُصرّح بهذا الحكم في معاني القرآن ، بل وجدتُ خلاف ذلك فحينما تعرّض لهذه الآية التي أوردها ابن عنقاء ﴿ إِنَّا كُلًّا فِيهَا ﴾ جعل التقدير : (كلنا فيها) ^(٦) ، وتقديره هذا الضمير ينفي كونها حالاً ؛ لأن الحال لا يكون إلا نكرة كما ذكر ابن عنقاء في نصّه السابق .

القول الثاني : أن (كلّاً) توكيد لاسم (إن) .

^(١) ينظر غرر الدرر 786/2 .

^(٢) ينظر الكشف 958 ، 959 .

^(٣) سورة الزمر ، الآية : 67 ، والقراءة منسوبة للحسن البصري ، ينظر معاني القرآن للفراء 304/2 ، وأوضح المسالك 292/2 .

^(٤) البت من بحر الطويل ، وهو منسوب لبعض الطائيين ، وتجدّه في الباب للحنبلي 66 / 17 ، والشاهد فيه : (بادي ... لديكم) فقد نصب الظرف الحال مع تأخره عنه .

^(٥) ينظر الباب للحنبلي 66 / 17 .

^(٦) معاني القرآن 209 / 1 .

وذهب إلى هذا القول الكسائي^(١) والفراء^(٢) والزمخشري^(٣) وابن عطية^(٤).
وحينما أعرب الفراء (كَلًّا) جعلها نعتاً ، ولا بأس في ذلك ؛ فالكوفيون يسمون
التوكيد نعتاً^(٥) .
وقد عدّ أصحاب هذا القول (كَلًّا) معرفة ، وجعلوا التنوين فيها عوضاً عن المضاف
إليها ، والتقدير : إنا كلنا^(٦) .
واعترض ابن مالك على هذا الرأي بأن (كَلًّا) إذا جاءت توكيداً فلا بدّ من
اشتمالها على ضمير يُطابق المؤكّد ، ولا يُحذف استغناءً بنيّة^(٧) .
القول الثالث : أن (كَلًّا) بدل من (نا) في (إنا) .
وذهب إلى هذا القول أبو حيان^(٨) وابن هشام^(٩) .
واستدلّا لرأيهما بأن (كَلًّا) قد وليت العوامل ، فكأنه قيل : إن كَلًّا
فيها^(١٠) ، وبذل الكل لا يحتاج إلى ضمير^(١١) .

(١) ينظر مشكل إعراب القرآن 590 .

(٢) معاني القرآن 308/2 .

(٣) الكشف 958 ، 959 .

(٤) المحرر الوجيز 1639 .

(٥) ينظر مغني اللبيب 226/2 .

(٦) ينظر الباب للحنبلي 17 / 65 ، 66 .

(٧) ينظر شرح التسهيل 3 / 292 ، وينظر توجيه اللمع 269 ، وتوضيح المقاصد 2 / 106 .

(٨) البحر المحيط 7 / 449 .

(٩) مغني اللبيب 1 / 213 .

(١٠) ينظر المرجعان السابقان .

(١١) ينظر التصريح 3 / 512 .

وهذا الرأي لا يتوافق مع رؤية مكّي ، فقد منعه محتجاً بأن البديل لا يكون من ضمير المتكلم ^(١) .

وأجيب عن اعتراضه بأن إبدال الظاهر من ضمير المتكلم بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة ^(٢) في نحو : (قمتم ثلاثكم) ^(٣) ، و (كل) كلمة مفيدة للإحاطة .
* التعقيب :

منع ابن عنقاء أن تكون (كل) حالاً ، وجعل تنكيرها شذوذاً ، ولم يقرّ بأن تكون في الآية السابقة حالاً بل جعل الصواب خلاف هذا الإعراب ، وما ذهب إليه هو الراجح ؛ لأن (كلاً) معرفة وإن حذف الضمير ، وأولى إعراب في هذه الكلمة الواردة في القراءة هو الإعراب الثالث وهو أن تكون بدلاً لأنه يصحّ إحلالها محلّ المبدل منه .

(65) نصب (أجمعين) حالاً

قال ابن عنقاء : " ومنع (أي : الفراء) نصب (أجمعين) ... على الحال ، وأجازه ابن كيسان وتبعه ابن مالك والأصحّ منع ذلك وعدم القياس عليه " ^(٤) وعلل ذلك في

^(١) مشكل إعراب القرآن 590 .

^(٢) ينظر البحر المحيط 7 / 449 .

^(٣) ينظر التصريح 3 / 512 .

^(٤) التشنيف 17 / أ .

غرر الدرر ^(١) : بأنها : " ملازمة للتعريف لا تقبل التنكير بحال " .

* المناقشة :

(أجمعين) لفظ من ألفاظ التوكيد التي يُراد بها الشمول ، وهي تتبع ما قبلها في الإعراب ، تقول في الرفع : (جاء القومُ أجمعون) ، وفي النصب : (رأيت القوم أجمعين) ، وفي الجر : (مررت بالقوم أجمعين) والغالب أن تسبقها (كل) ، وقد ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا فيها : هل يجوز أن تخرج عن التوكيد وتُنصب حالاً؟ على قولين :

القول الأول : أنه يجوز نصب (أجمعين) حالاً .

وذهب إلى هذا القول ابن ^(٢) كيسان وتبعه ابن ^(٣) مالك .

واستدل الآخر ^(٤) على ذلك بأنه قد صحّ بضبط الثقات نصب

(أجمعين) في قوله ﷺ : " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أجمعين " ^(٥) ذاكراً أن مَن صحَّح النصب في (أجمعين) المذكور في الحديث على

^(١) 236 / 1 .

^(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 3 / 295 .

^(٣) السابق .

^(٤) ينظر السابق .

^(٥) الحديث في صحيح البخاري 252 / 1 ، 253 ، كتاب الجماعة والإمامة ، باب إقامة الصف من تمام الصلاة ، وروايته فيه : " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ، فَقُولُوا : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أجمعين ... الحديث " ، وينظر المسالك في شرح موطأ مالك 3 / 40 ، 41 ، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام 2 / 533 .

الحالية القاضي عياض^(١) _ رحمه الله _ فقد قال : إنه منصوب على الحال ^(٢) .

القول الثاني : أنه لا يجوز نصب (أجمعين) حالاً .

وهو اختيار ابن ^(٣) عنقاء ، ونسب هذا القول إلى الفراء ^(٤) تبعاً لابن ^(٥) مالك وذهب وذهب إليه أبو ^(٦) حيان .

وقد ذكر ابن عنقاء العلة في منع نصبها على الحال وهي أنها معرفة لا تنكر بحال ^(٧) وتعريفها جاء بأحد شيئين كما نقل ذلك أبو ^(٨) حيان عن العلماء :

أحدهما : أنها بنية الإضافة إلى الضمير .

والآخر : أنها علم لدالتها على الإحاطة والشمول لما تتبعه .

ومما دفع ابن عنقاء إلى منع القول بحالية (أجمعين) أنه يريد أن تكون ألفاظ التوكيد المعنوي جارية على سنن واحدٍ في كونها معارف ، يدلّ على ذلك أنه قال بهذا الرأي أيضاً في (كلّ) حينما منع تنكيرها ونصبها حالاً في قوله " وشذّ تنكير (كل) وقطعه

^(١) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار 1 / 154 : " وقوله : (إذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون) هي رواية أكثر الشيوخ وعند بعضهم أجمعين نصبا على الحال والأول على نعت الضمير " .

^(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 3 / 295 .

^(٣) التشنيف 17 / أ ، وغرر الدرر 1 / 236 .

^(٤) ينظر التشنيف 17 / أ .

^(٥) ينظر شرح التسهيل 3 / 295 .

^(٦) ارتشاف الضرب 2 / 611 .

^(٧) ينظر غرر الدرر 1 / 236 .

^(٨) ارتشاف الضرب 2 / 611 .

عن الإضافة ونصبه على الحال " (١)

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فالأصح عنده منعُ نصب (أجمعين) حالاً وعدمُ القياس عليه لأنها معرفة لا تتنكر بحال ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو الراجح إذ " اتفق النحاة على أن ألفاظ التوكيد معارف " (٢) ويتبعها الأسماء الملازمة للإضافة المتعرفة بها كالظروف المبهمة نحو (قبل وبعد وأول ودون ... إلخ) .
واستدلال أصحاب القول الأول بقوله ﷺ : " فصلُّوا جلوساً أجمعين " استدلال لا يتم لأن (أجمعين) توكيد لضمير مقدّر منصوب كأنه قال : " فصلُّوا جلوساً أعنيكم أجمعين " (٣) . والله أعلم .

(66) مجيء عطف البيان في النكرات

قال ابن عنقاء عن عطف البيان : " ... هو تابع يشبه النعت الحقيقي في توضيح متبوعه إن كان معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة ؛ بناءً على جواز مجيئه في النكرات ،

(١) التشنيف 18 / ب .

(٢) ارتشاف الضرب 2 / 611 .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 3 / 295 .

وهو الأصح ، نحو: ... ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ ^(١) في مَنْ نَوَّن ^(٢) (كفارة) ^(٣) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في عطف البيان : هل يجيء في النكرات أولاً؟ على قولين:

القول الأول : أن عطف البيان لا يجيء في النكرات.

وذهب إلى هذا الرأي البصريون ^(٤) ، واختاره ابن يعيش ^(٥).

واستدل أصحاب هذا الرأي بأن النكرة مجهولة دائماً ، والمقصود من عطف البيان الكشف والإيضاح ، وذلك لا يحصل بالمجهول ، إذ لا يوضح المجهول مجهولاً مثله ^(٦)

القول الثاني : أنه يجيء في النكرات .

وهو اختيار ابن ^(٧) علقاء وذهب إلى هذا القول

الكوفيون ^(٨) كما ذهب إلى هذا القول جماعة من البصريين ^(٩) ، واختاره الفارسي ^(١٠)

^(١) سورة المائدة ، الآية :95.

^(٢) القراءة بتنوين (كفارة) قراءة السبعة ما عدا ابن عامر ونافعاً وأباحعفر ينظر السبعة 248 ، والكشف 418/1 ، وحجة القراءات لأي زرعة 237 ، والمغني في توجيه القراءات 233 .

^(٣) غرر الدرر 2 / 737 ، 738 ، وينظر التشنيف 7 / ب ، وكشف المهم 17 .

^(٤) ينظر قول البصريين في ارتشاف الضرب 2 / 605 ، وأوضح المسالك 3 / 309 وقد ذكر ابن مالك أن قول البصريين لم يُنقل إلا عن الشلوين وحده ، وفي ذلك يقول : " وزعم الشيخ أبو علي الشلوين أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان ، ولم أجد هذا النقل من غير جهته " شرح التسهيل 3 / 326.

^(٥) شرح المفصل 2 / 273.

^(٦) ينظر التصريح 3 / 540.

^(٧) ينظر غرر الدرر 2 / 737 ، 738 ، والتشنيف 7 / ب ، وكشف المهم 17 .

^(٨) ينظر كشف المهم 17 .

^(٩) ينظر التصريح 3 / 539.

وابن^(٢) جني وجماعة من المتأخرين كالزنجشري^(٣) وابن^(٤) عصفور وابن^(٥) مالك وابنه^(٦) وابن^(٧) هشام والشاطبي^(٨) والأزهري^(٩) والأشموني^(١٠) والفاكهي^(١١) .

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي :

أولاً: بالسماع، وأورد له ابن عنقاء قوله تعالى " أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ " عند من نون (كفارة) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾^(١٢) .

ومنه قول الشاعر :

لمياء في شفتيها حُوءٌ لَعَسَ كَالشَّمْسِ لَمَّا بَدَتْ أَوْتَشِبُهُ الْقَمَرُ^(١٣)

^(١) ذكر ابن الناذم في شرح الألفية 367 أن الفارسي أورد هذا القول في كتابه التذكرة ، ويُوجد رأي الفارسي في شرح الجمل لابن عصفور 1/ 298 ، وشرح التسهيل 3/ 326 ، وارتشاف الضرب 2/ 605 ، وتوضيح المقاصد 3/ 119 ، والتصريح 3/ 539 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 3/ 127 .

^(٢) ينظر رأيه في ارتشاف الضرب 2/ 605 ، وتوضيح المقاصد 3/ 119 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 3/ 127 ، ولم أفد على هذا الرأي لابن جني في كتبه المشهورة : الخصائص ، وسر الصناعة ، واللمع .

^(٣) الكشف 548 .

^(٤) شرح الجمل 1/ 268 .

^(٥) شرح التسهيل 3/ 327 .

^(٦) شرح الألفية 367 .

^(٧) أوضح المسالك 3/ 39 .

^(٨) المقاصد الشافية 5/ 46 .

^(٩) التصريح 3/ 540 .

^(١٠) شرح الأشموني مع حاشية الصبان 3/ 127 .

^(١١) مجيب الندا 446 .

^(١٢) سورة إبراهيم ، الآية : 16 .

^(١٣) البيت من بحر البسيط ، وهو لذي الرمة ، وتجدّه في ديوانه 92 ، وفي شرح التسهيل 3/ 327 ، والمقاصد

ثانياً: الحاجة إلى عطف البيان في النكرة أشد منها في المعرفة ؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام في الأصل ، فهي أحوج إلى ما يبينها ويوضحها من المعرفة ، وتخصيص المعرفة بالبيان خلاف مقتضى الأصل^(١).

ثالثاً: أن العطف مثل النعت ، وليس بينهما من فرق إلا الجمود والاشتقاق ، والنعت في النكرة سائغٌ اتفاقاً فكذلك ينبغي أن يكون في العطف^(٢).

* التعقيب:

1— يرى ابن عنقاء جواز مجيء عطف البيان في النكرات ، واستدل على ذلك بقراءة سبعية ، وماذهب إليه هو الراجح ؛ لورود ذلك في السماع .

2— ماذهب إليه أصحاب القول الأول من أن النكرة مجهولة، و المجهول لا يبين المجهول فيه نظر؛ " لأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض ، والأخص يبين غير الأخص"^(٣)

(67) دلالة واو العطف

قال ابن عنقاء عن معنى واو العطف : " ... إما عاطفة لمطلق الجمع ، وهو أحسن من قولهم : الجمع المطلق وإن كان معناهما واحداً هنا على الأصح^(٤) ، وقال قطرب

الشافعية 48/5 . ورواية الشطر الثاني في المقاصد الشافية (وفي اللثا وفي أنياها شنب)

(١) ينظر المقاصد الشافية 47/5.

(٢) ينظر السابق .

(٣) التصريح 540/3.

(٤) فرّق بعض النحويين كابن هشام بين الجمع المطلق ومطلق الجمع ، فمطلق الجمع يتناول صورة المعية والترتيب

والرابعي^(١) والفراء وثعلب وغلّامه : هي للترتيب مطلقاً ، أي : عند عدم القرينة كما لا يخفى ، وهشامٌ وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري : هي له فيما إذا اختلف زمان المتعاطفين ، وقومٌ من الحنفية : هي للمعية فقط^(٢) ، وقال أيضاً : " الواو حرف عطف لمطلق الجمع كما في المغني^(٣) ... وهذا من الأحكام التي انفردت بها الواو العاطفة دون سائر أخواتها ، وهي وفاقاً وخلافاً نحو أربعين حكماً ذكرتها مستوفاة مع فوائد ونكت في كتابي تشنيف السمع بشرح شروط التثنية^(٤) ، والجمع ، ولا تراها مجموعة في غيره إلا مأخوذة منه^(٥) " .

* المناقشة :

اختلف النحويون في دلالة واو العطف على أقوال :

القول الأول : أنها للترتيب .

نسب ابن عنقاء هذا القول إلى بعض النحويين وكانت نسبته تبعاً للمراي^(٦) تختلف

وما هو أعمّ من ذلك ، أما الجمع المطلق فلا يتناول المعية ولا الترتيب ، في حين لم يفرّق بعض النحويين كالشمني بين العبارتين وجعل معناهما واحداً ، وابن عنقاء أيضاً يرى أن معناهما واحد لكنه يفضل مصطلح (مطلق الجمع) ، ينظر مغني اللبيب 18/2 ، والتصريح 556/3 ، والجواب السامي 46 ، 47 .

^(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح البغدادي الشيرازي الأصل ، عالم بالعربية ، قرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة ، وله شرح الإيضاح ، توفي سنة 420 هـ . ينظر وفيات الأعيان 3 / 336 ، وتاريخ بغداد 12 / 17 ، ويغية الوعاة 1 / 537 ، ومعجم الأدباء 4 / 1828 .

^(٢) كشف المهم 66 ، 67 .

^(٣) 18/2 .

^(٤) 8 / ب وما بعدها .

^(٥) الجواب السامي 46 ، 47 ، وينظر إغراب المنحة 4 / ب .

^(٦) الجنى الداني 159 .

عما نسبه نحويون آخرون ؛ فقد نسب إلى قطرب والفراء ^(١) و ثعلب ^(٢) و غلامه والرعي
أنها للترتيب مطلقاً عند عدم القرينة ، ونسب إلى هشام وأبي جعفر الدينوري أنها
للترتيب إذا اختلف زمان المتعاطفين ^(٣) فالمقدم لفظاً هو المقدم في الزمان ^(٤).

وُتسب غيره من النحويين إلى الشافعي ^(٥) وقطرب ^(٦) والفراء وهشام ^(٧) والدينوري ^(٨)
والدينوري ^(٨) و ثعلب _____

وغلامه _____ ^(٩)

والرعي ^(١٠) وابن ^(١١) درستويه ، والكوفيين ^(١) أنها للترتيب مطلقاً.

^(١) نسبة ابن عنقاء إليه في كشف المهم 66 تبعاً لابن هشام في مغني اللبيب 18/2 ، والأزهري في التصريح 3/555 ، وكلام الفراء في معانيه يخالف مانسبه إليه ابن عنقاء ، فقد قال : " فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول ، والأول هو الآخر ، فإذا قلت : (زرت عبدالله وزيداً) ، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة ، وإذا قلت : (زرت عبدالله ثم زيداً) أو (زرت عبدالله فزيداً) كان الأول قبل الآخر ...) معاني القرآن 1/266 ، فكلام الفراء يعني أنه موافق لكلام الجمهور كما في القول الثالث .

^(٢) نسبة ابن عنقاء إليه في كشف المهم 66 تبعاً لابن هشام في مغني اللبيب 18/2 ، والأزهري في التصريح 3/555 ، والناظر في مجالس ثعلب يجده موافقاً لقول الجمهور كما في القول الثالث ، فقد قال : " إذا قلت : (قام زيد وعمرو) فإن شئت كان (عمرو) بمعنى التقديم على (زيد) ، وإن شئت كان بمعنى التأخير وإن شئت كان قيامهما معاً " مجالس ثعلب 2/386 .

^(٣) ينظر كشف المهم 66 .

^(٤) ينظر الجني الداني 159 .

^(٥) ينظر شرح ملحّة الإعراب للحريري 257 ، والبيان للشريف الكوفي 296 ، ومغني اللبيب 18/2 .

^(٦) ينظر مغني اللبيب 18/2 ، والتصريح 3/555 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 3/134 .

^(٧) ينظر رأيه في مغني اللبيب 18/2 ، والتصريح 3/555 .

^(٨) ينظر كشف المهم 66 .

^(٩) هو محمد بن عبدالواحد ، ينظر رأيه في توضيح المقاصد 2/125 .

^(١٠) ينظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان 3/134 .

^(١١) ينظر المتبع 1/423 .

وسيّقت أدلة للقول بالترتيب المطلق منها ما يأتي :

أولاً : أنه لما نزل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّافَّاءِ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ^(١) قال الصحابة : بم نبدأ يا رسول الله ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : " أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ " ^(٢) فدلّ ذلك على أن الواو للترتيب دائماً ^(٣) .

ثانياً : ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه لما سمع قول الشاعر وهو سحيم :

عُمَيْرَةُ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَارِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا ^(٤)

فقال عمر رضي الله عنه : لو بدأت بالإسلام أولاً لأجزئك ^(٥) .

فلولا أن الواو تفيد الترتيب عنده لاستوى الأمران ^(٦) .

القول الثاني : أنها للمعية مطلقاً .

ونُسب هذا القول إلى قومٍ من الحنفية ^(٧) .

^(١) ممن نسبه إليهم المالقي في رصف المباني 474 .

^(٢) سورة البقرة ، الآية : 158 .

^(٣) ينظر الحديث في صحيح مسلم 39/4 في كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، وتجدّه في المعجم الصغير للطبراني 69/1 ، وصحيح ابن خزيمة 230/4 ، وتلخيص التعبير 250/1 ، وفيض القدير 75/1 ، وسنن ابن أبي شيبة 404/4 ، وروي الحديث في بعضها (نبدأ) .

^(٤) ينظر شرح اللمع للواسطي 118 ، والبيان للكوافي 297 ، وتوجيه اللمع 284 ، وشرح المفصل لابن يعيش 7/5

^(٥) البيت من بحر الطويل ، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس ، وتجدّه بلا نسبة في الكتاب 26/2 ، ولباب الآداب

142 ، وشرح اللمع للواسطي 118 ، وبلا نسبة في أسرار العربية 90 ، وبلا نسبة في الإنصاف 168/1 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 227/3 .

^(٦) تُنظر القصة في البيان والتبيين للجاحظ 71/1 ، 72 ، والبيان للكوافي 297 .

^(٧) ينظر شرح اللمع للواسطي 118 .

^(٨) ينظر كشف الهمم 67 .

القول الثالث : أنها لمطلق الجمع .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، وذهب إلى هذا القول سيبويه^(٢) والمبرد^(٣) وابن^(٤) السراج وابن^(٤) السراج والفارسي^(٥) وابن^(٦) جني والزمخشري^(٧) وغيرهم^(٨) ، ونُسب هذا القول القول إلى الجمهور^(٩) .

فهؤلاء يرون أن الواو تعطف^(١٠) الشيء على صاحبه كما في قوله تعالى : ﴿ فَانجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾^(١١) ، وعلى سابقه كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا

(١) السابق 66 ، 67 .

(٢) الكتاب 1 / 438 .

(٣) المقتضب 1 / 148 .

(٤) الأصول 2 / 55 .

(٥) الإيضاح 295 .

(٦) اللمع مع شرح ابن الخباز 283 .

(٧) النموذج 31 .

(٨) ينظر مثلاً : العلل للوراق 231 ، والفوائد والقواعد 377 ، وشرح اللمع للواسطي 116 ، 117 ، وتبصرة المبتدي 55 ، وشرح ملحّة الإعراب للحريري 257 ، وكشف المشكل 389 ، والبيان للشريف الكوفي 296 ، وشرح اللمع للباقولي 262 ، واللباب للعكبري 417 / 1 ، والمتبع 423 / 1 ، وترشيح العلل 286 ، والتخمير 4 / 77 ، وتوجيه اللمع 283 ، 284 ، وشرح المفصل لابن يعيش 5 / 7 ، 8 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1 / 179 ، وشرح التسهيل لابن مالك 3 / 348 ، واللباب للإسفراييني 124 ، وشرح الألفية لابن الناظم 371 ، والبسيط لابن أبي الربيع 334 ، والمخلص 572 ، والإقليد 4 / 1756 ، وتوضيح المقاصد 2 / 124 ، وأوضح المسالك 3 / 317 ، وشرح الجمل لابن هشام 1 / 286 ، ومغني اللبيب 2 / 18 ، وشرح الألفية لابن عقيل 2 / 62 ، والمساعد 2 / 444 ، والمقاصد الشافية 5 / 70 ، وشرح الألفية للمكودي 225 ، والفوائد الضيائية 2 / 356 ، والتصريح 3 / 555 ، ومجيب الندا 471 ، وتشويق الخلان 178 .

(٩) نسبه إليهم المألقي في رصف المباني 475 .

(١٠) ينظر مغني اللبيب 2 / 18 ، والمساعد 2 / 444 .

(١١) سورة العنكبوت ، الآية : 15 .

أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴿^(١) وَعَلَىٰ لَاحِقِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ﴾ ^(٢) .

وعلى هذا فإن القرينة إذا عُدِمَتْ كما في نحو : (قام زيد وعمرو) فإن الواو تحتمل ثلاثة معانٍ : المعية والترتيب وعكس الترتيب ^(٣) ، وجعل ابن مالك كون الواو للمعية أرجح ، وللترتيب كثيراً ، ولعكسه قليلاً ^(٤) .

وساق أصحاب هذا القول أدلة سماعية وقياسية تقتضي أن الواو لمطلق الجمع وكانت هذه الأدلة — كما تبين لي — ردّاً لمن قال : إن الواو تفيد الترتيب مطلقاً ، والأدلة هي : أولاً : من السماع قوله تعالى في سورة البقرة ^(٥) : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً ﴾ ، وفي الأعراف ^(٦) قال : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ فأخّر " وقولوا حطة " في الآية الأولى ، وقدمها في الآية الثانية والقصة واحدة ^(٧) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي ﴾ ^(٨) فقدم السجود على الركوع مما يدلّ على أن الواو لاتفيد ترتيباً ^(٩) .

^(١) سورة الحديد ، الآية : 26 .

^(٢) سورة الشورى ، الآية : 3 .

^(٣) ينظر المساعد 444 / 2 .

^(٤) ينظر شرح التسهيل 348 / 3 .

^(٥) الآية : 58 .

^(٦) الآية : 161 .

^(٧) ينظر تبصرة المبتدي 55 ، وشرح اللمع للواسطي 118 ، وأسرار العربية 159 ، والمتبع 424 / 1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 8 / 5 .

^(٨) سورة آل عمران ، الآية : 43 .

^(٩) ينظر شرح اللمع للواسطي 118 .

ثانياً : استعمالها في موضع لا يُتصور فيه الترتيب ، كقولهم : (اختصم زيد وعمرو)
فلو أفادت الترتيب لحصل الاختصاص أولاً من زيد وحده ثم من عمرو وهذا لا يكون^(١).
يكون^(١).

ثالثاً : أن العطف بالواو نظير التثنية في نحو (جاء الزيدان) إذ أصلها : جاء زيد وزيد،
وكما أن التثنية لا توجب ترتيباً فكذلك الواو^(٢) .

ومرّد أصحاب هذا القول على أدلة القائلين بأنها للترتيب مطلقاً بما يأتي :

أولاً : قصة الصحابة مع الرسول عليه الصلاة والسلام لا تقتضي أن الواو فيها للترتيب،
بل تعني أن الواو للإجمال ، يدلّ على ذلك سؤال الصحابة : بم نبداً ؟ ولو كانت الواو
للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال ؛ لأنهم عرب فصحاء ، وبلغتهم نزل القرآن^(٣) .

ثانياً : قصة سحيم مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تقتضي أن الواو للترتيب ؛ لأن
عمر أنكر عليه عدم تقديم الإسلام في ذكره للتشريف^(٤) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء أن تكون الواو لمطلق الجمع ، وجعل ذلك من الأحكام التي انفردت
بها الواو عن سائر أخواتها ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو القول الراجح ؛ لأنها لو كانت
موضوعة للترتيب المطلق لم تكن أبداً إلا مرتبة ، ولو كانت موضوعة للمعية لم تكن
أبداً إلا للمصاحبة ، وظهور عدم الترتيب والمعية في بعض الكلام يشهد أنها ليست

^(١) ينظر الفوائد والقواعد 377 ، والبيان للشريف الكوفي 296 ، وأسرار العربية 159 ، والمتبع 424/1 ، وشرح
الجمال لابن عصفور 179/1 .

^(٢) ينظر تيسرة المبتدي 55 ، واللباب للعكبري 417/1 .

^(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 11/5 .

^(٤) ينظر السابق .

موضوعة لهذين المعنيين ، والمتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى وبيانه أهم ،
استحساناً لا إيجاباً ، ثم إن الوا لو كانت للترتيب المطلق أو للمعية المطلقة لعدّ قولك
(رأيت زيداً وعمراً قبله) نقضاً لهما ، ولصار قولك (رأيت زيداً وعمراً بعده) تكراراً
لمعنى (ثم) وقولك : (رأيت زيداً وعمراً معاً) تكراراً لمعنى (مع)^(١).

(68) واو الثمانية

ذكر ابن عنقاء من خصائص الواو : " عطف الثامن بها على السابع إعلماً بأن السبعة

^(١) ينظر الإرشاد للكيشي 390 .

عدد تامّ وما بعده عدد مستأنف كما عليه جمهور الأدباء كالحريري ، والقراء والمفسرين كالنعلبي وبعض النحاة كابن خالويه ، وسموها واو الثمانية ، وتصلح عندهم للسقوط ، كـ ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ^(٢) والحق ما عليه الجمهور أنها لا حقيقة لها " ^(٣) .

* المناقشة :

تكلم بعض العلماء عن واو الثمانية ^(٤) ، وقد ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفت مواقفهم تجاهها فأثبتها قوم وأنكرها آخرون ، وكانت آراؤهم في أصلها على قولين :

القول الأول : أن واو الثمانية لها أصل .

وذهب إلى أبيه ابن^(٥) خ الويه

والحريري^(٦) والثعلبي^(٧) .

وقد جعل الحريري "من خصائص لغة العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد" ^(٨)

(١) سورة الكهف ، الآية : 22 .

(٢) سورة التوبة ، الآية : 112 .

(٣) التشنيف 16 / أ .

(⁴) ينظر درة الغواص 31/1 ، والجنى الداني 167 ، والبحر المحيط 107/5 ، وبدائع الفوائد لابن القيم 918/3 ، 919 ، والدر المصون 7/468 ، ومغني اللبيب 25/2 ، والجامع لأحكام القرآن 8/271 ، والقاموس المحيط 1355 ، والبرهان للزركشي 3/189 ، والجواهر الحسان 3/517 ، واللباب للحنبلي 10/218 ، والتحرير والتنوير 43/11 ، والتشنيف 16/أ ، والمعجم الوسيط 1005 .

(٥) ينظر مغني اللبيب 25 / 2 .

(٦) درة الغواص 31 / 1 .

(٧) الكشف والبيان 4 / 216 .

(٨) درة الغواص، 1/ 31.

فيقولون : واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية ؛ إشعاراً بأن السبعة عندهم عددٌ كامل^(١) .

واستدلوا^(٢) على ذلك بقوله تعالى : ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ
السَّائِحُونَ الرَّكَعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ
الْمُنْكَرِ﴾^(٣) فقد ذكر الله — عز وجل — سبعة أوصاف ولما أتى الوصف الثامن جاء
بالواو قبله .

— ومنه قوله تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾^(٤)

— وقوله تعالى : ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ
مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾^(٥)

— وقوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٦) فأُلحقت الواو هنا ؛ لأن
لأن أبواب الجنة ثمانية ، ولما ذكرت جهنم قال : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ
أَبْوَابُهَا﴾^(٧) بلا واو ؛ لأن أبوابها سبعة^(٨) .

القول الثاني : أن واو الثمانية لا حقيقة لها .

^(١) ينظر مغني اللبيب 2/ 25 ، والفصول المفيدة 42 .

^(٢) ينظر الجني الداني 167 ، 168 ، ومغني اللبيب 2/ 26 ، 27 .

^(٣) سورة التوبة ، الآية : 72 .

^(٤) سورة الكهف ، الآية : 22 .

^(٥) سورة التحريم ، الآية : 5 .

^(٦) سورة الزمر ، الآية : 73 .

^(٧) سورة الزمر ، الآية : 71 .

^(٨) ينظر الفصول المفيدة 42 .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، وإليه ذهب الجمهور^(٢) .

ونجد في نص ابن عنقاء السابق تضعيفاً لرأي الحريري حيث جعله من الأدباء ، وكأنه يرى أن الأدباء ليسوا من الذين يُعتدُّ برأيهم في المسائل العلمية التي تُبنى على قواعد كالنحو مثلاً ، وقد سبقه إلى هذا الوصف ابن هشام في المغني^(٣) ، وزاد على ذلك أنه صنّف ابن خالويه من النحويين الضعفاء .

ولم يقرّ أصحاب هذا القول بما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن واو الثمانية لها أصل ، وأجابوا عما استدلوا به من آيات بما يأتي :

1_ أن الواو في قوله تعالى : **﴿الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾** جاءت عاطفة للدلالة على أن ما قبلها بما عطف عليه في حكم خصلة واحدة ، كأنه قال : الجامعون بين الوصفين^(٤) .

وقيل : جاءت الواو لما بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من التضاد ، فأُتي بالواو رابطةً بينها^(٥) .

2_ ذكر الزمخشري أن قوله تعالى : **﴿وَتَأْمُرُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾** صفة وقد دخلت الواو على الصفة تأكيداً ودلالة على التصاق الصفة بالموصوف^(٦) ، ونظيره قوله تعالى : **﴿وَمَا**

(١) التشنيف 16 / أ .

(٢) ينظر مثلاً : الجني الداني 167 ، والبحر المحيط 5 / 107 ، وبدائع الفوائد 3 / 918 ، 919 ، ومغني اللبيب 2 /

25 ، والتشنيف 16 / أ .

(٣) 25 / 2 .

(٤) ينظر أنوار التنزيل 175 .

(٥) ينظر الجني الداني 167 .

(٦) الكشف 616 ، 617 .

أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ^(١) .

وقيل : الواو للاستئناف وأن ما بعدها من كلام الله تعالى أخير عنهم بذلك^(٢) .

3_ أن الواو في قوله تعالى : ﴿ ثِيَّاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ عاطفة توسّطت بين الثّيّات والأبكار ؛ لأنهما صفتان متباينتان^(٣) .

4_ أن الواو في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ للحال ، على تقدير (قد)^(٤) .

* التعقيب :

أنكر ابن عنقاء واو الثمانية تبعاً لغيره من النحويين ، ولعل السبب في إنكارهم وجودها أن قدامى النحويين كالخليل وسيبويه لم يثبتوا هذه الواو ، فلذلك قال هؤلاء : إن هذه الواو لا حقيقة لها ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو الأقرب إلى الرجحان ؛ لأن ماسمّي بواو الثمانية لم تكن شائعة في كلام العرب وفي أشعارهم ، وإنما جاءت استنباطاً من بعض النحويين .

(69) حقيقة (إمّا) الثانية

قال ابن عنقاء عن (إمّا) : " والأصح أنها ليست عاطفة ، بل حرف تفصيل أُتي به

^(١) سورة الحجر ، الآية : 4 .

^(٢) ينظر الدر المصون 7 / 468 .

^(٣) ينظر أنوار التنزيل 356 ، واللباب للحنبلي 19 / 203 ، وإرشاد العقل السليم 8 / 268 .

^(٤) ينظر البحر المحيط 7 / 425 .

لإفادة المعاني المذكورة في (أو) ^(١) كما أن الأولى حرف تفصيل باتفاق وإنما العطف معها بالواو " ^(٢) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء من جملة حروف العطف (إمّا) الثانية في نحو : (جاءني إما زيد وإما أبوك) وأشار إلى النحويين اختلفوا في العطف بها ولهم في ذلك قولان : القول الأول : أنها تعطف ^(٣) .

وهو ظاهر كلام سيبويه ^(٤) والمبرد ^(٥) إذ جعلها من ضمن حروف العطف ، وتبعهما الوراق ^(٦) والصيمري ^(٧) والحريري ^(٨) والمالقي ^(٩) وكثير من النحويين ^(١٠) . ^(١٠) .

واستدلوا على ذلك بأن الواو لو جعلت عاطفة في نحو : (جاءني إما زيد وإما أبوك) لفسد الكلام ؛ لأن الواو للجمع ، والكلام هنا لأحد الشيئين ، فعُلم أن العطف بـ (إمّا) ^(١١) .

^(١) منها : التخيير والإباحة والتقسيم ... إلخ ، ينظر غرر الدرر 2/ 750 ، 752 .

^(٢) غرر الدرر 2/ 770 .

^(٣) حكى ابن عنقاء أن شرط العطف بها : أن تُسبق بمثلها وتُقرن بالواو في غير شذوذ ، ينظر غرر الدرر 2/ 769 .

^(٤) الكتاب 1/ 435 .

^(٥) المقتضب 3/ 28 .

^(٦) العلل 232 .

^(٧) تبصرة المبتدي 57 .

^(٨) شرح ملحّة الإعراب 262 .

^(٩) رصف المباني 183 .

^(١٠) ينظر شرح الألفية للمكودي 228 .

^(١١) ينظر توضيح المقاصد 2/ 135 .

القول الثاني : أنهما لا تعطف ، وإنما العطف بالواو .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، وإلى هذا القول ذهب يونس^(٢) وأبو علي الفارسي^(٣) وابن^(٤) كيسان والثماني^(٥) وابن^(٦) الأنباري والمرادي^(٧) والشاطبي^(٨) .

وقد جعل ابن عنقاء (إما) في نحو : (جاءني إما زيد وإما أبوك) حرف تفصيل لا عطف أتى به ليفيد المعاني التي تفيدها (أو)^(٩) كالتخير في نحو : (تزوّج إما هنداً وإما أختها) ، والإباحة في نحو : (جالس إما العلماء وإما الزهاد) ، والتقسيم في نحو : (الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف) ، وعدّ الواو المقرونة بها هي العاطفة^(١٠) .
واستدلّ أصحاب هذا القول بأن (إمّا) لو كانت حرف عطف لما جاز أن يُجمع بينها وبين الواو ؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله^(١١) .

* التعقيب :

ذهب ابن عنقاء إلى أن (إمّا) الأولى لا تعطف ؛ لأن ليس قبلها ما تعطف عليه ،

^(١) غرر الدرر 2/ 770 .

^(٢) ينظر مغني اللبيب 1/ 82 .

^(٣) الإيضاح 297 .

^(٤) ينظر شرح الألفية لابن الناظم 380 .

^(٥) الفوائد والقواعد 381 .

^(٦) أسرار العربية 161 .

^(٧) توضيح المقاصد 2/ 135 .

^(٨) المقاصد الشافية 5/ 133 .

^(٩) ينظر غرر الدرر 2/ 750 ، 770 .

^(١٠) ينظر السابق 2/ 770 .

^(١١) ينظر شرح اللمع للواسطي 126 ، وأسرار العربية 161 ، وتوجيه اللمع 292 .

وعدها حرف تفصيل بإجماع النحويين ، ورجح أن تكون الواو المقرونة بـ (إمّا)
الثانية هي العاطف ، وليس (إمّا) ، وما اختاره ابن عنقاء هو الراجح لما يلي :
أولاً : أن الواو لازمة لها في كل موضع وهي حرف عطف باتفاق ، فلو كانت (إمّا)
عاطفة أيضاً للزم من ذلك اجتماع حرفي عطف في غير ضرورة ^(١) .
ثانياً : أن (لكن ولا) لا تعطفان إذا سُبقتا بالواو فكذلك ينبغي ألا تعطف (إمّا)
قياساً عليهما خاصة أن الواو لا تفارقها .
ثالثاً : القول بأن الواو لو جُعِلت عاطفة في نحو : (جاء إما زيد وإما أبوك) لفسد
الكلام لأن الواو للجمع والكلام هنا لأحد الشيئين فعلم أن العاطف (إمّا) _ قول فيه
نظر ، إذ التدافع بين الحرفين هنا غير ثابت لأن كل واحد من الحرفين باقٍ على وصفه
الأصلي ، فيُستفاد من الواو الجمع بين الشيئين أو الأشياء في المعنى الذي سيقى له (إمّا)
من التخيير أو الشك وغيرهما ، ونظير ذلك (لكن) فهي تفيد معنى الاستدراك والواو
معها على وضعها من العطف ^(٢) .

(70) عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس

قال ابن عنقاء : " عطف الخبر على الإنشاء والعكس منعه البيانون وابن مالك وابن

^(١) ينظر المقاصد الشافية 5/ 133 .

^(٢) ينظر السابق .

عصفور ونقله عنه الأكثرين ، وأجازه الصفار وجماعة وهو الأصح ، وقد حكاه أبو حيان عن سيويه ... نحو : (قد مننت اللهم عليّ بحسن الابتداء دون ضير ، وأسألك الفوز بحسن الانتهاء وخاتمة الخير آمين) " (١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس هل يجوز أو لا ؟ على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس .

وذهب إلى هذا القول سيويه (٢) والزمخشري (٣) والعكبري (٤) وابن (٥) عصفور وابن (٦) مالك وابن (٧) هشام والبلاغيون (٨) .

فهؤلاء يشترطون التناسب بين الجملتين في الخبر والإنشاء ، ووصف بعضهم العطف مع عدم التناسب بالقبح (٩) .

القول الثاني : أنه يجوز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس .

(١) كشف المهم 118 ، وينظر نزهة الأثبات 9 / ب .

(٢) الكتاب 2 / 60 .

(٣) الكشف 1104 .

(٤) التبيان 1 / 340 .

(٥) ينظر مغني اللبيب 2 / 143 .

(٦) شرح التسهيل 2 / 250 .

(٧) مغني اللبيب 2 / 143 .

(٨) ينظر دلائل الإعجاز 298 ، والإيضاح مع البغية 2 / 74 ، من علم المعاني .

(٩) ينظر حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البضاوي 4 / 120 .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، ونُسب هذا القول إلى سيبويه^(٢) وذهب إليه الصفار^(٣) الصفار^(٣) وأبو^(٤) حيان والسمين الحلبي^(٥) والشهاب الخفاجي^(٦) .

فهؤلاء يرون أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل ، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس .
واستدل هؤلاء لرأيهم بالسماع ، فمن ذلك :

__ قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ .
وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا ... ﴾^(٧)

__ وقوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَىٰ تَحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ

(١) كشف المم 118 ، وينظر نزهة الأثبات 9 / ب .

(٢) نسبه إليه أبو حيان في البحر المحيط 252/1 ، وذكر ابن عنقاء أن أبا حيان حكى هذا القول عن سيبويه وما في كتاب سيبويه يخالف ذلك ، فقد قال سيبويه : "واعلم أنه لا يجوز (مَنْ عَبْدُ اللَّهِ وَهَذَا زَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحِينَ) رفعت أو نصبت ، لأنك لا تثني (أي : لا تعطف) إلا على من أثبتته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم ، فتجعلهما بمنزلة واحدة . " الكتاب 60 / 2 ، وقد ناقش ابن هشام أبا حيان في هذه النسبة فذكر أنه اعتمد على الصفار فيما فهمه عن سيبويه فوهم فيه . ينظر مغني اللبيب 144/2 .

(٣) ينظر مغني اللبيب 142/ 2 . والصفار هو : قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي ، تلميذ ابن عصفور له شرح في كتاب سيبويه ردّ فيه كثيراً على الشلوين ، توفي سنة 630 هـ . ينظر بغية الوعاة 256/2 ، والأعلام 178/5 .

(٤) البحر المحيط 252/1 .

(٥) الدر المصون 209/1 .

(٦) حاشيته على تفسير البضاوي 4 / 120 . والشهاب الخفاجي هو : أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة ، من أشهر كتبه شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، توفي سنة 1096 هـ . ينظر الأعلام 238/1 .

(٧) سورة البقرة ، الآية : 24 ، 25 .

— وقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهَ لِأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾^(٢)

ومن ذلك قول الشاعر :

تُناغي غزالاً عِنْدَ بابِ ابنِ عامِرٍ

وَكَحْلٌ مَآقِيكَ الحِسانَ يَأْتِمِدُ^(٣)

وقول الشاعر :

وإنَّ شِفائِي عِبْرَةٌ إنْ سَفَحْتُهَا

وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ^(٤)

— ومثل ابن عنقاء لعطف الإنشاء على الخبر بقوله : " قد مننت اللهم عليّ بحسن الابتداء دون ضمير ، وأسألك الفوز بحسن الانتهاء وخاتمة الخير " فهو يرى أن جملة (أسألك ...) إنشائية دعائية عطفت على (قد مننت اللهم ...) وهي خبرية .

وقد خرّج المانعون الشواهد التي استدلّ هؤلاء بما يلي :

^(١) سورة الصف ، الآية : 13 .

^(٢) سورة مريم ، الآية : 46 .

^(٣) البيت من بحر الطويل ، وهو لحسان بن ثابت ، وتجده في ديوانه 26 ، ومغني اللبيب 2/ 143 ، والدر المصون 1/ 209 ، وروايته في الديوان : (تُناغي لدى الأبواب حُوراً نواعماً) ، والشاهد فيه : (تناغي ... وكحلّ) فقد عطف الجملة الإنشائية على الخبرية ، وتناغي : أي تتكلم بكلام فيه نعمة ، ينظر القاموس (ن غ ي) 1340 ، ومآقيك : جمع ماقٍ وهي العين ، ينظر القاموس (م أ ق) 922 .

^(٤) البيت من بحر الطويل ، وهو لامرئ القيس ، وتجده في ديوانه 12 ، والكتاب 2/ 142 ، والأصول في النحو 3/ 229 ، وروايته في الديوان (وإن شِفائِي عِبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ) والشاهد فيه البيت كله ، فقد عطف الجملة الإنشائية (وهل عند رسم ...) على الخبرية (وإن شِفائِي ...) والرسم : هو الأثر ، ينظر العين 2/ 118 .

— أما الآية الأولى فقد خُرِّجَتْ بأمور :

الأول : أن جملة و (بشر) معطوفة على جملة (فاتقوا) كما يُقال : (يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم ، وبشّر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم) ^(١) .

واعترض على هذا التخريج بأنه لا مناسبة بين المتعاطفين ؛ لاختلاف المخاطب في الأمرين ، فالأول للجماعة ، والثاني للمخاطب ^(٢) .

وأجيب عنه بأن اختلاف المخاطب لا يمنع التناسب لما فيه من التقابل ^(٣) .

الثاني : أن الكلام منظورٌ فيه إلى المعنى الحاصل فيه ، كأنه قيل : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات ، فبشرهم بذلك) ^(٤) .

— وأما الآية الثانية فقد خُرِّجَتْ على أن قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

^(٥) معطوف على ﴿ تَوَمِّنُونَ ﴾ ؛ لأنه في معنى الأمر ، كأنه قيل : (آمنوا وجاهدوا يثبتكم الله وينصركم ، وبشّر يا رسول الله المؤمنين بذلك) ^(٦) .

— وأما الآية الثالثة فخُرِّجَتْ على أن هناك معطوفاً عليه مقدراً ، والتقدير : (فاحذرنى واهجرني) ^(٧) .

^(١) ينظر الإيضاح مع البغية 74 / 2 ، 75 من علم المعاني.

^(٢) ينظر السابق .

^(٣) ينظر السابق .

^(٤) مغني اللبيب 144 / 2 .

^(٥) في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . تَوَمِّنُونَ بِاللَّهِ

وَرَسُولِهِ ... ﴾ الآية . سورة الصف ، الآية : 9 ، 10 .

^(٦) ينظر الكشف 1104 .

^(٧) ينظر السابق .

— وأما البيت الأول فقد أُوّل على أنّ (هل) فيه نافية ^(١) مثلها في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٢) .

— وأما البيت الثاني فقد أُجيب عنه بأنه قد يكون معطوفاً على أمرٍ مقدّر يدلُّ عليه المعنى ، أي : (فافعلْ كذا وكحلّ) ^(٣) كالتخريج في قوله تعالى : ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني فرجّح تجويز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس ، وما ذهب إليه هو الراجح لما يأتي :

- 1_ ثبوت السماع الذي يقتضي جواز ذلك، مع كثرته التي لا تمنع من القياس عليه .
- 2_ أن الجواز هو الأصل حتى يأتي مانع يُفسد المعنى أو الصناعة .
- 3_ أن القول بالمنع يعني أن نؤوّل كل شاهد ورد فيه هذا النوع من العطف ، وذلك تكلف لا حاجة إليه .

^(١) ينظر مغني اللبيب 2/ 144 .

^(٢) سورة الأنعام ، الآية : 47 .

^(٣) ينظر مغني اللبيب 2/ 144 .

(71) عطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس

قال ابن عنقاء : "والصحيح عطف الجملة الفعلية على الاسمية بكل الحروف وأجازه الفارسي بالواو فقط ، ومنعه ابن جني مطلقاً ، وهو ضعيف جداً" ^(١). وقال أيضاً "ولا خلاف في صحة عطف الجملة الفعلية أو الاسمية على مثلها حيث اتفقتا خبراً وإنشاءً وإن اختلفتا زماناً" ^(٢)، إنما الخلاف في عطف الاسمية على الفعلية والعكس، فأجازه الجمهور مطلقاً، والفارسي بالواو فقط، ومنعه ابن جني مطلقاً، ولا ريب أنه خلاف الأولى ^(٣) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في عطف إحدى الجملتين على الأخرى إذا كانت إحداها اسمية والأخرى فعلية على أقوال :

القول الأول : المنع مطلقاً .

وهو اختيار ابن ^(٤) عنقاء ، ونسب هذا القول إلى ابن ^(٥) جني ، وهذه النسبة من ابن عنقاء فيها نظر ؛ ذلك أن ابن جني في كتابه (الخصائص) ^(٦) حينما أورد قول الشاعر :

عاضها الله غلاماً بعد ما شابت الأصداغ والضرسُ نقد

قال : " عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل أعني قوله : (والضرس

^(١) الجواب السامي 185 ، ونزهة الأثبات 9 / ب .

^(٢) قول ابن عنقاء : " وإن اختلفتا زماناً " فيه نظر ؛ فقد اشترط اتحاد الجملتين في الزمان إذا كانتا فعليتين ، ينظر

التصريح 610/3 .

^(٣) كشف المهم 117 .

^(٤) السابق .

^(٥) نسبه إليه في كشف المهم 117 تبعاً لابن هشام في مغني اللبيب 145/2 .

^(٦) 443 / 1 .

نقد (أي : " ونقد الضُّرس " فهذا الكلام من ابن جني ينصُّ صراحةً على جواز العطف، وقد جاء العطف في هذا البيت بالواو ، وفي كتابه (سر الصناعة) ^(١) ذكر أنه يجوز عطف إحدى الجملتين على الأخرى مع اختلاف التركيب بالواو دون الفاء ، ومثّل لذلك بنحو : (قام زيدٌ وأخوك خرج) ، ويُستخلص من هذا كله أن ابن جني يجيز عطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس بالواو فقط، فيكون بذلك موافقاً لشيخه أبي علي الفارسي الذي سيرد رأيه في القول الثالث .

القول الثاني : أنه خلاف الأولى.

وهو اختيار ابن عنقاء في (كشف المهم) ^(٢).

القول الثالث : الجواز بالواو فقط .

وذهب إلى هذا القول الفارسي فيما نقله عن تلميذه ابن ^(٣) جني .

وعُلِّلَ هذا القول بأن الواو لها من الاتساع أن تعطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس ^(٤) .

القول الرابع : الجواز مطلقاً .

وهو اختيار ابن عنقاء في (الجواب السامي) ^(٥) وذهب إلى هذا القول سـيـيـوـيـهـ ^(٦)

^(١) 1 / 273 ، 274 باب الفاء .

^(٢) 117 .

^(٣) ينظر سر الصناعة 1/ 272 .

^(٤) ينظر السابق .

^(٥) 185 .

^(٦) الكتاب 1 / 88 .

والفراء^(١) والمبرد^(٢) وابن^(٣) مالك والمرادي^(٤) وابن^(٥) هشام وابن^(٦) عقيل ، وعُزي هذا هذا الرأي إلى الجمهور^(٧) .

وهذا مفهوم من قولهم في باب الاشتغال في نحو : (قام زيدٌ وعمراً أكرمته) : إن نصب (عمراً) أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما .
* التعقيب :

اختار ابن عنقاء جواز عطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس بكل الحروف في (الجواب السامي) ، لكنه تراجع عن هذا الرأي في (كشف الهم)^(٨) ، معللاً ذلك بأنه خلاف الأولى ، والراجح أنه يجوز جوازاً مطلقاً لأنه ليس ثمة ما يشوب بالصناعة النحوية أو يفسد المعنى ، وإذا جاز عطف الاسم على الفعل^(٩) في نحو قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾^(١٠) وعطف الفعل^(١١) على الاسم في نحو قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ فما المانع من عطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس ؟ .

^(١) معاني القرآن 3/ 111 .

^(٢) المقتضب 3/ 279 .

^(٣) شرح التسهيل 2/ 142 .

^(٤) توضيح المقاصد 1/ 262 .

^(٥) أوضح المسالك 2/ 150 ، ومغني اللبيب 2/ 145 .

^(٦) شرح الألفية 1/ 266 .

^(٧) عزاه إليهم ابن هشام في المغني 2/ 145 ، وابن عنقاء في كشف الهم 117 .

^(٨) ابن عنقاء يُحيل في كشف الهم إلى الجواب السامي كما في ص 27 ، وهذا يعني أن تأليف الجواب السامي هو المتقدم، فلعله تراجع في الكشف عما في الجواب.

^(٩) ينظر أوضح المسالك / 350 ، 351 .

^(١٠) سورة الأنعام ، الآية : 95 .

^(١١) وذلك على افتراض خلوه من الفاعل في الآيتين.

(72) إضمّار واو العطف مع إبقاء المتعاطفين

قال ابن عنقاء : " فائدة عزيزة : حذف الواو العاطفة وحدها مع إبقاء المتعاطفين ... جائز في الضرورة ، وهل يجوز ذلك في السعة ؟ جاء في كلامهم ما يدلُّ لجوازه ، ومنه ما حكاه أبو يزيد : (أكلت لحماً تمرّاً سمكاً) ، ففاس عليه الفارسي وتبعه ابن عصفور وابن مالك ، ومنعه ابن جني وتبعه السهيلي وأبو الحسن بن الضائع ، بإعجام الضاد وإهمال العين ، وحملوا ما جاء منه على الندرة ، والأصح جوازه مطلقاً عند أمن اللبس خلافاً لمن جعله قليلاً ، وهو من الأحكام التي انفردت بها الواو من سائر حروف العطف " ^(١) ، وقال في الجواب السامي ^(٢) : " ويجوز أن تكون جملة : " لا مانع لما أعطيت " ^(٣) معطوفة بواو مقدرة على جملة " كلُّنا لك عبدٌ " فقد جاء حذف الواو العاطفة وحدها وإبقاء معطوفها قال عليه السلام " تصدَّق رجلٌ من دينارهِ ، من ثوبهِ ، من صاع بُرِّهِ ، من صاع قمَرِهِ " . رواه مسلم ^(٤) ... وحكى أبو زيد : " أكلتُ لحماً تمرّاً سمكاً "

* المناقشة :

أشار ابن عنقاء إلى النحويين اختلفوا في واو العطف : هل يجوز إضمارها مع إبقاء المتعاطفين أو لا ؟ على قولين :

القول الأول : أن واو العطف لا يجوز إضمارها .

وذهب إلى هذا القول ابن ^(٥) جني وابن ^(١) سيدة والسهيلي ^(٢) وابن ^(٣) الضائع

^(١) التشنيف 9 / أ .

^(٢) 213 .

^(٣) في قوله عليه الصلاة والسلام : " أحقُّ ما قال العبدُ ، وكلُّنا لك عبدٌ ، لا مانع لما أعطيت " وقد سبق تخريج الحديث في التمهيد : (آثاره) .

^(٤) كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة ، 3 / 87 .

^(٥) سر صناعة الإعراب 2 / 279 ، 280 ، والخصائص 2 / 67 .

وغيرهم^(٤) ، وقيل إنه مذهب الأكثرين^(٥) .

واستدلّوا على ذلك بما يأتي :

أولاً : ما ذكره ابن جني من أن حرف العطف فيه ضربٌ من الاختصار ؛ لأنه قد أُقيم مقام العامل ، فقولك : (قام زيد وعمرو) ، أصله : (قام زيد وقام عمرو) ، فحُذفت (قام) الثانية وبقيت الواو ، وكأُهما عوضٌ عنها ، فإذا حذفت الواو فقد تجاوزت حدّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف^(٦) .

ثانياً : أن الحروف تدلّ على معانٍ في نفس المتكلم ، فلو أُضمرت الواو في نحو : (قام زيد وعمرو) لم يكن هناك شيءٌ يدلُّ عليها ، فلا يُهتدى حينئذٍ إلى مراد المتكلم ، وكما أن حروف النفي والتوكيد ونحوها لا تُضمّر فكذلك حروف العطف^(٧) .

القول الثاني : أن واو العطف يجوز إضمّارها .

وهو اختيار **ابن عنقاء^(٨)** وذهب إلى هذا القول الفارسي^(٩)
وابن^(١٠) عصفور وابن^(١١) مالك وبعض المفسرين كأبي^(١) حيان والحنبلي^(٢) والسمين

(١) المحكم والمحيط الأعظم 388/5 .

(٢) نتائج الفكر 263 .

(٣) ينظر المساعد 474/2 .

(٤) كابن منظور في لسان العرب 10 / 281 .

(٥) ينظر الفصول المفيدة في الواو المزیدة 124 .

(٦) ينظر سر صناعة الإعراب 280/2 .

(٧) ينظر السابق .

(٨) التشنيف 9 / أ .

(٩) ينظر السابق .

(١٠) شرح الحمل 1/ 215 .

(١١) شرح التسهيل 3/ 380 .

الحلبي^(٣) .

وعزّز أصحاب هذا القول رأيهم بالسماع :

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا ﴾^(٤) وجعل الفارسي التقدير : (وقلت لا أجد ما أحملكم عليه) ، وجعل جواب (إذا) : (تولّوا)^(٥) .

— ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾^(٦) بعد قوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾^(٧) .

— ومنه قول الشاعر :

كَيْفَ أَمْسَيْتُ كَيْفَ أَصْبَحْتُ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ السَّقِيمِ^(٨)

— وقول الشاعر :

مالي لا أبكي على علّاتي

^(١) البحر المحيط 307/3 .

^(٢) اللباب 496/6 .

^(٣) الدر المصون 37/4 .

^(٤) سورة التوبة ، الآية : 92 .

^(٥) ينظر الفصول المفيدة 124 .

^(٦) سورة الغاشية ، الآية : 8 .

^(٧) سورة الغاشية ، الآية : 2 .

^(٨) البيت من بحر الخفيف ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في الخصائص 67/2 ، ورصف المباني 477 ،

والبحر المحيط 307/3 ، وروايته في الخصائص وفي الرصف (... في فؤاد الكريم) ، والشاهد فيه : (كيف أمسيت

كيف أصبحت) ، حيث حُذف حرف العطف ، والتقدير : وكيف أصبحت .

صَبَائِحِي غِبَائِقِي قِيلَاتِي ^(١)

— وقول الشاعر :

ضَرْباً طَلْخُفَاً فِي الطُّلَى سَخِينَا ^(٢)

وقد مال ابن عنقاء إلى هذا القول فجوّز إضمار حرف العطف لكنه شرط في ذلك أمن اللبس ، وجعل من ذلك قوله ﷺ : " لا مانع لما أعطيت " فهذه الجملة معطوفة بواو مقدرة على جملة " كلُّنا لكَّ عبدٌ " وعدّ ذلك من الأحكام التي اختُصّت بها الواو وهي أربعون حكماً أوردها في كتابه " التشنيف " ^(٣) ، وخالف من جعل جوازه قليلاً ^(٤) ، ^(٤) ، واستدلّ على الإضمار بدليلين من السماع :

الأول: قوله ﷺ : " تصدّق رجلٌ من ديناره ، من ثوبه ، من صاع بُرّه ، من صاع قمره " .

الثاني : ما حكاه أبو زيد " أكلتُ لحماً تمرّاً سمكاً " ^(٥)

^(١) البيتان من الرجز ، ولم أقف على قائلهما ، وتجدهما بلا نسبة في سر الصناعة 279/2 ن والخصائص 67/1 ، ولسان العرب (غ ب ق) 281/10 ، وروايتهما في الخصائص وسر الصناعة (وكيف لا أبكي) ، والشاهد : (صبائحي غبائقي قيلات) فقد حُذِف حرف العطف والتقدير : (صبائحي وغبائقي وقيلات) ، والصبائح : جمع صبوح وهو ما شُرب بالغداة ، يُنظر اللسان (ص ب ح) 502/2 ، والغبائق : جمع غبوق وهي الناقة تُحلب بعد المغرب ، ينظر اللسان (غ ب ق) 281/10 ، والقيلات : جمع قيلة ، وهو اللبن يُشرب بعد الظهر ، ينظر اللسان (ق ي ل ، ص ب ح) 572/11 ، 502/2 .

^(٢) البيت من بحر الرجز ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور 215/1 ، والشاهد فيه : (ضرباً طلخفاً...سخيّنا) أراد : ضرباً طلخفاً وسخيّنا ، فحذفت الواو ، والطلخف : الشديد ، ينظر المحكم 5/341 ، والطلّى : جمع طلية وهي صفحة العنق .

^(٣) 8 / ب وما بعدها .

^(٤) ينظر التشنيف 9 / أ .

^(٥) ينظر مرويات أبي زيد 520.

ولم يقرّ المانعون بما أورده ابن عنقاء ومن سبقه من السماع ، وعدّوا حذف حرف العطف ضعيفاً في القياس ، قليلاً في الاستعمال ^(١) ، وخرّجوا بعض ما استدلّ به أصحاب هذا القول من شواهد بما يتوافق مع مذهبهم :

— فقالوا : إن (قلت) في الآية الأولى ليس معطوفاً بل هو جواب (إذا) ، وقوله : **﴿ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ ﴾** إخبار عنهم ، وثناء عليهم ؛ لأنها نزلت في قوم مخصوصين عُرفوا بأعيانهم ^(٢) .

— وجعلوا المنع أيضاً متوجهاً في قوله تعالى : **﴿ وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾** فلا ضرورة إلى العطف إذ يجوز أن تكون جملة ابتدائية ^(٣) .

— أما الأبيات فهي وإن تضمّنت إضمار حرف العطف فلا يقتضي ذلك جوازاً عاماً لأنها قليلة بالنسبة إلى الكلام ^(٤) ، وعدّها بعضهم من قبيل الضرورة ^(٥) ، والضرورة يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها .

— وحمل ابن جني رواية أبي زيد التي استدلّ بها ابن عنقاء : (أكلت لحماً تمرّاً سمكاً) على الشذوذ ^(٦) .

* التعقيب :

^(١) نظر المحكم 5/ 388 .

^(٢) ينظر الفصول المفيدة 126 .

^(٣) ينظر السابق .

^(٤) ينظر السابق 126 .

^(٥) ينظر رصف المباني 477 .

^(٦) ينظر الخصائص 1/ 297 .

اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فجوّز إضمار واو العطف مع إبقاء المتعاطفين وشرط في ذلك أمن اللبس ، وعدّ هذا الحكم من الأحكام التي انفردت به الواو ، وما اختاره ابن عنقاء هو الراجح ، أما ما ذهب إليه ابن جني من أن إضمار الواو يقتضي عدم الاهتداء إلى مراد المتكلم فغير متجه ؛ لأن السياق ومقتضى الحال قرينةٌ في فهم مراد المتكلم ، يدلّ على ذلك أن حروف الاستفهام وحرف النداء قد تُضمّر لأن السياق يدلّ عليها ، ويُقاس على ذلك واو العطف ، ثم إن ابن جني قد قال في موضع : " : " ولم يعبّؤوا بالالتباس ؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحّبونه الكلام ممّا يتقدّم قبله أو يتأخر بعده ، وبما تدلّ عليه الحال " (١) .

(73) حذف المعطوف عليه

قال ابن عنقاء : " وهي (أي : ثم) والواو والفاء في نحو : ﴿ أُولَٰئِكَ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ (٢) ، ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ (١) ، ﴿ أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ (٣) عاطفات

(١) المنصف 228 .

(٢) سورة المائدة ، الآية : 104 ، وقبلها ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا

على ما قبل الهمزة المقدّمة ؛ لأصالتها في التصدير ، وبعضهم كالزّمخشري : أو على محذوف بعد الهمزة ، أي : (أمكثوا فلم يسيروا ؟) ، (أكفرتم به من قبلُ ثم إذا وقع) ، والفخر الرازي : الواو في الآية للحال دخلها الإنكار أي : أحسبهم ذلك ولو كان ؟ فهو حال من محذوف بعد الهمزة ، ويردّه امتناع وقوع نحوه حالاً ، بل هي عاطفة على ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا ﴾ ^(٣) أو على محذوف _ كما مرَّ _ وجواب (لو) محذوف ، أي : ما تركوا تقليدهم " ^(٤) .

* المناقشة :

أشار ابن عنقاء إلى أن بعض النحويين جوّز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء و (ثمّ) ، ومثّل لذلك بقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ كَانَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ في العطف بالواو ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ للعطف بالفاء ، وقوله تعالى : ﴿ أَنتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ للعطف بـ (ثمّ) ثم ذكر للنحويين توجيهات لهذه الآيات قبل بعضها وردّ بعضها كما هو موضّح في التفصيل الآتي :

التوجيه الأول : أن هذه الحروف عاطفات على ما قبل الهمزة المقدّمة .

وجوّز ابن ^(٥) عنقاء هذا القول ، وهو مذهب الجمهور ^(٦) .

حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ... ﴾

^(١) وردت في سورة محمد ، الآية 10 ، وقبلها : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاحْبَطُوا أَعْمَالَهُمْ ﴾

^(٢) سورة يونس ، الآية : 51 ، وقبلها : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَغِثُ مِنْهُ

الْمُجْرِمُونَ ﴾ ، (وقد أوردت ما قبل هذه الآيات ليعلم المعطوف عليه) .

^(٣) سورة يونس ، الآية : 104 .

^(٤) غرر الدرر 2/ 762 .

^(٥) غرر الدرر 2/ 762 .

^(٦) ينظر توضيح المقاصد 2/ 149 .

وكان الأصل تقديم حرف العطف على الهمزة ^(١) ؛ لأن الهمزة داخلية في المعطوف ^(٢) ،
والأصل : (وَأُولَئِكَ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا) و(فَلَلَمْ يَسِيرُوا) ، و(ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ
أَمْنْتُمْ بِهِ) لكن لما كانت لها الصدارة في الكلام قُدِّمَتْ على حرف العطف بخلاف (هل)
وسائر أدوات الاستفهام ^(٣) .

التوجيه الثاني : أن هذه الحروف عاطفات على محذوف بعد الهمزة.

وجوزّ ابن ^(٤) عنقاء هذا القول وذهب إلى هذا القول الزمخشري ^(٥) ، وتبعه ابن هشام
هشام في (الأوضح) ^(٦) .

فالزمخشري يرى أن هذه الحروف بعد الهمزة واقعةٌ موقعها ، ولا تقديم ولا تأخير ،
ويجعل بين الهمزة وحروف العطف جملةً مقدّرةً يصحّ العطف عليها ^(٧) ، والتقدير : (
أمكنوا فلم يسيروا ؟) ، و (أكفرتم به من قبل ثم إذا ما وقع) ^(٨) وهكذا .
وكأنه يرى أن الحذف أولى من التقديم والتأخير .

والعجيب أن ابن هشام اختار مذهب الزمخشري في (الأوضح) ^(٩) في حين ضعفه

^(١) ينظر البحر المحيط 339/1 .

^(٢) قدّر أبو حيان في البحر المحيط 339/1 مثل هذا التقدير في بعض الآيات وقست عليه التقدير في هذه الآيات بما
يتوافق مع قول الجمهور .

^(٣) ينظر الجني الداني 31 .

^(٤) غرر الدرر 762/2 .

^(٥) الكشف 846 ، 1008 .

^(٦) 353/3 ، وينظر البحر المديد 629/4 .

^(٧) ينظر الجني الداني 31 .

^(٨) ينظر مغني اللبيب 38/1 ، و غرر الدرر 762/2 .

^(٩) 353/3 .

في (المغني) ^(١) وأفرد هذا الحكم مع الهمزة بالفاء ، وكان عليه أن يذكر معها الواو في قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾ ^(٢) ، و (ثم) في نحو قوله تعالى : ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ﴾ ^(٣) كما صنع ذلك في المغني ^(٤) .

التوجيه الثالث : يرى الفخر الرازي ^(٥) أن الواو في قوله تعالى : ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ للحال دخلها الإنكار ، والتأويل : أحسبهم ذلك ولو كان ... ؟ فصاحب الحال محذوف بعد الهمزة ، وردّ عليه ابن ^(٦) عنقاء بأن ما قاله لا يطرد يطرد ، ورجّح أن تكون الواو عاطفة على قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا﴾ كما قال الجمهور ، أو أنها عاطفة على محذوف كما ذهب إلى ذلك الزمخشري ، وعدّ جواب (لو) محذوفاً ، والتقدير : (أولو كان آبائهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون ما تركوا تقليدهم) .

* التعقيب :

عدّ ابن عنقاء الواو والفاء و (ثم) في الآيات السابقات عاطفات على ما قبل الهمزة ، وقد قدّمت الهمزة على حرف العطف لأصالتها في التقديم ، وجوّز أيضاً أن تكون هذه الحروف عاطفات على محذوف بعد الهمزة كما قال الزمخشري ، ولم يرتض ما ذهب إليه الفخر الرازي من أن الواو للحال في قوله تعالى : ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ معللاً ذلك بامتناع وقوع نحوه حالاً ، والأقرب أن هذه الحروف

^(١) 38/1 .

^(٢) سورة الأعراف ، الآية : 185 .

^(٣) سبق تخريجها .

^(٤) 38/1 ، وينظر حاشية التصريح 3 / 269 .

^(٥) التفسير الكبير 92 / 12 .

^(٦) غرر الدرر 2 / 762 .

عاطفات على ما قبل الهمزة ، وليس هناك معطوف عليه محذوف ، كما قال الزمخشري
إذ إن القول بالحذف يضعف بما يلي :

أولاً : ليس هناك ما يدلّ على الجملة المحذوفة التي عطف عليها بهذه الحروف ^(١) .

ثانياً : أن الحذف غير مطّرد في جميع المواضع ، فهو غير ممكن ^(٢) في قوله تعالى :

﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ ^(٣) على أن الزمخشري في مواضع

أخرى من (كشافه) ^(٤) جنح إلى قول الجمهور فقد جعل قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنْ أَهْلُ

الْقُرَى ﴾ ^(٥) معطوفاً ^(٦) على ﴿ فَأَخَذْنَاَهُمْ بِغَتَّةٍ ﴾ ^(٧) وجوّز الوجهين في موضع آخر

آخر إذ عدّ الفاء في قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ ^(٨) عاطفةً جملةً على جملة

جملة ثم توسّط الهمزة بينهما ، والمعنى : " فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله ييغون

" ^(٩) وجوّز أيضاً أن

تكون الجملة معطوفة على جملة محذوفة ، والتقدير : أيتولّون فغير دين الله ييغون ؟ ^(١٠)

^(١) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني 154/3 .

^(٢) ينظر مغني اللبيب 38/1 .

^(٣) سورة الرعد ، الآية : 33 .

^(٤) ينظر ص 180 ، 375 .

^(٥) سورة الأعراف ، الآية : 97 .

^(٦) ينظر الكشاف 375 .

^(٧) سورة الأعراف ، الآية : 95 .

^(٨) سورة آل عمران ، الآية : 83 .

^(٩) الكشاف 180 .

^(١٠) ينظر الكشاف 180 .

(74) العامل في البدل

قال ابن عنقاء : " أما البدل فقال الجمهور : عامله مقدّر بلفظ عامل الأول ...
واختاره الزمخشري وأبو حيان ، وجزم به ابن هشام وجمهور المحققين ، وهو الأصح ،

ويدلّ له تصريح سيبويه بأن البدل من جملة ثانية^(١) ، أي : غالباً ، وإلا فهما في نحو :
(هذا غلام زيد أخيك) ، (ومررت بزيد أخيك) من جملة واحدة ، إذ المقدر هو
الخافض فقط ، والتقدير (هذا غلام زيد . غلام أخيك) ، و (مررت بزيد بأخيك) .
وقال المبرد : عامله عامل المبدل منه أصالةً ، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب ، ونُسب إلى
ظاهر بعض قول سيبويه وإلى ابن عصفور واختاره ابن خروف وابن مالك ، ونسبه إلى
نص سيبويه ومنع نسبة الأول إليه .

وقال آخرون كابن عصفور : عامله عامل متبوعه نيابةً عن العامل المقدر لا أصالة^(٢)
أصالة^(٣)

* المناقشة :

اختلف النحويون في العامل في البدل هل هو العامل في المبدل منه أصالةً أو نيابةً أو
أنه عامل آخر غير العامل في المبدل منه ؟

القول الأول : أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه .

وهو اختيار ابن^(٣) عنقاء وإليه ذهب سيبويه^(٤)
(٤)

وأبو علي الفارسي^(٥) وابن^(١) جني والجرجاني^(٢) والزمخشري^(٣) وأبو البركات الأنباري^(٤)

(١) يعني أنك إذا قلت : (رأيت زيدا أخاك) كان التقدير : (رأيت زيدا رأيت أخاك) فكانت (رأيت أخاك) جملة ثانية .

(٢) الجواب السامي 49 ، 50 ، وينظر إغراب المنحة 3 / أ ، وغرر الدرر 796 / 2 .

(٣) الجواب السامي 50 ، وإغراب المنحة 3 / أ ، وغرر الدرر 796 / 2 .

(٤) الكتاب 386 .

(٥) ينظر رأيه في الخصائص 195 / 2 ، وأسرار العربية 158 .

الأنباري^(٤) وابن^(٥) أبي الربيع وأبو^(٦) حيان وابن^(٧) هشام وأكثر المحققين^(٨) .

والعامل عند هؤلاء هو تقدير الإعادة ، أي إعادة العامل في المبدل منه ، فقولك :
مررت بزيد أخيك ، تقديره : مررت بزيد بأخيك^(٩) .

واستدلوا لذلك بأن العامل قد ظهر في كثير من الكلام^(١٠) ؛ فمن ذلك قوله تعالى :
﴿ قَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ ﴾^(١١) فأعاد
اللام مع البذل ، وقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ
إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾^(١٢) فأبدل (الصراط) من (
النور) ، وأعاد (إلى) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ
فَرَقُوا دِينَهُمْ... ﴾^(١٣) فأعاد (من) وهو كثير في القرآن .

وبأن البذل كالمبدل منه في جميع أحكامه بحيث لو ابتدئ به لم يُقدَّر هناك محذوف
بخلاف الصفة وما أُجري مجراها ، فلما لم يكن تبعاً في الحقيقة لم يكن تبعاً في العمل ،

^(١) ينظر رأيه في الخصائص 2/ 195 ، وأسرار العربية 158 .

^(٢) المقتصد 2/ 929 ، 930 .

^(٣) المفصل مع شرح ابن يعيش 2/ 264 .

^(٤) أسرار العربية 158 .

^(٥) البسيط 1/ 387 ، 389 .

^(٦) ارتشاف الضرب 2/ 619 .

^(٧) شرح شذور الذهب 333 .

^(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 2/ 264 .

^(٩) ينظر الباب للعكري 1/ 414 .

^(١٠) ينظر أسرار العربية 158 ، والإنصاف 1/ 83 ، والباب للعكري 1/ 414 .

^(١١) سورة الأعراف ، الآية : 75 .

^(١٢) سورة إبراهيم ، الآية : 1 .

^(١٣) سورة الروم ، الآية 31 ، 32 .

فلذلك قُدِّر له عامل أغنى عنه تقدُّم ذكره ^(١)

القول الثاني : أن العامل في البدل هو هو العامل في المبدل منه نيابةً عن العامل المقدَّر لا أصالةً .

وذهب إلى هذا القول ابن ^(٢) عصفور .

القول الثالث : أن العامل في المبدل هو العامل في المبدل منه أصالةً .

ونُسب هذا القول إلى سيبويه ^(٣) وذهب إليه المبرد ^(٤) وابن ^(٥) خروف وابن ^(٦) الحاجب الحاجب وابن ^(٧) مالك ، فهؤلاء لا يرون أن عامل البدل هو عامل متبوعه ، وإنما يُعاد معه في بعض النصوص ؛ لأنه المقصود بالحكم ، والمبدل منه ذكر توطئةً له ، ومن أجل ذلك تكثر إعادة العامل مع البدل دون سائر التوابع ^(٨) كقوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأَ

^(١) ينظر الباب للعكبري 415/1 .

^(٢) المقرب مع شرح ابن النحاس 781/2 .

^(٣) ينظر التوابع في كتاب سيبويه 55 ، وقد نسب ابن مالك في شرح التسهيل 330/3 هذا القول إلى سيبويه ، واستشف ذلك من قول سيبويه : " هذا باب من الفعل يُستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول " الكتاب 50/1 ، وقد نفى ابن عنقاء مانسبه ابن مالك إلى سيبويه ، ذاهباً إلى أن سيبويه يرى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه ، مستنداً على ذلك بأن سيبويه جعل البدل منفرداً من جملة ثانية ، ولعل ابن عنقاء استشعر هذا الرأي من سيبويه في قوله _ حينما حلَّ جملة (رأيت زيدا إياه) _ " فأما البدل فمنفرد كأنك قلت : زيدا رأيت أو رأيت زيدا ثم قلت : إياه رأيت " الكتاب 386/2 ، فسيبويه جعل العامل في (إياه) مقدراً من لفظ العامل في البدل .

^(٤) المقتضب 295/4 .

^(٥) ينظر الجواب السامي 50 .

^(٦) شرح الوافية 268 .

^(٧) شرح التسهيل 331/3 .

^(٨) ينظر شرح التسهيل 331/3 .

الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ^(١) فـ ﴿لِمَنْ آمَنَ﴾ بدل بعض ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا﴾ ، و (لبيوكم) بدل اشتغال من (لمن كفر) .

واستدلوا بإبدال المجزوم من مثله بلا إعادة الخافض كقوله تعالى^(٢) : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنْ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (1) اللَّهُ ﴾^(٤) .

وإبدال الفعل المنصوب من مثله دون إعادة الناصب^(٥) كقول الشاعر :

إِنَّ عَلِيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا

تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا^(٦)

وإبدال الفعل المجزوم من مثله دون إعادة الجازم^(٧) كقول الشاعر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجَجَا^(٨)

(١) سورة الأعراف ، الآية : 75 .

(٢) ينظر شرح التسهيل 331 / 3 .

(٣) سورة البقرة ، الآية : 217 .

(٤) سورة إبراهيم ، الآية : 1 ، 2 .

(٥) ينظر شرح التسهيل 331 / 3 .

(٦) البيت من بحر الرجز ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في الكتاب 156 / 1 ، والمقتضب 63 / 2 ، والأصول 48 / 2 ، والشاهد فيه : (تؤخذ) ، فقد أبدل هذا الفعل من (تباعا) ونُصب دون إعادة الناصب فدلّ على أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه .

(٧) ينظر شرح التسهيل 331 / 3 .

(٨) البيت من بحر الطويل ، وهو لعبيد الله بن الحر ، وتجده بلا نسبة في الكتاب 86 / 3 ، وبلا نسبة في المقتضب 2 / 63 ، وشرح المفصل لابن يعيش 5 / 281 ، وبلا نسبة في رصف المباني 124 ، والخزانة 99 / 90 ، والشاهد فيه : (تلمم) فقد أبدل هذا الفعل من (تأتينا) وجُزم دون إعادة الجازم ، فدلّ على أن العامل في البديل هو العامل في المبدل = منه .

ولو لم يكن العامل في البدل والمبدل منه واحداً لزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم ، وذلك ممتنع وما أفضى إلى ممتنع فهو ممتنع ^(١) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الأول ، فجعل العامل في البدل مقدراً من لفظ العمل الأول ، ونسب هذا القول إلى سيبويه ، والراجح أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، لأنك إذا قلت : (مررت بزيد أخيك) ثم جعلت العامل في البدل باءً مقدرةً _ على رأي أصحاب القول الأول _ لاقتضى ذلك أن تكون (أخيك) _ اسماً مجروراً بالباء لا بدلاً .

(75) إعراب جملة (يقولون) في قوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٢)

^(١) ينظر شرح التسهيل 3/ 331 .

قال ابن عنقاء : " هذا وجملة (يقولون ... إلخ) إما بدل من جملة (يظنون ... إلخ) فلها حكمها ، وهو بدل اشتمال على الأظهر ؛ لأن القول المذكور مشتمل على سوء الظن به سبحانه أو بدل كل ... أو بدل بعض ... وكلاهما بعيد ... أو بدل إضراب ... لكن حيث كانت الأولى لا محل لها فتسمية الثانية تابعاً أو بدلاً أو نحوه مجازاً علاقته الشبه الصوري ، إذ التابع : (كل تالٍ أعرب بإعراب ما قبله مطلقاً) فلا بد من كون المتبوع ذا محل ... وإما مستأنفة لإيضاح مضمون ما قبلها فلا محل لها ، والأظهر أنه استئناف بياني كأنه قال سبحانه : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ... إلخ ﴾ قيل : ماذا يقولون في ظنهم، فقال تعالى : ﴿ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا ... إلخ ﴾ ... وإما عطف بيان على الجملة التي قبلها ... وإما مفسرة لجملة ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ... إلخ ﴾ ... وإما حال من فاعل (يظنون) " (٢) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء في جملة (يقولون) عدداً من الأوجه الإعرابية على ما هو موضح في التفصيل الآتي :

الوجه الأول : أنها بدل من جملة (يظنون) (٣) .

وقال بهذا التوجيه الزمخشري (٤) .

(١) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

(٢) كشف المهم 49 ، 50 .

(٣) ينظر السابق ، وقد ذكر ابن عنقاء في إعراب جملة (يظنون) عدداً من الوجوه ، منها أن تكون خبراً ثانياً لطائفة ، أو بدلاً من جملة (قد أهتمهم أنفسهم) ، أو مفسرة لمضمون الجملة قبلها ، أو مستأنفة ، ينظر كشف المهم 42 ، 43 .

(٤) الكشف 201 .

وابن^(١) عاشور وأبو^(٢) السعود .

وذكر ابن عنقاء أن هذا البدل إما أن يكون بدل كل إن أُريد بالظن المذكور هذا القول بعينه ، وإما بدل بعض إن كان بعضَ ظنّوهم المرادة هنا ، وإما بدل إضراب إن قصد الإعلام بمضمونه استقلالاً مع ما قبله ، وإما بدل اشتمال ، ثم ضعف أن يكون البدل بدل كل أو بعض ، ورجّح أن يكون بدل اشتمال ، معللاً ذلك بأن القول المذكور مشتمل على سوء الظن به تعالى^(٣) .

ثم أشار ابن عنقاء إلى مسألة مهمة ، وهو أن جملة (يظنون) إذا كان لا محلّ لها من الإعراب فتسمية (يقولون) تابعاً أو بدلاً من قبيل المجاز ؛ لأن التابع أو البدل له محل من الإعراب ، ويكون إعرابه بحسب إعراب المتبوع^(٤) .

الوجه الثاني: أنها مستأنفة لإيضاح مضمون ما قبلها فلا محلّ لها من الإعراب^(٥) .

وقد رجّح ابن عنقاء أن يكون الاستئناف بيانياً بأن تكون جملة (يقولون) جواباً لسؤال مقدّر ، كأنه قيل : (ماذا يقولون في ظنهم ؟) ، فقال تعالى : ﴿ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا... إلخ ﴾^(٦) .

الوجه الثالث : أنها مفسّرة لجملة (يظنون)^(٧) ،

^(١) التحرير والتنوير 4/ 134 .

^(٢) إرشاد العقل السليم 2/ 101 .

^(٣) ينظر كشف الهمم 50 .

^(٤) ينظر السابق .

^(٥) ينظر السابق .

^(٦) ينظر السابق .

^(٧) ينظر السابق .

فلا محلّ لها إلا عند الشلوبيين^(١) فلها حكم ما فسّرتَه^(٢) .

الوجه الرابع : أنّها حال من فاعل (يظنون) ، أي : حال كونهم قائلين ماذكر ، فمحلّها النصب^(٣) .

ومن قال بالحالية مكّي^(٤) وأبو^(٥) السعود .

الوجه الخامس : أنّها عطف بيان على جملة (يظنون)^(٦) .

فلها حينئذٍ حكمها كما هو عند علماء البيان^(٧) .

الوجه السادس : أنّها صفة أخرى لطائفة، فمحلّها الرفع^(٨) .

ومن قال بذلك مكّي^(٩) ، وعلى هذا الرأي يكون خبر (طائفة) محذوفاً ، والتقدير: والتقدير: منكم طائفة^(١٠) .

*** التعقيب :**

أجاز ابن عنقاء في جملة (يقولون) عدداً من الأوجه الإعرابية منها أن تكون بدلاً ، واختار أن يكون البدل بدل اشتمال ، وأن تكون مستأنفة ، واختار أن يكون

(١) ينظر مغني اللبيب 2/ 62 .

(٢) ينظر كشف الهمم 50 .

(٣) ينظر السابق .

(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن 158 .

(٥) إرشاد العقل السليم 2/ 101 .

(٦) ينظر كشف الهمم 50 .

(٧) ينظر الإيضاح مع البغية ص 66 من علم المعاني .

(٨) ينظر كشف الهمم 50 .

(٩) ينظر مشكل إعراب القرآن 158 .

(١٠) ينظر كشف الهمم 50 .

الاستئناف بياناً ، وجميع ماورد من أوجه إعرابية في هذه المسألة حسنة وجيدة يعصدها المعنى والصناعة النحوية .

(76) ناصب المنادى

أعرب ابن عنقاء (أهل) في قوله عليه الصلاة والسلام: "أهلُ الثناءِ والمجدِ" ^(١) فقال: "أهل: منادى واجب النصب بالإضافة إلى مابعد، وناصبه عند الفارسي وابن جني وأبي البركات كمال الدين بن الأنباري وابن ^(٢) بابشاذ وابن ^(٣) هطيل وآخرين: هو الحرف بنيابته عن الفعل المحذوف، وعند الآخرين هو الحرف نفسه استقلالاً، وعند جماعة كعبدالقاهر الجرجاني هو الأدوات أنفُسها على أنها أسماء فعل لـ (أدعو) متحملة لضمير مستكن فيها لا حرف، وعند الجمهور: فعل مضمَر تقديره: (أدعو أو أنادي) ... فحُذِف الفعل، وعُوِّض عنه حرف النداء للتخفيف وللدلالة على الإنشاء ابتداءً، فقليل: (يا أهل الثناء) وهو الصحيح، ثم حُذِفَت الأداة أيضاً تخفيفاً واختصاراً، فقليل: (أهل الثناء) ^(٤).

* المناقشة:

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في ناصب المنادى على أقوال هي؟

القول الأول: أن ناصبه معنوي وهو القصد ^(٥).

ولم أقف على من قال بهذا القول، وردّ بأن القصد لم يُعهد في عوامل

^(١) قبله: "ربنا لك الحمد ملء السموات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد" سبق تخريج الحديث في التمهيد (آثاره).

^(٢) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، إمام عصره في علم النحو، من مصنفاته المقدمة المشهورة وشرحها، توفي سنة 469 هـ. ينظر وفيات الأعيان 515/2، والأعلام 220/3.

^(٣) هو علي بن محمد، له شرح للمفصل، كان لا يُفارق شرح الرضي على الكافية في غالب أوقاته، توفي سنة 812 هـ. ينظر البدر الطالع 493/1، والأعلام 7/5.

^(٤) الجواب السامي 25، 26، وينظر إغراب المنحة 4/ب وغرر الدرر 826، 1078، ونزهة الأثبات 4/ب.

^(٥) ينظر مع الموامع 33/3.

النصب^(١) .

القول الثاني : أن ناصب المنادى فعل مضمّر .

وهو اختيار ابن^(٢) عنقاء ، وإليه ذهب سيويه^(٣) والمبرد^(٤) وابن^(٥) السراج والأعلم
الشتنمري^(٦) والشريف الكوفي^(٧) والزحشري^(٨) وابن^(٩) يعيش وابن^(١٠) الحاجب
وابن^(١١) عصفور وابن^(١٢) مالك وابن^(١٣) عقيل وغيرهم من الجمهور^(١٤) .

فهؤلاء يرون أن المنادى منصوب بفعل مضمّر دلّ عليه حرف النداء ، ويرى بعضهم
أن الأصل : (يا أدعو زيدا أو يا أنادي زيدا)^(١٥) أو ما أشبه ذلك على معنى الإنشاء ،
فلما كثر الاستعمال حُذف الفعل تخفيفاً ، واقتصر على حرف النداء ، فكان الموجب

^(١) ينظر همع الهوامع 3/ 33..

^(٢) الجواب السامي 27 .

^(٣) الكتاب 1/ 291 .

^(٤) المقتضب 4/ 202 .

^(٥) الأصول 1/ 333 .

^(٦) النكت 1/ 540 .

^(٧) البيان 363 .

^(٨) المفصل مع شرح ابن يعيش 1/ 315 .

^(٩) شرح المفصل 1/ 316 .

^(١٠) الإيضاح 1/ 249 ، 250 .

^(١١) شرح الجمل 2/ 178 .

^(١٢) شرح التسهيل 3/ 385 .

^(١٣) المساعد 2/ 480 .

^(١٤) ينظر الجواب السامي 25 .

^(١٥) ينظر الكتاب 1/ 291 ، والإيضاح لابن الحاجب 1/ 249 ، 250 .

لحذفه كثرة استعماله ، ووقع حرف يدلُّ عليه في محله ^(١).

وابن عنقاء يرى أن الأصل : (أدعو زيداً أو أنادي زيداً) ، فحُذف الفعل وعُوِّض عنه بحرف النداء لقصد التخفيف وللدلالة على معنى الإنشاء ابتداءً ^(٢)

ورؤية ابن عنقاء للأصل تتعارض مع رؤية بعض النحويين كابن مالك ، فقد ردّ ابن مالك على من زعم أن حرف النداء جاء عوضاً عن الفعل المحذوف محتجاً في ذلك بأن حرف النداء يمكن حذفه ، ولا يمكن الجمع بين حذف العوض والمعوّض عنه ^(٣) .

ومهما يكن فقد استدلّ أصحاب هذا القول على أن المنادى منصوب بفعل مضمّر بما يأتي :

أولاً : أن العرب تقول : (يا إياك) ، والأصل يا أدعوك ، فلما حُذف الفعل انفصل الضمير ^(٤) .

ثانياً : أن حرف النداء لو عمل فسيعمل بمشابهة الفعل ، فهو إذاً فرعٌ عن الفعل ، وإعمال الأصل أولى من الفرع ^(٥) .

واعترض على هذا القول بأن قولنا : (يا أدعو زيداً) يحتمل التصديق والتكذيب ، وقولنا : (يا زيدُ) لا يحتملها ، فكيف يكون في تقديره ؟ ^(٦)

القول الثالث : أن ناصبه حرف النداء .

^(١) ينظر المرجعان السابقان .

^(٢) ينظر الجواب السامي 26 .

^(٣) ينظر شرح التسهيل 385/3 .

^(٤) ينظر الكتاب 291/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 316/1 .

^(٥) ينظر الإرشاد للكيشي 271 .

^(٦) ينظر السابق 272 .

ونُسب هذا القول إلى المبرد ^(١) والفارسي ^(٢) وذهب إليه ابن جني وابن ^(٣) بابشاذ ^(٤) والجرجاني ^(٥) وابن ^(٦) الأنباري وابن ^(٧) خروف والإسفر ايني ^(٨) وابن ^(٩) هطيل .

ومن أدلتهم ما يأتي :

أولاً : أن (يا) أميلت كما يُمال الفعل ^(١٠) .

ثانياً : أنه حصلت الفائدة بحرف النداء وبالأسم في قولك : (يا زيد) ^(١١) .

ثالثاً : تعلّق حرف الجر بها في قولك (يا لزيد) ، ولا يجوز أن تتعلّق بمحذوف ^(١٢) .

ورُدّ هذا القول بأن (يا) حرف ، والأصل في الحرف ألا يعمل ، ولو عملت لكان

^(١) نسبه إليه ابن عنقاء في غرر الدرر 1078/3 ، وهذه النسبة تختلف مع كلام المبرد في المقتضب 202/4 ، فهو يرى أن ناصب المنادى فعلٌ مضمّر كما هو عند أصحاب القول الثاني ، وفي ذلك يقول : " اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : (يا عبد الله) لأن (يا) بدل من قولك : (أدعو عبالله " فكلامه صريح بأن ناصبه فعل محذوف جاءت (يا) بدله .

^(٢) ينظر همع الهوامع 33/3 .

^(٣) اللمع مع شرح ابن الخباز 318 .

^(٤) ينظر الجواب السامي 26 .

^(٥) المقتصد 753/2 .

^(٦) أسرار العربية 127 .

^(٧) ينظر الجواب السامي 26 .

^(٨) اللباب 158 .

^(٩) ينظر الجواب السامي 26 .

^(١٠) ينظر أسرار العربية 127 ، واللباب للعكبري 329/1 ، والمتبع 480/2 ، والتعليقة لابن النحاس 584/1 .

^(١١) ينظر اللباب للعكبري 329/1 ، والمتبع 480/2 .

^(١٢) ينظر المتبع 480/2 .

لشبهها بالفعل ، وشبهها بالفعل ضعيف لقلة حروفها ، فبقي أن يكون العامل فعلاً^(١) .

وإذا كان أصحاب هذا القول قد اتفقوا على أن نصب المنادى هو حرف النداء فقد اختلفوا في علة النصب به على مذاهب :

المذهب الأول : أن حرف النداء نصب المنادى على أنه اسم فعل بمعنى (أدعو) كـ (أفّ) بمعنى (أتضجر) ، وليس ثمّ فعلٌ مقدّر .
وذهب إلى هذا القول عبد القاهر الجرجاني^(٢) .

ورُدّ هذا المذهب بأن حرف النداء لو كان اسم فعل لتحمل الضمير ، ولا يكتفى به دون المنصوب لأنه فضلة ، لأن حروف النداء لا تستقل بنفسها^(٣) .

المذهب الثاني : أن حرف النداء نصب المنادى على أنه فعل^(٤) .

واعترض على هذا الرأي بأن حرف النداء لو كان فعلاً لاتصل به الضمير^(٥) .

المذهب الثالث : أن حرف النداء نفسه نصب المنادى أصالةً واستقلالاً بنفسه^(٦) فهو قسم مستقلٌّ من النواصب^(٧) .

^(١) ينظر اللباب للعكبري 329/1 .

^(٢) المقتصد 753/2 .

^(٣) ينظر همع الهوامع 34/3 .

^(٤) ينظر السابق .

^(٥) ينظر السابق .

^(٦) ينظر الجواب السامي 26 .

^(٧) ينظر غرر الدرر 3 / 1076 .

وُنُسب هذا القول إلى المبرد^(١) .

المذهب الرابع : أن حرف النداء نصب المنادى نيابة عن الفعل المحذوف .

وذهب إلى هذا القول الفارسي^(٢) وابن^(٣) جني وابن^(٤) بابشاذ وابن^(٥) الأنباري وابن^(٦) هطيل .

واعترض على هذا الرأي بجواز حذف حرف الحرف ، والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض عنه في الذكر ولا في الحذف^(٧) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء أن يكون المنادى منصوباً بفعل محذوف لقصد التخفيف والاختصار، وعوّض عنه بحرف النداء ، والراجح أن ناصب المنادى هو (يا) استقلالاً وأصالةً ، وما قيل من أن ناصب المنادى فعل محذوف نابت عنه (يا) كما ذهب إليه ابن عنقاء فيه تكلف الحذف ويلزم منه أن تُقدّر مع كل أداة عاملة فعلاً محذوفاً ، فنقول مثلاً : إن المستثنى منصوب بفعل محذوف نابت عنه (إلا) ، وإن المرفوع والمنصوب في (مازيدٌ قائماً) عمل فيهما فعل محذوف وهو (ليس) وقد نابت عنه (ما) وهكذا ، وهذا فيه من التكلف شيء كثير .

(١) نسبه إليه ابن عنقاء في غرر الدرر 1078/3 ، وقد مرّ الكلام في تحقيق هذه النسبة.

(٢) ينظر الجواب السامي 25 .

(٣) اللمع مع شرح ابن الخباز 318 .

(٤) ينظر الجواب السامي 26 .

(٥) أسرار العربية 127.

(٦) ينظر الجواب السامي 26 .

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 3 / 385 .

(77) نداء ضمير المخاطب

قال ابن عنقاء : " وإنما الخلاف في ضمير المخاطب ، واستدل المجيز بوروده نظماً ونثراً ، كقول الأحوص :

يا أَبَجْرُ بن أَبَجْرٍ يا أَنتَا
أنتَ الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعتَا
قد أَحسنَ اللهُ وقد أسأتَا

وكقول بعضهم : (يا إياك قد كفيتك)

وأجيب بأنه من الشذوذ بحيث لا قياس عليه ، ويمكن المانع مطلقاً كأبي حيان أن يؤوِّله على أن (يا) فيهما حرف تنبيه لا أداة نداء كما هي كذلك _على الأصح_ في نحو :
﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ﴾ ^(١) أو حرف نداء حُذف بعده المنادى على رأي من يجيز ذلك مطلقاً ... إلخ " ^(٢) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في نداء ضمير المخاطب ، وكان لهم في ذلك قولان :

القول الأول : أن ضمير المخاطب يجوز نداؤه .

وهو ظاهر كلام سيبويه فقد نقل عن العرب قولهم : " يا إياك " والأصل : (يا إياك

^(١) سورة الأنعام ، الآية : 27 .

^(٢) الجواب السامي 30 ، 31 ، وينظر غرر الدرر 1082/3 ، ما بقي من النص سيُشرح في المناقشة.

أعني (لكن حُذِفَ الفعل ونابت عنها) (يا) ^(١) .

وحكى عن الخليل — رحمه الله — أنه سمع بعض العرب يقولون : (يا أنت) ^(٢) .

وسرد ابن عنقاء بعض الشواهد لمن أجاز نداء ضمير المخاطب بصيغتي الرفع والنصب ،
فمما جاء بصيغة الرفع قول الشاعر :

يا أَبَجْرُ بن أَبَجْرٍ يا أَتَا

أنت الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا

قد أحسنَ اللهُ وقد أسأتَا ^(٣)

ومما جاء بصيغة النصب قول أحدهم ^(٤) : (يا إياك قد كفيتك)

وقد جعل ابن مالك نداء ضمير المخاطب المنصوب جارياً على القياس ؛ لأن المنادى في أصله مفعول به محذوف العامل ، وعدّ قولهم : (يا أنت) شاذاً لأن الموضع موضع نصب و (أنت) ضمير رفع فحقه ألا يجوز كما لا يجوز أن تقول في (إياك والأسد) : أنت والأسد ^(٥) ، لكنه مالبث حتى أتى بتأويلٍ يُخرجه عن الشذوذ ، وهو أن العرب قد

^(١) ينظر الكتاب 291/1 ، وينظر الأصول لابن السراج 254/2 ، واللباب للإسفراييني 87 .

^(٢) ينظر الكتاب 291/1 .

^(٣) الأبيات من بحر الرجز ، واختُلف في قائلها ، فقليل إنما لسالم بن دارة ، وقيل للأحوص ، وتجدها في ديوان الأحوص 216 ، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 316/1 ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 387/3 ، وبلا نسبة في توضيح المقاصد 164/2 ، 165 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 12/4 ، والتصريح 11/4 ، والجواب السامي 30 ، ويُروى الأول في شرح المفصل : (يا مرّ يا ابن واقعٍ يا أتنا) والشاهد فيه : (يا أتنا) فقد جاء ضمير المخاطب منادى بصيغة الرفع .

^(٤) هو قول الأحوص ، وقد وفد مع أبيه على معاوية فخطب فوثب أبوه ليخطب ، فكفه وقال : (يا إياك قد

كفيتك) . ينظر شرح التسهيل لابن مالك 387/3 .

^(٥) ينظر شرح التسهيل 387/3 .

تجعل الضمير نائباً عن غيره ، كقولهم : (رأيتك أنت) بمعنى (رأيتك إياك) فتاب
ضمير الرفع عن ضمير النصب ^(١) .

القول الثاني : أن ضمير المخاطب لا يجوز نداؤه .

وهو اختيار ابن ^(٢) عنقاء ، وإليه ذهب أبو ^(٣) حيان .

وقد اجتهد ابن عنقاء في تأويل الشاهدين السابقين بما يُخرجهما عن القول بتجويز نداء
ضمير المخاطب فعَدَّ (يا) فيهما حرف تنبيه لا نداء ^(٤) ، كما هي كذلك في قوله
تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ﴾ .

أو أن (يا) حرف نداء حُذِفَ بعده المنادى على رأي من يميز ذلك مطلقاً ^(٥) .

— كما جوز ابن عنقاء في الضمير الأول (أنت) في البيت أن يكون مبتدأ ، و (أنت)
الثاني تأكيد لفظي ، و (الذي) خبر عن الأول أي : (انتبه أنت أنت الذي ... إلخ)
أو (يا أبجر أنت أنت ... إلخ)

وقد أفاد ابن ^(٦) عنقاء هذا التوجيه من المرادي ^(٧) والأزهري ^(٨) دون أن يُصرِّح بذلك .

^(١) ينظر شرح التسهيل 3/ 387 ، وينظر توضيح المقاصد 2/ 164 ، والتصريح 4/ 12 .

^(٢) الجواب السامي 30 ، 31 .

^(٣) ارتشاف الضرب 3/ 119 .

^(٤) ينظر الجواب السامي 30 ، 31 .

^(٥) ينظر مسألة (حذف المنادى) ص 458 .

^(٦) الجواب السامي 31 .

^(٧) توضيح المقاصد 2/ 165 .

^(٨) التصريح 4/ 12 .

— وجوّز في (أنت) الثانية أن تكون مبتدأ ثانياً خبره (الذي) والجملة خبر (أنت) الأول والرابط هو المبتدأ الثاني بنفسه ^(١) .

كما أجاز أيضاً في (أنت) الثانية أن تكون خبراً أول ، و (الذي) خبراً ثانياً ^(٢) .

— وعدّ الضمير في (يا إياك قد كفيتك) مفعولاً به لفعل محذوفه دلّ عليه ما بعده ، أي: (انتبه إياك قد كفيت قد كفيتك) أو : (يا هذا إياك قد كفيت قد كفيتك) فحذف (قد كفيت) لأن ما بعده دالٌّ عليه ، أو أن الأصل : (قد كفيتك قد كفيتك) مكرراً من باب التوكيد اللفظي ، فحُذف من الأول (كفيت) فانفصل الضمير فصار الكلام : (إياك قد كفيت) ^(٣) .

— أو أن (إياك) تحذير ، وقد حُذف متعلقه لدلالة ما بعده عليه ، والأصل (إياك نحّ) أو (حذّر ألا تكتفي بي) ، فحُذف الأمر بمرفوعه ، أو (أُنذرك ألا تكتفي بي) فحُذف المضارع وفاعله ، فانفصل الضمير فصار على التقديرين : (إياك ألا تكتفي بي) ، ثم حُذف (ألا تكتفي بي) لدلالة (قد كفيتك) عليه ^(٤) .

القول الثالث : أن نداء ضمير المخاطب نادر في الكلام ، ضرورة في الشعر .

وذهب إلى هذا القول ابن ^(٥) عصفور .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فلم يقبل نداء ضمير المخاطب ، وأوّل ما ورد في

^(١) ينظر الجواب السامي 31 .

^(٢) ينظر السابق 31 .

^(٣) ينظر السابق 31 ، 32 .

^(٤) ينظر السابق 32 .

^(٥) المقرب مع شرح ابن النحاس 587/1 .

ذلك من شواهد بما يخرجها عن القول بتجويز نداء ضمير المخاطب ، والأقرب أن نداء
هذا الضمير قليل في الكلام ، ضرورة في الشعر لا يُقاس عليه ، والله أعلم .

(78) تعريف العلم المنادى

قال ابن عنقاء : " ... (يا زيد) ... باق على تعريفه السابق بالعلمية استصحاباً له بعد النداء ، وقيل : بل سلب تعريف العلمية قبيل النداء ، فُنكّر ونُودي فتعرّف بما تعرّف به النكرة المقصودة ، ويرُدُّه أن منه ما لا يقبل التنكير أصلاً كالاسم الأعظم ، ومثله الأربعة السابقة ^(١) يُستصحب فيها تعريفها المتقدم لامتناع تنكيرها " ^(٢) .

* المناقشة :

أشار ابن عنقاء إلى أن النحويين اختلفوا في العلم المنادى نحو : (يا زيد) هل تعريفه بالعلمية باقٍ إذا نودي ، أو أن تعريف العلمية سلب منه وتعرّف بشيء آخر ؟

للعلماء في ذلك قولان أوردهما ابن عنقاء :

القول الأول : أن تعريف العلمية سلب ونُكّر المنادى وتعرّف بالقصد والخطاب .

ومن ذهب إلى هذا القول المبرد ^(٣) وأبو ^(٤) علي الفارسي والوراق ^(٥)

واستدل لهذا القول بأن النداء قد عرّف المنادى الذي هو النكرة المُقبل عليها نحو :

(يا رجل) فمحال أن يدخل على المعرفة وهي باقية على تعريفها لئلا يجتمع في الاسم تعريفان ^(٦) .

^(١) هي اسم الإشارة ، واسم الموصول ، والضمير ، وذو (أل) ، ينظر غرر الدرر 3/ 1077 ، 1082 .

^(٢) غرر الدرر 3/ 1083 .

^(٣) المقتضب 4/ 204 ، 205 .

^(٤) الإيضاح 45 ، وينظر فيه حاشية الأصل .

^(٥) العلل في النحو 198 ، 199 .

^(٦) ينظر العلل في النحو 198 ، 199 ، والفوائد والقواعد 436 ، وأسرار العربية 129 ، واللباب للعكبري 1/ 338 ، وشرح الحمل لابن عصفور 2/ 187 .

قلت : ولأصحاب هذا القول أن يُنظروا لذلك بالمتنى ، فإنه لا يجوز تثنية العلم حتى يُقدَّر فيه الشيعاء والتكثير ولذلك تدخله الألف واللام فيقال في (زيد) : الزيدان .

القول الثاني : أن العلم إذا نُودي بقي على تعريفه بالعلمية .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، ومن ذهب إلى هذا القول ابن^(٢) السراج والعكبري^(٣) وابن^(٤) عصفور وابن^(٥) مالك .

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً : أنك حينما تُنادي العلم فإنك تنادي من يشاركه غيره في اسمه ، كقولك : (يا فرزدق) ولو تنكر لصار له نظائر فيتعرّف حينئذٍ بالقصد^(٦) .

ثانياً : أن (يا) تدخل على النكرة غير المقصودة نحو : (يارجلاً) ولو كانت (يا) تُحدث التعريف لحدث بها هنا ، وكذلك المضاف نحو : (يا عبد الله) فتعريفه بالإضافة لا بالقصد^(٧) .

ثالثاً : أنه لا يلزم من دخول النداء على معرفة اجتماع تعريفين ، ولو فرض اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكّداً للآخر ، ومسوقاً لزيادة الوضوح ويكون ذلك نظير

^(١) غرر الدرر 1083/3 .

^(٢) الأصول 330/1 .

^(٣) اللباب 338/1 .

^(٤) شرح الجمل 187/2 .

^(٥) شرح التسهيل 392/3 .

^(٦) ينظر اللباب للعكبري 338/1 .

^(٧) ينظر السابق 339/1 .

اجتماع دليلى المبالغة فى نحو : (علّامة) وهما (فعّال) والتاء ^(١) .

رابعاً: ما ذكره ابن عنقاء من أن تعريفه بالعلمية يُستصحى بعد النداء. ^(٢)

وردّ ابن عنقاء على من قال إن تعريف العلم المنادى سلب ونُكّر بأن هناك أعلاماً لا تقبل التنكير بحال كاسم الله الأعظم ، ومثله اسم الإشارة واسم الموصول والضمير والمقترن بـ (أل) ^(٣) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثانى فرجّح أن تعريف المنادى بالعلمية فى نحو : (يا زيد) مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول ونحوها كما فى : (يا إياك ، ويا هذا ، ويا من حضر) .

وردّ على من زعم أن العلم يُنكّر ثم يتعرف بالقصد بأن ثمة أسماء لا تقبل التنكير كاسم الله الأعظم ، وما ذهب إليه ابن عنقاء من أن تعريف العلم المنادى باق هو الأقرب إلى الصواب ، والسبب فى ذلك أن المنادى لا يتعرّف بالقصد والخطاب يدلّ على ذلك أنك إذا قلت (أنت رجلٌ قائمٌ) خاطبتَ وقصدت ، و (رجل) فى المثال لم يتعرّف بخطابك وقصدك إياه بل هو باق على تنكيره ، وإنما يتعرّف المنادى بتقدير (أل) فأنت إذا قلت : (يا رجل) كان التقدير : (يا أيها الرجل) ولم تحذف حرف النداء لأنه عوض عن الألف واللام ^(٤) ، وإذا قلت : (يا زيد) تجد أن (زيد) مقصود لكن تعريفه لم يكن بالقصد بل بالعلمية ولم يُحتج إلى أن تقدر (أل) لأنه علم .

^(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 392 .

^(٢) ينظر غرر الدرر 3/ 1083 . .

^(٣) ينظر السابق.

^(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 2/ 187 .

(79) حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة

قال ابن عنقاء : " ويجوز حذف حرف النداء وهو (يا) خاصة إلا في ... مسائل
(منها) : النكرة المعيّنة كـ (يارجلُ) خلافاً للكوفيين ... محتجين بما قصره البصريون
في السماع ، والحقّ جوازه مع النكرة ؛ لكثرة نظماً ونثراً " ^(١) .

*المناقشة :

اختلف النحويون في النكرة المقصودة في النداء : هل يجوز حذف حرف النداء معها
أو لا ؟ على قولين :

القول الأول : أنه يجوز حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة المناداة .

وهو اختيار ابن ^(٢) عنقاء ، وذهب إليه ابن ^(٣) مالك واصفاً جواز حذفه بالقلّة ، وتبعه
بعض شراح ألفيته كالمرادي ^(٤) وابن ^(٥) عقيل والأشموني ^(٦) ،
ونُسب القول بالجواز إلى الكوفيين ^(٧) .

وذكر ابن عنقاء أن ذلك وارد في النظم والنثر ، فمن النظم :

قول الشاعر :

^(١) غرر الدرر 3/ 1108 ، 1109 ، وينظر الجواب السامي 37 .

^(٢) غرر الدرر 3/ 1108 .

^(٣) شرح التسهيل 3/ 386 . توضيح المقاصد 2/ 164 .

^(٤) توضيح المقاصد 2/ 164 .

^(٥) شرح الألفية 2/ 78 .

^(٦) شرحه مع حاشية الصبان 3/ 102 . ممن نسبه إليهم أبو حيان في ارتشاف الضرب 3/ 118 .

^(٧) ممن نسبه إليهم أبو حيان في ارتشاف الضرب 3/ 118 ، والمكودي في شرح الألفية 237 ، والأزهري في التصريح

وَحَتَّى بَيْتَ الْقَوْمِ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةً يَقُولُونَ نَوَّرَ صَبْحُ وَاللَّيْلِ عَاتَمٌ^(١)

وقول الشاعر :

جَارِيْ ، لَا تَسْتَكْرِى عَذِيْرِي سَعِيِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيْرِي^(٢)

وقول الشاعر:

فَقُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا بَنُوْرَ الْخَزَامِيْ أَوْ بِخَوْصَةِ عَرْفَجٍ^(٣)

ومن النشر:

قولهم : (أَصْبَحُ لَيْلٌ)^(٤) ، و (أَطْرَقَ كَرًا)^(٥) ، و (أَفْتَدِ مَخْنُوقٌ)^(٦) .

^(١) البيت من بحر الطويل وهو للأعشى ، وتجدّه في ديوانه 178 ، وتوجيه اللمع 322 ، وشرح الجمل لابن عصفور 185 / 2 ، والشاهد فيه : (صَبْحُ) ، فقد حُذِفَ حرف النداء من النكرة المقصودة .

^(٢) البيت من بحر الرجز ، وهو للعجاج ، وتجدّه في ديوانه 332 / 1 ، والكتاب 231 / 2 ، والمقتضب 260 / 4 ، والأصول 440 / 1 ، وجمهرة الأمثال 1 / 448 ، وفصل المقال 64 والمتبع 483 / 2 ، وخزانة الأدب 88 / 2 ، والشاهد فيه : (جَارِي) ووجه الاستشهاد فيه كسابقه .

^(٣) البيت من بحر الطويل ، وورد بلا نسبة في المحتسب 70 / 2 ، وارتشاف الضرب 3 / 118 ، وهو أحد شواهد ابن عنقاء في الجواب السامي 37 ، والشاهد (عطار) فقد حُذِفَ حرف النداء مع النكرة المقصودة .

^(٤) هذا مثل من الأمثال الواردة في مجمع الأمثال 1 / 403 ، وهو أيضاً من شواهد الكتاب 231 / 2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 1 / 365 ، وشرح الجمل لابن عصفور 2 / 184 ، وشرح الألفية لابن الناظم 401 ، ودراسة نحوية في أمثال عربية 53 ، ويُضْرَبُ لمن يظهر الكراهة للشيء ، والشاهد فيه : (لَيْلٌ) ، فقد حُذِفَ حرف النداء من النكرة المقصودة .

^(٥) هذا مثل من الأمثال الواردة في مجمع الأمثال 1 / 431 ، وهو أيضاً من شواهد الكتاب 231 / 2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 1 / 365 ، وشرح الجمل لابن عصفور 2 / 184 ، وغيرها ، وأصله : (أَطْرَقَ يَافِرُونَ) ولكنه رُخِّمَ على لغة من لا ينتظر ، وهو مثل يُضْرَبُ لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه .

^(٦) هذا أيضاً أحد الأمثال التي وردت في مجمع الأمثال 2 / 78 ، وشاهد من شواهد المراجع المثبتة في الحاشية السابقة وهو مثل يُضْرَبُ لكل مضطّرّ وقع في شدة وهو ييخل في افتدائه نفسه بماله . وهناك أمثلة أخرى وردت في الجواب السامي 37 .

القول الثاني : أنه لا يجوز حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة المناداة .

وذهب إلى هذا القول سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) والفارسي^(٤) السراج^(٣) والفارسي^(٤) ونحويون كثيرون^(٥) ، ونُسب هذا القول إلى البصريين^(٦) .

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً : أن النكرة المقصودة في أصلها وصفٌ لـ (أي)^(٧) ، فأنت إذا قلت : (يارجل) ، فالأصل : يا أيُّها الرجلُ ، ولو أسقطتَ (يا) منه لكان في ذلك إجحافٌ بحذف (أي) وحرف النداء^(٨) .

ثانياً : أو أن النكرة المقصودة في أصلها مقترنة بـ (أل) ، ولما حُذِفَت (أل) نابت عنها (يا) فحَقُّها ألا تُحذف^(٩) .

^(١) الكتاب 2/ 230 .

^(٢) المقتضب 4/ 258 ، 259 .

^(٣) الأصول 1/ 329 .

^(٤) الإيضاح 245 .

^(٥) ينظر مثلاً : العلل للوراق 208 ، واللمع مع شرح العكبري 2/ 482 ، والتبصرة والتذكرة 357 ، وشرح اللمع للواسطي 140 ، والبيان للشريف الكوفي 371 ، والمفصل مع شرح ابن يعيش 1/ 361 ، وأسرار العربية 128 ، واللباب للعكبري 1/ 340 ، والمتبع 2/ 483 ، والتخمير 1/ 355 ، وتوجيه اللمع 322 ، وشرح الجمل لابن عصفور 2/ 184 ، وشرح الألفية لابن الناظم 401 ، والإرشاد للكيشي 281 ، والإقليد 3/ 441 ، وأوضح المسالك 4/ 15 ، والفوائد الضيائية 1/ 348 ، والتصريح 4/ 13 ، وجمع الهوامع 3/ 43 .

^(٦) ممن نسبته إليهم السيوطي في جمع الهوامع 3/ 43 .

^(٧) ينظر العلل للوراق 208 ، وأسرار العربية 128 ، وشرح اللمع للواسطي 140 ، وتوجيه اللمع 322 ، والفوائد الضيائية 1/ 348 .

^(٨) ينظر العلل للوراق 208 ، وتوجيه اللمع 322 .

^(٩) ينظر اللباب للعكبري 1/ 340 ، وشرح الألفية لابن الناظم 401 ، والتصريح 4/ 13 .

وذكر ابن عنقاء أن المانعين أجابوا عن الشواهد السابقة بأنها "ضرورة في الشعر ،
شدوذ في النثر"^(١)

* التعقيب :

رجّح ابن عنقاء ما أخذ به الكوفيون ، فجوّز حذف حرف النداء من النكرة المقصودة ، وذكر أن ذلك كثير في الشعر والنثر ، وقد جعل بعض النحويين ما استدلّ به هؤلاء من الشعر من قبيل الضرورة ، ووصفوا ما أثبتوه من أمثال بأنها شاذة لا يُقاس عليها^(٢) ، وهذا هو الحقّ ؛ لأن النكرة المقصودة لم تكثر كثرة نداء العلم ، فلو حُذف حرف النداء منها لم يسبق إلى الذهن أنه منادى^(٣) .

(80) المختار في المنادى المبني إذا نُون للضرورة

^(١) الجواب السامي 37.

^(٢) ينظر مثلاً توضيح المقاصد 2/ 164 .

^(٣) ينظر الفوائد الضيائية 1/ 348 .

قال ابن عنقاء : " إذا اضطرَّ إلى تنوين المضموم علماً أو غيره جاز رفعه ونصبه ، واختار الخليل وسيبويه الضمَّ مطلقاً ، لأنه الأكثر في كلامهم ، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد النصبَ مطلقاً ؛ لأنه أصل إعرابه ، والأعلم وابن مالك ضمَّ العلم ؛ لأنه لا يُنصب مفرداً أصلاً في الاختيار ، ونُصبت النكرة ... لأنها قد تُنصب مقصودةً ، والذي أراه نصبُ العلم ؛ لأمن اللبس ، وضمُّ النكرة ؛ لثلاث تلتبس بغير المقصودة ، وظاهر كلامهم أن النصب إعراب ، فلا يُتبع إلا بالنصب فقط ، فنحو (يا فتى) منوناً ، إن نُوي نصبه نُصب تابعه ، أوضمُّه فالوجهان ، ويخالفه قول الارتشاف ^(١) : " يجوز في تابع المضموم المنون رفعه ونصبه بشرطه ، وكذا في تابع المنصوب إن اعتقدت ضمُّه وإلا فالنصب " انتهى " ^(٢) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أنه إذا دعت ضرورة الشعر إلى تنوين المنادى المبني على الضم علماً أو غيره جاز إبقاءه على ضمه كما في قول الشاعر :

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليس عليك يامطرُ السلامُ ^(٣)

^(١) ذكر الدكتور محمد العمري في حاشيته على غرر الدرر 1097/3 أن ابن عنقاء اختصر كلام أبي حيان ، وحينما رجعتُ إلى الارتشاف 125/3 وجدتُ هذا الاختصارُ مخالفاً جعله يحكم بمخالفته لظاهر كلام النحويين ، وليس الأمر كذلك بل هو موافق لهم ، وهذا هو نصُّ أبي حيان بتمامه : " وإذا نُعت المضموم المنون في الضرورة بالمفرد جاز في النعت الرفع والنصب ، وإذا نُعت به المنصوب لم يجز في النعت إلا النصب ، ولو نَوَّنت مقصوراً ، نحو : (يافتي) فإن اعتقدت أنه منصوب لم يجز في نعته إلا النصب ، وإن اعتقدت أنه مضموم جاز في نعته الرفع والنصب " ^(٢) غرر الدرر 1096/3 ، 1097 .

^(٣) البيت من بحر الوافر ، وهو للأحوص ، وتجده في ديوانه 189 ، والمقتضب 213/4 ، وما يجوز للشاعر في الضرورة 157 ، وضرورة الشعر 42 ، والأغاني 15 / 283 ، وبلا نسبة في الإنصاف 311/1 ، والضرائر 26 ،

وجاز نصبه كما في نحو قول الشاعر :

أَعْبُدًا حَلًّا فِي شُعْبِي غَرِيبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابًا ^(١)

وهل الأرجح الضم أو النصب؟ في ذلك أقوال :

القول الأول : أن المختار هو الضم مطلقاً .

وذهب إلى هذا القول الخليل ^(٢) وسيبويه ^(٣) والمازني ^(٤) .

وعلل سيبويه هذا القول بأن المنادى هنا بمتزلة مرفوعٍ ممنوعٍ من الصرف لحقه التنوين فبقي على رفعه ^(٥) . وأيضاً فإن الضم هو الكثير في كلام العرب ^(٦) ، إضافةً إلى أن هذا التنوين عارضٌ للضرورة فلا يُعتدُّ به ^(٧) .

القول الثاني : أن المختار هو النصب مطلقاً .

وذهب إلى هذا القول أبو ^(٨) عمرو بن العلاء وعيسى ^(٩) بن عمر ويونس ^(١)

وبلا نسبة في مغني اللبيب 7 / 1 ، وكاشف الخصاص 833 ، والدرر اللوامع 105 / 2 ، وفتح القريب 215 / 3 ، والشاهد فيه : (يامطرٌ) فقد نُؤنَّ المنادى بالضم مع أنه علم مبني للضرورة .

^(١) البيت من بحر الوافر ، وهو لجرير ، وتجده في ديوانه 66 ، وبلا نسبة في شرح الألفية لابن الناظم 406 ، والتصريح

37 / 4 ، وبلا نسبة في شرح الأشموني مع حاشية الصبان 214 / 3 ، وبلا نسبة في شرح الألفية لابن طولون 2 /

117 ، والشاهد : (أعبدًا) فقد نُؤنَّ المنادى بالنصب مع أنه مبني لكونه نكرة مقصودة ، وهذا جائز للضرورة .

^(٢) ينظر رأيه في شرح اللمع للواسطي 149 ، وشرح المكودي للألفية 239 ، والتصريح 36 / 4 .

^(٣) الكتاب 313 / 1 .

^(٤) ينظر رأيه في التصريح 36 / 4 .

^(٥) ينظر الكتاب 313 / 1 ، والفوائد والقواعد 464 ، وشرح الجمل لابن عصفور 193 / 2 .

^(٦) ينظر تبصرة المبتدي 219 .

^(٧) ينظر المقاصد الشافية 279 / 5 .

^(٨) ينظر رأيه في الفوائد والقواعد 464 ، وشرح الجمل لابن عصفور 193 / 2 ، والتصريح 36 / 4 .

^(٩) ينظر رأيه في شرح اللمع للواسطي 149 ، والتصريح 36 / 4 ، وشرح الأشموني 214 / 3 ، وعيسى بن عمر 276 .

والجرمي^(٢) والمبرد^(٣) .

(٤) وحكى ابن عنقاء حجة أبي عمرو في النصب بقوله : " لأنه أصل إعرابه " (٤)
ومراده: أن المنادى بمثالة الممنوع من الصرف ؛ فكما أن الممنوع من الصرف في
موضع الجر مفتوح فكذلك المنادى هنا في موضع النصب مرفوع ، وكما أن التنوين يردّ
ما لا ينصرف إلى أصله من الجر ، فكذلك يردّ التنوين المنادى إلى أصله وهو
النصب^(٥) .

القول الثالث : أن بقاء الضم في العلم أولى من النصب ، والنصب في غير العلم
كالنكرة المقصودة أولى من الضم .

وذهب إلى هذا القول الأعلام^(٦) وابن مالك^(٧) .

وحكى ابن عنقاء حجة الأعلام وهو أن العلم لا يُنصب مفرداً أصلاً في الاختيار ،
وُنُصِبَت الكرة لأنه قد تُنصب مقصودة^(٨) .

وعلل ابن مالك هذا القول بأن النكرة المقصودة مأنيت إلا لشبهها بالضمير ،
ودخول التنوين أضعفَ هذا الشبه فرجعت إلى النصب بخلاف العلم^(٩) .

(١) ينظر رأيه في التصريح 36 / 4 ، وشرح الأشموني 214 / 3 .

(٢) ينظر رأيه في التصريح 36 / 4 .

(٣) المقتضب 213 / 4 ، 214 .

(٤) غرر الدرر 3 / 1096 ، 1097 .

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 193 / 2 .

(٦) النكت 552 / 1 .

(٧) شرح التسهيل 396 / 3 .

(٨) ينظر غرر الدرر 3 / 1097 .

(٩) ينظر شرح التسهيل 396 / 3 .

القول الرابع : أن بقاء النصب في العلم أولى من الضم ، والضم في النكرة المقصودة أولى من النصب .

وهو اختبار ابن^(١) عنقاء ، وإليه ذهب السيوطي^(٢) .

وعلل ابن عنقاء ذلك بأن النصب في العلم لا يُلبس ، بخلاف النكرة المقصودة إذ لو نصبت لا لتبست بالنكرة غير المقصودة ، ولذا كان الأولى فيها الضم^(٣) .

هذا ، وقد فهم من ابن عنقاء أن المنادى المبني سواء أكان علماً أم غيره إذا نُون بالضم فإنه يظلّ مبنياً ، أما إذا نُون تنوين نصب فإنه يكون معرباً ، وتظهر فائدة ذلك في التابع، فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب ، وتابع المنون المنصوب يجب نصبه، وإذا كان المنون مقصوراً نحو : (يافتي) فإن اعتقدت أنه منصوب لم يجز في نعتة إلا النصب ، وإن اعتقدت أنه مضموم جاز في نعتة الرفع والنصب^(٤) .

*** التعقيب :**

رجّح ابن عنقاء نصب العلم المنادى إذا نُون ، وضم النكرة المقصودة حتى لا تلبس بغير المقصودة .

والأقرب أن العلم المنادى إذا نُون يجوز نصبه وضمه على السواء لعدم اللبس، أما إذا كان المنادى نكرة مقصودة فالراجح ماذهب إليه ابن عنقاء من اختيار الضم حتى لا تلبس بغير المقصودة .

^(١) غرر الدرر 1096/3 .

^(٢) همع الهوامع 41/3 .

^(٣) ينظر غرر الدرر 1096/3 .

^(٤) ينظر السابق 1097/3 .

(81) ياء المنقوص المنادى بين الإثبات والحذف^(١)

قال ابن عنقاء : " واختلف في المنقوص كـ (قاضٍ) فالخليل يحذف تنوينه للبناء فتعود الياء لزوال الساكنين فتقول : (يا قاضي) بإثبات الياء ساكنةً ، وتُقدَّر الضمة وهو الصحيح . ويونس يقول : (يا قاضٍ) بكسر الضاد بلا تنوين ولا ياء ، ويقدَّر الضمة على الياء المحذوفة " ^(٢) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في الاسم المنقوص نحو : (قاضٍ) هل تثبت ياءه حال النداء فيقال : (يا قاضي) أو أنها تُحذف فيقال : (يا قاضٍ) ؟
للمنحويين في ذلك قولان يتصدَّر أحدهما الخليل ، والآخر يونس كما هو واضح في التفصيل الآتي :

القول الأول : أن ياء المنقوص تثبت حال النداء وتُقدَّر الضمة فيها .

وهو اختيار ابن ^(٣) عنقاء ، وإليه ذهب الخليل ^(٤) وتابعه ابن ^(٥) طاهر وابن ^(٦) خروف .
خروف .

^(١) يخرج من دائرة الخلاف في هذه المسألة الاسم المنقوص الباقي على حرف واحد أصلي فهذا : إذا نودي فلا بد من إثبات يائه ، نحو : (مُرٍ) فيقال فيه : (يا مُري) و (مُرٍ) اسم فاعل من (أرى يرى إراءة) ، ينظر غرر الدرر 3/ 1905 .

^(٢) غرر الدرر 3/ 1095 .

^(٣) السابق .

^(٤) ينظر الكتاب 4/ 184 .

^(٥) ينظر المقاصد الشافية 2/ 32 .

^(٦) ينظر السابق .

واستُدِلَّ لهذا القول بأن الحذف لم يكن^(١) وبأن المنادى لا يدخله تنوين لا في وقف ولا وصل ، والذي يُسقط الياء إنما هو التنوين ، ولا تنوين هنا فوجب إثبات الياء كما تثبت في (القاضي)^(٢) .

القول الثاني : أن ياء المنقوص تُحذف حال النداء ، وتُقدَّر الضمة على الياء المحذوفة .

وذهب إلى هذا القول يونس^(٣) .

ورجَّح سيبويه مذهب يونس بأن النداء موضع حذف ، ويُحذف فيه مالا يُحذف في غيره كالترخيم وياء المتكلم ، فيُقال : (يا صاح يا غلام أقبل) ، ولما كان الحذف يتأتَّى في غير النداء فهو في النداء أجدر^(٤) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء قول الخليل ، فرجَّح أن ياء المنقوص تثبت حال النداء وتُقدَّر الضمة عليها لأنه لا تنوين حال البناء فتعود الياء حينئذٍ ، والحق أن كلا القولين قويٌّ إذ لكل واحدٍ منهما ما يعلِّله ويُقوِّيه والله أعلم .

^(١) ينظر توضيح المقاصد 127 / 3 .

^(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرا في 56 / 5 ، والنكت للأعلم الشنتمري 1109 / 2 ، والمقاصد الشافية 8 / 32 .

^(٣) ينظر الكتاب 184 / 4 ، والأصول لابن السراج 375 / 2 ، وشرح الكتاب للسيرا في 56 / 5 ، والنكت للأعلم الشنتمري 1109 / 2 ، واللباب للعكبري 204 / 2 ، وشرح الجمل لابن عصفور 9 / 3 ، وشرح الكافية للرزي ق 1 ج 1 / 412 ، وارتشاف الصرب 395 / 1 ، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي 548 / 1 وتوضيح المقاصد 127 / 3 ، والمقاصد الشافية 8 / 32 ، 33 ، والتصريح 5 / 245 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 3 / 204 ، وغرر الدرر 3 / 1095 .

^(٤) ينظر الكتاب 184 / 4 ، والمقاصد الشافية 8 / 33 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 4 / 292 .

(82) وصف النكرة المقصودة بجملة وشبهها

قال ابن عنقاء عن النكرة المقصودة : " وإن وُصفت بجملةٍ أو شبهها وجب عند

البصريين نصبها كقوله ﷺ : " يا عَظِيماً يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ " ^(١) ومنه :

كيف ترقى رُقَيْكَ الْأَنْبِيَاءُ يا سَمَاءُ ما طَا وَلْتَهَا سَمَاءُ

وكقوله :

أَلا يا نَحْلَةً من ذاتِ عَرَقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

وقال ابن مالك كالكسائي : يجوز النصب والضم مطلقاً ، والفراء : إن كان فيه ضمير غائب نُصب كـ : (يا رجلاً نصر زيداً) ، أو ضمير مخاطب فالضم كـ (يا رجلُ نصرتَ زيداً) ، ومنع بعضهم النصب اختياراً ، والأصمعيُّ وجمع كوفي : وصف المبني مطلقاً ، قال الفارسي : وهو القياس : أي : حيث أبقيناه على ضمه لا إن نُصب .

فافهم ما ذكرناه عن البصريين واحفظه فقد غلط هنا كثيرون حتى ممن يجلّ قدرهم ، فتارةً غلّطوا رواية الحديث وغيرهم وتارة حملوه على ما نوّن اضطراراً " ^(٢) .

* المناقشة :

أشار ابن عنقاء إلى أن النحويين اختلفوا في النكرة المقصودة : هل يجوز وصفها بجملة أو شبهها أو لا ؟ على قولين :

القول الأول : أن النكرة المقصودة لا يجوز وصفها .

وذهب إلى هذا القول الأصمعي ^(٣) وجمع كوفي ^(١) .

^(١) الحديث في مُسند أبي يعلى 122/8 ، وروايته فيه : (يا عَظِيمُ)

^(٢) غرر الدرر 3/ 1088 ، 1089 ، 1090 .

^(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 393 .

وعَلَّ الأصمعي ذلك بأن النكرة المقصودة مبنية ، فهي تشبه المضمر ، والمضمر لا يُنعت^(٢) ، وجعلها الفارسي واقعةً في النداء مواقع الحروف^(٣) ، والحروف لا تُوصف. القول الثاني : أن النكرة المقصودة يجوز وصفها بجملة وشبهها .

وقد اختلف أصحاب هذا القول : هل تبقى النكرة على علامتها الأولى الضمة ، أو أنها

تنصب وتنون ؟

في ذلك مذاهب :

المذهب الأول : أنه يجوز النصب والضم .

وذهب إلى هذا القول الكسائي^(٤) وابن مالك^(٥) .

فإذا بُنيت النكرة أُجريت مُجرى العلم المفرد في البناء ، وإذا نُصبت أُجريت مجرى النكرة غير المقصودة في النصب^(٦) .

المذهب الثاني : إن كان فيه ضمير غائب نُصبت نحو : (يا رجلاً نصر زيداً) وإن كان الضمير للمخاطب بقيت على ضمها نحو : (يا رجلُ نصرتَ زيداً) .

ونسب ابن عنقاء هذا المذهب إلى الفراء^(٧) .

^(١) ينظر غرر الدرر 3/ 1809 .

^(٢) ينظر المقتصد 2/ 773 .

^(٣) ينظر الإيضاح 246 .

^(٤) ينظر غرر الدرر 3/ 1089 ، وينظر توضيح المقاصد 2/ 168 .

^(٥) ينظر غرر الدرر 3/ 1089 .

^(٦) ينظر شرح التسهيل 3/ 393 .

^(٧) ينظر شرح التسهيل 3/ 393 .

المذهب الثالث : أن النصب لا يجوز .

ذكر ابن عنقاء هذا القول دون أن ينسبه لأحد ^(١) .

المذهب الرابع : أنه يجب النصب .

وهو اختيار ابن ^(٢) عنقاء ، وهو ظاهر كلام سيويه ^(٣) والمبرد ^(٤) وحكى
وحكى ابن ^(٥) عنقاء هذا القول عن البصريين .

وأورد سيويه والمبرد لذلك قول الشاعر :

لعلك يا تيساً نزا في مريرة مُعَذَّبٌ ليلي أن تراني أزورها ^(٦)

وقول الشاعر :

أداراً بحزوى هجت للعينِ عبرةً فمأء الهوى يرفضُ أو يترقرقُ ^(٧)

وقد ذكر الشيخ محمد بن عبد الخالق عضيمة _ رحمه الله _ أن سيويه استشهد بهذا
البيت على النصب : " لأنه منادى منكور في اللفظ لوصفه بالجار والمجرور بعده ،

^(١) غرر الدرر 3 / 1090 .

^(٢) السابق 3 / 1090 .

^(٣) الكتاب 2 / 199 ، 200 .

^(٤) المقتضب 4 / 203 .

^(٥) ينظر غرر الدرر 3 / 1088 .

^(٦) البيت من بحر الطويل ، وهو لتوبة بن الحُمير ، وتجده في الكتاب 2 / 200 ، وبلا نسبة في المقتضب 4 / 203 ،
والشاهد : (يا تيساً) فقد وُصفت النكرة المقصودة (تيساً) بالجملة (نزا في مريرة) ونُصبت ونوئت .

^(٧) البيت من بحر الطويل ، وهو لذي الرمة ، وتجده في ديوانه 178 ، والكتاب 2 / 199 ، وبلا نسبة في المقتضب 4 / 203 ،
وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 346 ، وبلا نسبة في شرح الأشموني مع حاشية الصبان 3 / 205 ، والشاهد
: (أداراً بحزوى) ووجه الاستشهاد مذكور في المتن كما سيأتي .

فجرى لفظه على التنكير وإن كان مقصوداً بالنداء ^(١) " ومثله البيت الذي قبله ، فقد نُصبت كلمة (تيساً) مع كونها نكرة مقصودة لأنها موصوفة بالجملة بعدها .

واستشهد ابن عنقاء لما وصف بالجملة بقوله ﷺ " يا عظيمًا يُرجى لكلّ عظيم " ^(٢) .
ومثل لذلك بقول الشاعر :

كيف ترقى رُقَيْكَ الأنبياءُ يا سماءَ ما طا ولتها سماءُ ^(٣)

واستشهد لما وُصف بشبه الجملة بقول الشاعر :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليك ورحمةُ الله السلامُ ^(٤)

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فجوّز وصف المنادى المبني (النكرة المقصودة) وأوجب نصبها إذا كان الوصف بجملة وشبهها ، وما ذهب إليه هو الراجح لتطافر الشواهد في ذلك ، أما ما قاله الأصمعي وغيره من أن النكرة المقصودة لا يجوز وصفها بحجة أنها مبنية فأشبهت الضمير فذلك مردود بالسماع والقياس ؛ أما السماع فشهرته مُغنية عن استشهاد ، " وأما القياس فلأن مشابهة المنادى للضمير عارضة ، فمقتضى الدليل ألا تُعتبر مطلقاً ، كما لم تُعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو : (ضرباً زيداً) لكن

^(١) حاشية الشيخ عضيمة على المقتضب 203/4 .

^(٢) ينظر غرر الدرر 1809/3 .

^(٣) البيت من بحر الخفيف ، وهو للبوصيري في همزيتة ، ينظر فوات الوفيات 368/3 ، وقد ذكره ابن عنقاء على سبيل التمثيل لا على سبيل الاستشهاد ، والشاهد : (يا سماء ما طاولتها سماء) فقد وصفت النكرة (سماء) بالجملة (ما طاولتها سماء) ونُصبت ونُوت .

^(٤) البيت من بحر الوافر ، وهو للأحوص ، وتجده في الديوان 189 ، وبلا نسبة في الأصول لابن السراج 326/1 ، وبلا نسبة في الخصائص 161/2 ، وبلا نسبة في التصريح 530/2 ، وخزانة الأدب 192/1 ، 312 ، والشاهد : (يا نخلة من ذات عرق) فقد وصفت النكرة المقصودة (نخلة) بالجار والمجرور (من ذات عرق) ونُصبت و نُوّنت .

العرب اعتبرت مشاهمة المنادى للضمير في البناء استحساناً فلم يزد على ذلك " (١) .

وأما ما حكاه ابن عنقاء عن الفراء من أن المنادى ينصب إذا كان فيه ضمير غائب ،
وُيُنَى إذا كان فيه ضمير مخاطب _ فلا أدري على أيّ أساس بُني هذا القول ؟ فإذا كان
مبنياً على استقراء نُظِر فيه ، وإن كان الأمر بخلاف ذلك لم يُلتفت إليه .

على أن بعض النحويين استشكل وصف النكرة المقصودة بالجملة وشبهها بحجة أنها
صارت معرفة فكيف تُوصف والجملة وشبهها لا يُوصف بها إلا النكرات ؟
ويمكن الإجابة عن ذلك بأنه يُغتفر في المعرفة الطارئة مالا يُغتفر في الأصلية (٢) .

وقد ذكر ابن عنقاء أن المانعين لوصف النكرة المقصودة جعلوا ما ورد في ذلك من
أبيات ضرورة ، ولم يقبلوا الاستشهاد بالحديث مغلطين رواته غير أن ابن عنقاء لم يأبه
بذلك كله وردّ عليهم بقوله : " فافهم ما ذكرناه عن البصريين واحفظه ، فقد غلط هنا
كثيرون حتى ممن يجلّ قدرهم ، فتارة غلّطوا رواة الحديث وغيرهم ، وتارة حملوه على
ما نُؤن اضطراراً " (٣) .

(83) حذف المنادى

(١) شرح التسهيل لابن مالك 3/ 393 .

(٢) ينظر التصريح 4/ 25 .

(٣) غرر الدرر 3/ 1090 .

قال ابن عنقاء : " وأما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فمنعه كثيرون مطلقاً ، وأجازه آخرون كابن الحاجب لقريئة مطلقاً ، وابن مالك قبل الأمر والدعاء فقط ، نحو ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ ^(١) في قراءة الكسائي ، و (يا كَرَّمَ اللهُ وَجَهَ عَلِيٍّ) ، أيا قوم أو ياهؤلاء ، وتأوله المانعون على أن (يا) في ذلك ونحوه كـ ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ﴾ ^(٢) حرف تنبيه ، وعلى كل قول : الظاهر امتناع حذفه بعد غير (يا) ^(٣) " وقال : " وقيل : يجوز مع القريئة مطلقاً وعليه ابن الحاجب وهو الأقرب " ^(٤) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في حذف المنادى مع إبقاء حرف النداء وقد ذكر ابن عنقاء أن الخلاف في حذفه بعد الأداة (يا) ، أما غير(يا) فيمتنع حذف المنادى بعده وأثبت للنحويين في ذلك أقوالاً :

القول الأول : أن المنادى يجوز حذفه مطلقاً متى ما وجد قريئة .

وهو اختيار ابن ^(٥) عنقاء ، وإلى هذا القول ذهب سيبويه ^(٦) والفراء ^(٧) وابن ^(٨)

^(١) سورة النمل ، الآية : 25 ، والقراءة بتخفيف (أَلَا) وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس عن يعقوب ، ينظر السبعة 480 ، والبحر المحيط 7 / 65 .

^(٢) سورة الأنعام ، الآية : 27 .

^(٣) غرر الدرر 3 / 1109 .

^(٤) الجواب السامي 38 .

^(٥) غرر الدرر 3 / 1109 ، والجواب السامي 38 .

^(٦) الكتاب 2 / 219 ، 220 .

^(٧) معاني القرآن 2 / 185 .

^(٨) الأصول 1 / 354 .

السراج وابن^(١) الحاحب والإسفراييني^(٢) .

ومثّلوا لذلك بشواهد منها قراءة ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ فـ (أَلَا) أداة استفتاح و (يا) حرف نداء^(٣) والمنادى محذوف^(٤) للعلم به^(٥) ، والتقدير : (يا هؤلاء)^(٦) .

وحيثما أورد سيبويه قول الشاعر :

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصالحينَ على سِمَعَانِ مِن جَارِ^(٧)

جعل " (يا) لغير اللعنة " ^(٨) وهو يعني بذلك أن المنادى محذوف لوجود قرينة وهي أن (لعنة) مرفوعة ولو كانت مناداة لُنصبت لأنها مضافة ، وجعل ابن السراج التقدير :
ياقوم لعنة الله على فلان^(٩) .

القول الثاني : أن المنادى يجوز حذفه إذا وليه أمر أو دعاء .

^(١) الإيضاح شرح المفصل 304/1 .

^(٢) الباب 94 .

^(٣) ينظر الفوائد والقواعد 442 .

^(٤) القول بأن المنادى محذوف هو أحد تخريجات العلماء لهذه القراءة ، وتجد هذا التخرّيج في معاني القرآن للفراء 2/185 ، واللامات للزجاجي 12 ، والصاحبي لابن فارس 232 ، ومشكل إعراب القرآن 499 ، والفوائد والقواعد 442 ، والقاموس المحيط (الياء) 1356 ، والكشاف 781 ، وشرح المفصل لابن يعيش 2/387 ، واللباب للإسفراييني 94 ، والجنى الداني 357 ، والجامع لأحكام القرآن 13/186 ، والدر المصون 8/598 ، ومغني اللبيب 2/36 ، واللباب للحنبلي 6/492 ، والبحر المديد 7/65 ، وغرر الدرر 3/1109 .

^(٥) ينظر الباب للإسفراييني 94 .

^(٦) ينظر معاني القرآن للفراء 2/185 .

^(٧) البت من بحر البسيط ، ولم أقف على قائله ، وتجدّه بلا نسبة في الكتاب 2/219 ، واللامات 12 ، والصاحبي 232 ، وشرح المفصل لابن يعيش 2/386 ، والدر المصون 8/601 ، والشاهد فيه (يا لعنةُ الله) ووجه الاستشهاد مذكور في المتن .

^(٨) الكتاب 220/2 .

^(٩) ينظر الأصول 1/354 .

وإلى هذا القول ذهب ابن^(١) مالك ، فقد خصّص حذف المنادى _ كما ذكر ابن
عنقاء _ في حالة مجيء الأمر أو الدعاء بعده ، فمن الأمر: القراءة السابقة : ﴿أَلَا يَا
اسْجُدُوا﴾ ، ومن الدعاء قول الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ^(٢)

وكقولهم : (يَا كَرَّمَ اللَّهُ وَجَهَ عَلِيٍّ)^(٣) .

فإذا لم يل المنادى أمرٌ أو دعاء فإن (يا) حينئذٍ للتنبيه^(٤) نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ
﴾ .

واستدلّ ابن مالك على ذلك بأنّ المنادى كثر وقوعه قبل الأمر والدعاء^(٥) :

فمن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى : ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٦) لأن
الأمر والنّاهي محتاجان إلى تأكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء ، وقوله
تعالى : ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ﴾^(٧) ، ومن ثبوته قبل الدعاء قوله تعالى : ﴿وَنَادُوا يَا
مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٨) وقوله تعالى ﴿يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾^(٩)

فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع مُنبهاً على المنادى إذا حُذف وبقيت (يا)

^(١) شرح التسهيل 3/ 388 .

^(٢) سيأتي تحريجه في المسألة 88 .

^(٣) ينظر غرر الدرر 3/ 1109 .

^(٤) ينظر السابق .

^(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 388 .

^(٦) سورة البقرة ، الآية : 35 .

^(٧) سورة هود ، الآية : 48 .

^(٨) سورة الزخرف ، الآية : 77 .

^(٩) سورة الأعراف ، الآية : 134 .

دليلاً عليه فلذلك حسن حذفه ^(١) .

القول الثالث : أن المنادى لا يجوز حذفه .

وذهب إلى هذا القول ابن ^(٢) جني والمالقي ^(٣) .

واستدلّ المالقي لهذا القول بما يأتي ^(٤) :

أولاً : أن (يا) نابت مناب الفعل لكونه لازماً للحذف بعدها ؛ لأن المراد (أدعو أو أنادي) فلو حُذف المنادى لحُذفت الجملة ، وهذا إخلال .

ثانياً : أن المنادى هو معتمد القصد ، فإذا حُذف تناقض الغرض .

فعلى هذا يلزم أن تكون (يا) في الشواهد السابقة ونحوها مجرد التنبيه من غير نداء .

وربما يُعترض على هذا القول بأن بعض الشواهد قد سُبقت فيها (يا) — (ألا)

كما في قراءة : **﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾** بالتخفيف و (ألا) أداة استفتاح تفيد التنبيه

فكيف يُجمع بين أداتي تنبيه ؟ ^(٥)

ويمكن أن يُجاب عن هذا الاعتراض بأن (يا) إذا انفردت بالتنبيه انفردت (ألا)

بافتتاح الكلام دون تنبيه ^(٦) .

*** التعقيب :**

^(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 388 .

^(٢) الخصائص 3/ 154 .

^(٣) رصف المباني 514 ، ينظر مغني اللبيب 2/ 36 .

^(٤) ينظر السابق .

^(٥) ينظر الفوائد والقواعد 443 .

^(٦) ينظر السابق .

اختار ابن عنقاء القول الأول ، فجوّز حذف المنادى مطلقاً متى ما دلّ عليه دليل ،
والأقرب أنه يجوز حذف المنادى دون قيد أو شرط إذا عُلِمَ _ كما هو عليه ابن عنقاء
_ ولكن عدم وجود المنادى لا يلزم منه أن تكون (يا) أداة نداء بل يجوز فيها
وجهان:

أن تكون أداة نداء والمنادى محذوف ، أو أن تكون أداة تنبيه ولا منادى حينئذٍ فكلا
القولين مقبول لصلاح المعنى وتمامه بهما والله أعلم .

(84) المحل الإعرابي لأسماء الأفعال

قال ابن عنقاء عن أسماء الأفعال : " ... ولا محل لها من الإعراب على الصحيح
فأشبهت (إنّ) وأخواتها، فإنها نابت عن الفعل في المعنى ؛ لأنها بمعنى (أكّد ، وشبّه ،
واستدرك ، وتمنّى ، وترجّى) وفي العمل ؛ لأنها رفعت ونصبت كالفعل المتعدي ، ولا

يعمل فيها عامل أصلاً " (١) .

* المناقشة :

تعددت آراء النحويين في المحل الإعرابي لأسماء الأفعال ، وقد جاء هذا الخلاف بناءً على نوعها فقد ذكر النحويون في نوعها أقوالاً (٢) :

القول الأول : أنها أسماء للألفاظ النابتة عن الأفعال (٣) ، وهو قول جمهور البصريين (٤) .

القول الثاني : أنها أسماء للمصادر النابتة عن الفعل (٥) ، وهو قول جماعة من البصريين (٦) .

القول الثالث : أنها أسماء لمعاني الأفعال ، وهو قول ابن (٧) العلي (٨) .

القول الرابع : أنها أفعال حقيقية ، وهو قول الكوفيين (٩) .

القول الخامس : أنها خالفة عن الفعل ، وليست اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً ، وهو رأي أبي (١٠) جعفر بن صابر ، كما قال ابن عنقاء (١١) .

(١) غرر الدرر 1/ 201 .

(٢) هذه هي أشهرها 0

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية 3/ 1384 .

(٤) ينظر التصريح 4/ 143 .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب 3/ 197 .

(٦) ينظر التصريح 4/ 143 .

(٧) هو ضياء الدين بن العلي صاحب البسيط ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، ينظر بغية الوعاة 2/ 370 .

(٨) ينظر التصريح 4/ 143 .

(٩) ينظر السابق .

(١٠) هو أحمد بن صابر ، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير ، ينظر بغية الوعاة 1/ 311 .

(١١) التشنيف 33/ ب.

فعلى القول الأول : لا محل لها من الإعراب ، وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ونُسب هذا القول إلى الأخفش^(٢) وقاله الفارسي^(٣) واختاره ابن^(٤) مالك والشاطبي^(٥) والأزهري^(٦) ، وعُزي إلى الجمهور^(٧) .

واستدل ابن عنقاء بأنها نائبة عن الأفعال فأشبهت (إن) وأخواتها ، فإنها نابت عن الفعل في المعنى ؛ لأنها بمعنى (أكّد ، وشبّه ، واستدرك ، وتمنّى ، وترجّى) وفي العمل ؛ لأنها رفعت ونصبت كالفعل المتعدي ، ولا يعمل فيها عامل أصلاً^(٨)

وكأن ابن عنقاء يقول : كما أن الأصل في الأفعال ألا يكون لها محلّ من الإعراب فكذلك ما ناب عنها .

وعلى القول الثاني : هي في موضع نصب . ونُسب هذا القول إلى سيبويه^(٩) والمازني^(١٠) والدينوري^(١١) .

^(١) غر الدرر 201 / 1 .

^(٢) ينظر ارتشاف الضرب 214 / 3 ، وتوضيح المقاصد 239 / 2 ، والتصريح 144 / 4 ، وجمع الهوامع 51 / 1 .

^(٣) المسائل الحلبيات 107 ، 108 .

^(٤) شرح الكافية الشافية 1384 / 3 .

^(٥) المقاصد الشافية 495 / 5 .

^(٦) التصريح 144 / 4 .

^(٧) ينظر ارتشاف الضرب 214 / 3 .

^(٨) ينظر غر الدرر 201 / 1 .

^(٩) ممن نسب هذا القول إليه أبو حيان في الارتشاف 214 / 3 ، وليس في كلام سيبويه ما ينصّ على ذلك ، وكأنّ أبا حيان استشفّ ذلك من قول سيبويه : " ومن ذلك قول العرب : ضعه رويداً . أي : وضعاً رويداً ومن ذلك قولك = للرجل تراه يعالج شيئاً : رويداً ، إنما تريد : علاجاً رويداً " الكتاب 244 / 1 .

^(١٠) نسبه إليه أبو حيان في الارتشاف 214 / 3 ، والمرادي في توضيح المقاصد 239 / 2 ، والأزهري في التصريح 144 / 4 .

وعَلَّلوا ذلك بأنها نائبة مناب قولك : (سكوْتًا) فهي إذاً واقعة موقع ما هو في موضع نصب ^(٢) .

وعلى القول الثالث : هي في موضع رفع بالابتداء ، ومرفوعها أغنى عن الخبر ، ونسب أبو ^(٣) حيان والمرادي ^(٤) والأزهري ^(٥) هذا القول إلى بعض النحويين دون تحديد القائل به.

وقد جعل أصحاب هذا القول مرفوع أسماء الأفعال نظيراً لـ (الزيدان) في نحو : (أقائم الزيدان ؟) فكما أن (الزيدان) نائب عن خبر (قائم) فكذلك مرفوع أسماء الأفعال نائب عن خبرها ^(٦) .

وعلى القول الرابع : لا محلّ لها من الإعراب، وهو اختيار ابن ^(٧) مالك.

وعلى القول الخامس : لا محلّ لها من الإعراب أيضاً ، وقد ردّ ابن عنقاء على أبي جعفر بن صابر بقوله في التشنيف ^(٨) : " . لأبي جعفر بن صابر من المتأخرين هو قسم رابع من أقسام الكلمة وليس اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً ، وسماء خالفة لأن (صه) خلف عن اسكت ، و(مه) خلف عن اكفف ، وقد خرق إجماع الأولين والآخرين ، وعليه يظهر أنه لا محلّ له " 0

^(١) نسبه إليه أبو حيان في الارتشاف 214/3 .

^(٢) ينظر التصريح 144/4 .

^(٣) ارتشاف الضرب 214/3 .

^(٤) توضيح المقاصد 239/2 .

^(٥) التصريح 144/4 .

^(٦) ينظر ارتشاف الضرب 144/4 ، وتوضيح المقاصد 239/2 ، والتصريح 144/4 ، وجمع الهوامع 51/1 .

^(٧) شرح الكافية الشافية 3 / 1384 .

^(٨) 33 / ب .

* التعقيب :

1_ يرى ابن عنقاء أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، واستدل على ذلك بالقياس ، فأسماء الأفعال شبيهة بـ (إن) وأحواتها ، فكما أن هذه الحروف لا محل لها من الإعراب فكذلك ما أشبهها ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو الراجح ؛ لأنها أشبهت الحرف شبيهاً استعمالياً في كونها تعمل ولا يعمل فيها غيرها .

2_ ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن أسماء الأفعال في موضع نصب يضعف من حيث إنها لو كانت موضوعة موضع المصادر لجرت وجوه الإعراب عليها ، فكأنهم التزموا ببناءها دليل على خلاف ما ذهبوا إليه ^(١) .

3_ القول بأن أسماء الأفعال في موضع رفع مبتدأ ، وأن مرفوعها أغنى عن الخبر لا يخلو من ضعف أيضاً إذ لو كان الأمر كذلك لجاز لنا أن نقيس غيره عليه ، فتقول مثلاً : إن الظرف في نحو : (أعندك مال ؟) مبتدأ ، وأغنى مرفوعه (مال) عن خبره ، وهذا لم يقل أحد به ، والله أعلم .

4 _ ما ذهب إليه أبو جعفر بن صابر من أن أسماء الأفعال قسم رابع للكلمة لا يتم ، لما قاله ابن عنقاء في موضع : " فإذا سُئِلت عن كلمة فاعرض عليها علامات الاسم ، فإن قبلت منها شيئاً حكمت باسميتها ، وإلا عرضت عليها علامات الفعل ، فإن قبلت منها شيئاً حكمت بفعليتها ، وإلا حكمت بحرفيتها إذ لا مخرج عن ذلك عما دل عليه الاستقراء ونص عليه إمام أئمة الفن ومبتكره علي بن أبي طالب _ رضي الله تعالى عنه _ وأجمعوا عليه ، ولا التفات إلى ما زعمه أبو جعفر بن صابر من أن اسم الفعل قسم مستقل رابع للكلمة ، وسمّاه خالفة . " ^(٢) .

^(١) ينظر المقاصد الشافية 5/ 494 .

^(٢) غرر الدرر 1/ 189 .

(85) العلة في منع (جُمع)^(١) من الصرف

ذكر ابن عنقاء أن من الكلمات التي تُمنع من الصرف للعلمية والعدل : " (فُعَل) في التوكيد كـ (جُمع و كُتِع) " ^(٢) ، وقال " والصواب أنه معدول عن (الجُمع) بـ (أل) ، أو عن (جُمعِهِنَّ) بالإضافة ، لا عن (فَعْلَاوَات) كـ (بَطْحَاء و بَطْحَاوَات) ، أو عن (فَعَالَى) كـ (صَحْرَاء و صَحَارَى) أو عن (فُعَل) بضم فسكون كـ (صَفْرَاء

^(١) ومثلها : (كُتِع و بُصِع و بُتِع) .

^(٢) غرر الدرر 1/ 270 .

وصُفّر) ثم جُعِلت بعد العدل أعلاماً لمعنى الشمول ، فامتنعت للعدل التقديري والعلمية . وقيل : شبه العلمية في تعرفه بغير أداة بناءً على أن تعرفه بنية الإضافة . وقيل : شبه الصفة .

ويجوز كون منعها للعلمية والتأنيث المعنوي بأن تكون وُضعت أعلاماً للإحاطة وهي مؤنث ، وهذا أحسن وإن لم يذكره " (١) .

* المناقشة :

من الأسماء الممنوعة من الصرف لعلتين ما كان على وزن (فُعَل) في التوكيد نحو (جُمع) ، وقد تكلم النحويون عن هاتين العلتين وكان لهما فيها أقوال أورد ابن عنقاء أغلبها وهي :

القول الأول : العلمية والعدل .

وقد ذكر ابن (٢) عنقاء أن تكون هذه الكلمة علماً لمعنى الشمول والإحاطة ، وله أن يستدل على علميتها بأن مذكرها يُجمع بالواو والنون ، ولا يُجمع من المعارف بهما إلا ما كان علماً (٣) .

ثم صوّب ابن عنقاء أن تكون هذه الكلمة معدولة :

أولاً : عن (الجُمع) بآل .

ونسب السيوطي هذا القول إلى أبي حيان ، مورداً له علةً في ذلك وهي أن مذكر هذه الكلمة جُمع بالواو والنون فقليل : (أَجْمَعُونَ) كما قيل : (الْأَخْسَرُونَ) فقياسه إذا

(١) السابق 270/1 ، وقد كرّر هذه المسألة في موضع آخر 780/2 .

(٢) السابق 270/1 .

(٣) ينظر مع الهوامع 91/1 .

جُمع أن يكون معرّفًا بالألف واللام لكنه عُدِلَ به عما كان يستحقّه من تعريفه بالألف واللام^(١).

وقد وصف السيوطي هذا الرأي بأنه غريب ، معللاً ذلك بأنه يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضاً ممنوعاً من الصرف لوجود العدل المذكور فيه وتكون الياء فيه علامة الجر على أنّها نائبة عن الفتحة^(٢) .

ثانياً : عن (جُمِعِهِنَّ) واستُغني عن الضمير بنية الإضافة .
وهو اختيار السهيلي^(٣) .

ثم ذكر ابن عتقاء للعلماء ثلاثة أقوال أخرى في عدلها :

أحدها : أنّها معدولة عن (جَمَعَاوَات) .

وهو ————— هو ظاهر كلام

سيبويه^(٤) كما ذكر ابن^(٥) مالك ، فقد جعلها معدولة عن جَمْع (جَمَعَاء) غير أنه لم يُحدّد هذا الجمع الذي عُدلت عنه ، وتبادر إلى فهم ابن مالك أنه يقصد (فَعَلَاوَات)^(٦) .

وعُلِّل هذا القول بأنّ (جَمَعَاء) مؤنث (أَجْمَع) فكما جُمِع المذكر بالواو والنون كذلك كان حقُّ مؤنثه أن يُجمع بالألف والتاء ، فلما جيء به على (فُعَل) عُلِم أنه

(١) ينظر السابق 91 / 1 .

(٢) ينظر السابق .

(٣) نتائج الفكر 289 .

(٤) الكتاب 3 / 224 .

(٥) شرح عمدة الحفاظ 868 .

(٦) ينظر السابق .

عُدِلَ عَمَّا هُوَ الْقِيَاسُ فِيهِ وَهُوَ (جَمْعَاوَات) .

وقال هذه العلة ابن^(١) مالك في أحد أقواله وابنه^(٢) ، وابن^(٣) جماعة .

والآخر : أنها معدولة عن (جَمَاعَى) .

وذهب إلى هذا القول أبو^(٤) علي الفارسي .

والثالث : أنها معدولة عن (جُمُع) .

ونُسب هذا القول إلى الأخفش^(٥) وابن^(٦) عصفور ، وذهب إليه السيرافي^(٧) ، السيرافي^(٧) ، والأعلم^(٨) الشنتمري وغيرهما^(٩) .

واستدل لهذا القول بأن قياس جمع (فَعَلَاء) (أَفْعَل) : هو (فُعْل) كـ (حَمَرَاء حُمْر) فيقال : (جَمَعَاء : جُمُع)^(١٠) .

ولم يرتضِ ابن علقم هذه الأقوال ، ولذلك قال : " والصواب أنه معدول عن (الجُمُع) بـ (أَل) ، أو عن (جُمُعِهِنَّ) بالإضافة ، لا عن (فَعَلَاوَات) كـ (بَطْحَاء وَبَطْحَاوَات) ، أو عن (فَعَالَى) كـ (صَحْرَاء وَصَحَارَى) أو عن (فُعْل) بضم

^(١) شرح الكافية الشافية 1475 / 3 .

^(٢) شرح الألفية 466 .

^(٣) شرح الكافية 42 .

^(٤) التكملة 171 ، وينظر شرح المقدمة المحسبة 409 / 2 .

^(٥) ممن نسبته إليه الأزهري في التصريح 257 / 4 .

^(٦) ممن نسبته إليه الأزهري في التصريح 257 / 4 ، ولم أجد هذا الرأي في المقرب ولا في شرح الجمل .

^(٧) ينظر حاشية عبدالسلام هارون على شرح الكتاب 224 / 3 .

^(٨) النكت 826 / 2 .

^(٩) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف 40 / 1 ، 41 .

^(١٠) ينظر النكت 826 / 2 .

فسكون كـ (صَفَرَاءٌ وَصُفْرٌ) " ، ولعلّ الذي جعله يترك هذه الأقوال هو ما يعتور بعضها من إشكالات ؛ أمّا الأول منها فلا أعلم لمَ لم يقبله مع وجاهته؟! .

وأما الثاني فيضعف عند ابن عنقاء من حيث إنّ (فَعَلَاءٌ) لا يُجمع على (فَعَالِي) إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له كـ (صَحْرَاءٌ) ، و (جُمَعٌ) ليس كذلك^(١) ، يُؤكّد ذلك أن ابن عنقاء في التشنيف^(٢) حينما أورد جموع الكثرة وذكر منها (فَعَالِي) لم يمثّل لما جُمع عليه ممّا كان على وزن (فَعَلَاءٌ) إلا بصحراء.

وأما الثالث : فضعّفه بيّنٌ ، وهو أن فيه عدولاً من الأخفّ وهو السكون إلى الأثقل وهو الفتح^(٣) .

القول الثاني : شبه العلمية والعدل .

وذهب إلى هذا القول ابن^(٤) مالك في أحد أقواله .

فقد ذكر أن الأصل في نحو : (رأيت النساء جُمَعٌ) : رأيت النساء جُمَعَهُنَّ ، كما يقال : (رأيتهنّ كلّهنّ) ، فحُذِفَ الضمير للعلم به ، واستُغْنِيَ عنه بنية الإضافة ، فصار (جُمَعٌ) _ لكونه معرفة بغير علامة ملفوظٍ بها _ كأنه علم ، وليس بعلم ؛ لأن العلم إما شخصي وإما جنسي ، فالشخصي مخصوصٌ ببعض الأشخاص فلا يصحُّ لغيره ، والجنسي مخصوصٌ ببعض الأجناس فلا يصحُّ لغيره .

^(١) ينظر المقاصد الشافية 5/ 568 .

^(٢) 62 / أ .

^(٣) ينظر البسيط لابن أبي الربيع 1/ 369 .

^(٤) شرح الكافية الشافية 3/ 1474 .

القول الرابع : الصفة والعدل .

وافترض ابن^(١) الحاجب هذا الرأي بأن يُقال : إن هذه اللفظة في أصلها صفة ثم استُعملت غير صفة فكانت مثل : (أسود وأدهم) باعتبار الصفة الأصلية فلما انضمت إلى العدل وجب منعها من الصرف .

ثم ضعّف هذا القول بأنه ليس بمحقّق كون (جُمع) صفةً في الأصل إذ لا يُقال : (مررت برجالٍ جُمع)^(٢) .

القول الخامس : شبه الصفة والعدل .

وعليه ابن^(٣) مالك في أحد أقواله .

القول السادس : العلمية والتأنيث المعنوي .

وانفرد بهذا الرأي ابن^(٤) عنقاء وجعله أحسن الأقوال وإن لم يذكره من قبله .

* التعقيب :

يُلاحظ فيما سبق أن جميع الأقوال باستثناء الأخير منها أثبتت علة العدل واختلفت في العلة الأخرى ، وقد صوّب ابن عنقاء أن تكون (جُمع) معدولة إما عن (الجُمع) وإما عن (جُمعِهِنَّ) ثم أبان أنّ العلة الفضلى في منعها من الصرف هي العلمية والتأنيث المعنوي لا العدل ، والسبب في تركه العدل أنه في موضع آخر من غرر الدرر^(٥) ذكر أن العدل لا يُحكم به إلا إذا لم يُمكن غيره ، فإذا أمكن غيره أُخذ به ، ولعله استشَفَّ أن

(١) الأماي 99 / 3 .

(٢) ينظر السابق .

(٣) التسهيل 222 .

(٤) غرر الدرر 270 / 1 .

(٥) 269 / 1 .

هذه الكلمة يعتورها تأنيث في المعنى فجعلها علة تساند علة العلمية في منع هذه الكلمة من الصرف ، وبقوله أقول والله أعلم .

(86) تأنيث نحو (سكران) بالتاء

قال ابن عنقاء : " ... شذَّ بنو أسد ، فقالوا : سكرانة بالتاء ، وصرفوا (سكران) وجروهُ بالكسرة ، فعليه يُقال (سكرانة) ضعيف رديء ، فقال أبو حاتم (لبني أسد مناكيرُ لا يؤخذ بها)^(١) ، ولك ردُّه بأن العربي ... على سليقته ... لا يمكن تخطئته في

^(١) هذه العبارة نقلها ابن عنقاء من الأزهري في التصريح 4/220، 221، ومعنى مناكير: أي: مخالفة للغات المشهورة.

لغته التي لا تُعرف إلا من جهته ، ولو جَوَّزنا ذلك لارتفعت الثقة بكلام الجميع
فالصواب قول ابن السكيت : إنه ضعيف ؛ لمخالفته السواد الأعظم الرفيع " (١) .

وحينما تحدث عن الوصف الممنوع من الصرف المنتهي بالألف والنون قال : " وشرطه
أن يكون بوزن (فَعْلان) بفتح الفاء ، وألا يقبل تاء التأنيث ... كـ (سكران ،
وسكرى) ... وبنو أسد تؤنث باب (سكران) بالتاء ، فتقول : (سكرانة وعطشانة)
فينصرف وهو قبيح " (٢) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن من الأسماء الممنوعة من الصرف ما كان وصفاً منتهياً بالألف
والنون على وزن (فَعْلان) الذي مؤنثه على (فَعْلَى) نحو (سكران وسكرى) (٣)
ذلك أن الألف والنون مضارعتان لألفي التأنيث فهي من الأسباب المانعة من الصرف
من حيث كانتا زائدتين ، والزائد فرُعٌ على المزيد عليه (٤) .

وقد احترز ابن عنقاء بقوله (وألا يقبل تاء التأنيث ... كـ (سكران وسكرى) عمّا
روي عن بعض العرب فإنهم يقولون (سكرانة ، وغضبانة ، وعطشانة) ، فيؤنثونها بتاء
التأنيث ، ويفرّقون بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة ، وقياس هذه اللغة الصرف ،

(١) التشنيف 57 / أ .

(٢) غرر الدرر 266 / 1 .

(٣) ينظر التشنيف 57 / أ ، و غرر الدرر 266 / 1 ، وينظر الكتاب 215 / 3 ، 216 ، والمقتضب 335 / 3 ، وما
ينصرف وما لا ينصرف للزجاج 35 ، والأصول لابن السراج 85 / 2 ، وشرح الكتاب للسيرافي 481 / 3 ،
والإيضاح للفراسي 308 ، والفوائد والقواعد 595 ، وتبصرة المبتدي 361 ، والمقتصد 986 / 2 ، والمقدمة الجزولية
209 ، وشرح الحمل لابن خروف 897 / 2 ، والمتبع 575 / 2 ، وتوجيه الممع 417 ، وشرح المفصل لابن يعيش
187 / 1 ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 1441 / 3 ، وارتشاف الضرب 428 / 1 ، والمنهل الصافي 146 / 1
والتصريح 220 / 4 ، 221 .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 187 / 1 .

فيقولون : (هذا سكرانٌ ، ورأيت سكراناً ، ومررت بسكرانٍ) ^(١) .

وهذه اللغة هي لغة بني أسد كما قال ابن عنقاء ، فقد جاء في الصحاح أن تأنيث (سكران) بالتاء هي لغة بني أسد ^(٢) ، وجاء في اللسان أن بني أسد تقول في (سكران) : (سكرانة) ^(٣) وفي (غضبان) : (غضبانة) ^(٤) .

وقد اختار ابن عنقاء تضعيف هذه اللغة تبعاً لابن ^(٥) السكيت لمخالفتها السواد الأعظم الرفيع ^(٦) ، ووَصَفَهَا في غرر الدرر ^(٧) بالقبح ، وجعل الأولى والأكثر تأنيثها بالألف فيقال : (سكران وسكرى) ، وعدّ تأنيثها بالتاء شذوذاً ^(٨) .

ووجه ضَعْفُ التَّأْنِيثِ بالتاء عند ابن عنقاء ما أشار إليه سيبويه وهو : " أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألّف حمراء " ^(٩) .

فالألّف والنون في (سكران) كالألّف والهمزة من (حمراء) ، ولا تدخل علامة التأنيث على (سكران) كما لا تدخل على (حمراء) فلا تقول : (سكرانة) كما لا تقول (حمراءة) ، فصارت الألف والنون فيها كأنها للتأنيث ^(١٠) .

^(١) ينظر التشنيف 57 / أ ، ينظر شرح المفصل لابن يعيش 187 / 1 .

^(٢) الصحاح (س ك ر) 687 / 1 .

^(٣) اللسان (س ك ر) 4 / 372 .

^(٤) اللسان (غ ض ب) 1 / 648 .

^(٥) ينظر إصلاح المنطق 358 ، يقول ابن السكيت : " وما كان من النعوت على فعالن فأثناه على فعلى هذا هو الأكثر نحو غضبان وغضبي ... وسكران وسكرى ... ولغة بني أسد سكرانة " .

^(٦) ينظر التشنيف 57 / أ .

^(٧) 162 / 1 .

^(٨) ينظر التشنيف 57 / أ .

^(٩) الكتاب 3 / 215 ، 216 .

^(١٠) ينظر شرح الكتاب للسيرافي 3 / 481 .

وحينما أنكر أبو حاتم هذه اللغة ووصفها بأنها مناكير لم نجد ابن عنقاء يُخطئها ،
وحجته في ذلك أنها لغة ، والعربي على سليقته لا يمكن تخطئته في لغته التي لا تُعرف إلا
من جهته ، ولو جاز ذلك لارتفعت الثقة بكلام الجميع ^(١) .

وإذا كان ابن عنقاء لم يخطئ هذه اللغة فإن ابن جني أيضاً لم يخطئها ، فحينما أورد قوله
تعالى : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى ﴾ ^(٢) ذكر أنه " يُقال : رجل
سَكْران وامرأة سَكْرَى ، كـ (غَضَبان و غَضِبى) ، وقد قال بعضهم : (سكرانة)
كما قال بعضهم (غَضْبانة) ، والأول أقوى وأفصح " ^(٣) .

* التعقيب :

ضعف ابن عنقاء تأنيث نحو (سكران) بالتاء ، وجعل ذلك رأيه المختار ، ولم يخطئ
ما حُكي عن بني أسد فيها لأنها لغتهم ، ونظراً لشيوع تأنيث كلمة (سكران ،
وغضبان ، وعطشان) ونحوها بالتاء وكثرة ذلك في الكلام الجاري أقرّ مجمع اللغة
العربية بالقاهرة هذا الاستخدام ، فيُقال : (سكرانة ، وعطشانة ، وغضبانة) ومن ثمّ
تُصرف هذه الكلمات ، ونصّ القرار : " من حيث إن تأنيث (فعلان) بالتاء (لغة بني
أسد) كما في الصحاح ، (ولغة بني أسد) كما في المخصص ، وقياس هذه اللغة
صرفها في النكرة كما في شرح المفصل ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب
مصيب غير مُخطئ ، وإن كان غير ماجاء به خيراً منه كما في قول ابن جني : ترى
اللجنة أنه يجوز أن يُقال : عطشانة ، وغضبانة ، وأشباههما ومن ثمّ يُصرف (فعلان)

^(١) ينظر التشنيف 57 / أ .

^(٢) سورة الحج ، الآية : 2 .

^(٣) المحتسب 2 / 72 .

وصفاً ويُجمع (فعلان) ومؤنثه (فعلانة) جمعي تصحيح " (١) .

(87) نصب المضارع بـ (أن) الزائدة

قال ابن عنقاء : " وأجاز الأخفش نصبه (أي : المضارع) بـ (أن) الزائدة ، نحو :
﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾ ^(٢) ، ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا﴾ ^(٣) ، والصحيح أنها المصدرية ،

(١) في أصول اللغة مجموعة القراءات التي أصدرها الجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ص 80 .

(٢) سورة البقرة ، الآية : 246 .

(٣) سورة الحديد ، الآية : 10 .

والأصل : ما لنا في أن لا نفعل، وقيل ضُمنَ المجرور معنى (منع) فعليه (لا) الزائدة ،
أي : ما منعنا من أن نفعل" ^(١).

* المناقشة :

اختلف النحويون في (أن) الزائدة : هل يجوز نصب المضارع بها أو لا ؟ للنحويين في ذلك قولان :

القول الأول : أنه يجوز نصب المضارع بها .

وذهب إلى هذا القول الأخفش ^(٢) ، واستدل لرأيه بالسمع والقياس :

أما السماع فقد جاء منه قوله تعالى : **﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾** ^(٣) بنصب (نقاتل) ^(٤) وعليه تكون الجملة حالاً ، والتقدير : ما لنا غير مقاتلين ؟ ^(٥) .

وأما القياس فهو أن الحرف الزائد قد عمل الجر ، نحو : (ما جاءني من أحد) ، ونحو :
(ليس زيد بقائم) ^(٦) ، كما عمل النصب في قول الشاعر :

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إلى لام ذوو أحلامهم عمراً ^(٧)

^(١) غرر الدرر 417/1 .

^(٢) معاني القرآن 194/1 ، وينظر كشف المشكلات 293/1 ، والدر المصون 517/2 ، ومغني اللبيب 56/1 .

^(٣) سبق تخريجها ، ومثلها في الاستشهاد الآية السابقة : " وما لكم أن لا تنفقوا " .

^(٤) ينظر معاني القرآن 194/1 .

^(٥) ينظر كشف المشكلات 293/1 ، والدر المصون 516/2 .

^(٦) ينظر معاني القرآن 194/1 ، والجنى الداني 222 ، والدر المصون 517/2 ، ومغني اللبيب 56/1 .

^(٧) البيت من بحر البسيط ، وهو للفرزدق ، وتجده في ديوانه 312/1 ، والخصائص 418/2 ، وبلا نسبة في أوضح

أوضح المسالك 6/2 ، والتصريح 207/2 ، وبلا نسبة في همع الهوامع 203/2 ، وبلا نسبة في شرح الأشموني مع

حاشية الصبان 5/2 ويروى الشطر الثاني في والخصائص (إلى لامت ...) وفي أوضح المسالك والتصريح وشرح

الأشموني (إذاً للام ...) ، والشاهد فيه : (لا ذنوب لها) ، فقد عملت (لا) الزائدة عمل (إن) فدل ذلك على جواز

القول الثاني : أن (أن) الزائدة لاتعمل .

وهو اختيار ابن ^(١) عنقاء وذهب إلى هذا القول الفراء ^(٢) والنحاس ^(٣) وابن ^(٤) مالك والمرادي ^(٥) والسمين الحلبي ^(٦) وابن ^(٧) هشام.

وعللوا ذلك بأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ، أما (أن) الزائدة فقد فقدت الاختصاص ، إذ وليها الاسم ^(٨) في قول الشاعر :

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسّمٍ كأن ظبيةً تعطو إلى وارقِ السّلمِ ^(٩)

برواية الجر في (كأن ظبية) .

وأجابوا عما استدل به الأخفش من سماع وقياس بما يأتي :

أولاً: ما استدل به الأخفش من السماع :

ذهب هؤلاء إلى أن (أن) في الآية السابقة ليست زائدة ؛ لأنها لو كانت زائدة ما عملت النصب ، وخرجوا الآية عدة تخریجات انتهوا فيها إلى أن (أن) في الآية مصدرية، وجعل ابن عنقاء التقدير " (مالنا في أن لا نفعل)، وهناك تقديرات

عمل (أن) الزائدة النصب .

^(١) غرر الدرر 1 / 417 .

^(٢) معاني القرآن 1 / 118 ، وينظر إعراب القرآن للنحاس 1 / 325 ، ومغني اللبيب 1 / 256.

^(٣) إعراب القرآن 1 / 325.

^(٤) شرح التسهيل 4 / 12 .

^(٥) الجنى الداني 223 .

^(٦) الدر المصون 2 / 517 .

^(٧) مغني اللبيب 1 / 56 .

^(٨) ينظر الجنى الداني 223 ، ومغني اللبيب 1 / 56 .

^(٩) سبق تخریجه ص 152 .

للعلماء وهي:

أولاً: أن (ما لنا) في الآية بمعنى (ما منعنا) ، والتقدير : (ما منعنا أن لا نقاتل؟) .
كما قال الفراء^(١) ، أو (ما منعنا من أن لا نفعل) كما قال ابن^(٢) عنقاء وعليه تكون
(لا) زائدة .

واستدل الفراء^(٣) على أن (ما لنا) بمعنى (ما منعنا) بقوله تعالى: ﴿ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾^(٤) فقد جاءت (ما لك) في موضع آخر بـ (ما منعك) ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾^(٥) .
واعترض ابن^(٦) هشام على التحريج بأن المجرور لا ينصب المفعول به .

ثانياً: أن (ما لنا) بمعنى (أي شيء لنا) ، و (أن لا نقاتل) مسبوقه بحرف جر محذوف ، والتقدير : (أي شيء في أن لا نقاتل في سبيل الله ؟) .

وقوى النحاس^(٧) هذا القول .

ثالثاً: أن هناك واواً محذوفة قبل قوله : (أن لا نقاتل) ، والتقدير : (ما لنا ولأن لا نقاتل) ، كقولك : (إياك أن تتكلم) ، والتقدير : (إياك وأن تتكلم) ، فحذفت

^(١) معاني القرآن 1/ 188 ، كلام الفراء هنا توجيهه ، وليس رداً على الأخفش ؛ لأنه هو السابق كما هو معلوم .

^(٢) غرر الدرر 1 / 417 .

^(٣) ينظر معاني القرآن 1/ 118 .

^(٤) سورة الحجر ، الآية : 32 .

^(٥) سورة الأعراف ، الآية : 12 .

^(٦) ينظر مغني اللبيب 1/ 56 .

^(٧) إعراب القرآن 1/ 325 ، وينظر الجامع لأحكام القرآن 3/ 244 .

الواو .

ومن أورد هذا التخريج السمين الحلبي^(١).

ثانيا : ما استدل به من القياس :

رُد على الأخفش بأن قياسه غير دقيق ؛ ذلك أن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد في كونه مختصاً بالاسم، ولذلك عمل الجرّ ، بخلاف (أن) الزائدة التي قد تدخل على الاسم^(٢) كما سبق .

وأما (لا) في قول الشاعر (... لا ذنوبي لها ...) فليست زائدة، بل هي جحد ، والجحد إذا جُحد صار إثباتاً ، فقله :

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها

يعني إثبات الذنوب لها ، كما يُقال : (ما أخوك ليس يقوم) يعني : هو يقوم^(٣).

*** التعقيب:**

فُهم من كلام ابن عنقاء أن (أن) الزائدة لاتعمل النصب في المضارع بدليل أنه جعل (أن) في الآية السابقة مصدرية ، و القول بأن (أن) الزائدة لا تعمل هو القول الراجح ؛ لعدم اختصاصها كما سبق ، وما ذهب إليه الأخفش من أن (أن) في الآية زائدة عاملة فيه نظر ؛ " لأن الأصل عدم الزيادة " ^(٤) ، ولا يُلجأ إلى القول بالزيادة متى متى ما وُجد مندوحة عنها، ولو فُرض أن هذا الحرف زائد فلن يعمل ؛ لعدم اختصاصه

^(١) الدر المصون 2/ 518 .

^(٢) ينظر الجنى الداني 223 ، ومغني اللبيب 1/ 56 .

^(٣) ينظر جامع البيان 5/ 304 .

^(٤) الدر المصون 2/ 518 .

(88) دلالة (لن) على الدعاء

قال ابن عنقاء عن (لن) : " والأصح أنها قد تأتي للدعاء كقوله :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَُمْ ثُمَّ لَا زَلْ — لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فدعا لهم بالدوام " (١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في (لن) : هل تأتي للدعاء أو لا ؟ على قولين :

القول الأول : أن (لن) لا تأتي للدعاء .

وذهب إلى هذا القول ابن (٢) السراج وابن (٣) مالك وأبو (٤) حيان والمرادي (٥) وابن هشام في (القطر) (٦) وابن (٧) عقيل والأزهري (٨) والأشموني (٩) .

واحتج بعضهم بأنه لا يُستعمل من حروف النفي في الدعاء إلا (لا) (١٠) كقول الشاعر:

ألا يا أسلمي يا دارَ مَيَّ على البلى ولا زالَ مُنْهَلًا بِجَرَائِكِ القطرُ (١١)

(١) غرر الدرر 423/1 ، 424 .

(٢) الأصول 171/2 .

(٣) شرح التسهيل 14/4 .

(٤) ارتشاف الضرب 391/2 .

(٥) توضيح المقاصد 298/2 .

(٦) مع شرحه 58 .

(٧) المساعد 67/3 .

(٨) التصريح 287/4 .

(٩) شرح الألفية مع حاشية الصبان 408/3 .

(١٠) ينظر توضيح المقاصد 298/2 .

(١١) البيت من بحر الطويل ، وهو لذي الرمة ، وتجده في ديوانه 559 ، وبلا نسبة في اللامات للزجاجي ، 11 ،

والإنصاف 100/1 ، وشرح التسهيل لابن مالك 14/4 ، وأوضح المسالك 213/1 ، ومغني اللبيب ، 59/1 ،

والشاهد فيه : (لا زال منهلاً) فقد جاءت (لا) لمعنى الدعاء .

القول الثاني : أن (لن) تأتي للدعاء .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، وإليه ذهب الفراء^(٢) وابن هشام في المغني^(٣) .

واستدل أصحاب هذا القول لرأيهم بالسماع فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾^(٤) ، والمعنى : اللهم لن أكون لهم ظهيراً .^(٥)

واستدل ابن عنقاء بقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ تُمْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(٦)

فدعا لهم بالدوام^(٧) .

والدليل على أن (لن تزالوا) دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه (لا زلت) ولو كان المعطوف عليه إخباراً لكان من قبيل عطف الإنشاء على الإخبار^(٨) .

ولم يرتض أصحاب القول الأول ما استدلل به هؤلاء فردُّوا على أدلتهم بما يأتي :

أولاً : أما قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ فلا يصح أن تكون (لن

^(١) غرر الدرر 1/ 423 .

^(٢) معاني القرآن 2/ 196 .

^(٣) 198/1 .

^(٤) سورة القصص ، الآية : 17 .

^(٥) ينظر معاني القرآن للفراء 2/ 196 .

^(٦) البيت من بحر الخفيف ، وهو للأعشى ، وتجده في ديوانه 169 ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب 2/ 391 ، ومغني

الليبي 1/ 298 ، والتصريح 4/ 287 ، وروايته في الديوان (... ثم لا زلت لهم ...) والشاهد فيه : (لن تزالوا)

فقد جاءت (لن) فيه لمعنى الدعاء .

^(٧) ينظر غرر الدرر 1/ 424 .

^(٨) ينظر حاشية الصبان على شرح الأثوثي 3/ 408 .

(فيه للدعاء؛ لأن فعل الدعاء لا يُسند للمتكلم ، إذ لا يجوز أن تقول : (لا أسقي زيدا ، ولا سقيتُ زيدا) على طريق الدعاء ، وإنما يُسند للمخاطب أو الغائب ، نحو : (يارب لا غفرتَ لزيد ، ولا غفر الله لزيد) ^(١) .

وعلى هذا فإن (لن) في هذه الآية محمولة على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدةً من موسى عليه السلام ألا يظهر مجرماً جزاءً لتلك النعمة التي أنعمها عليه ^(٢) .

ثانياً : وأما البيت فـ (لن) محمولة فيه على الإخبار ^(٣) .

*التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فجوّز مجيء (لن) للدعاء واستدل على ذلك بالسماع ، والأظهر أن (لن) تأتي لهذا المعنى لكن ذلك قليل ، ومما يُقوّي مجيئها للدعاء أن قوله تعالى : **﴿ فَلَئِنْ أَكُنْ ظَهيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾** قد قرئ بـ : **﴿ فلا تجعلني ظهيراً ﴾** ^(٤) على معنى الدعاء، أي : اللهم لن أكون لهم ظهيراً .

(89) نصب المضارع بـ(كما)

قال ابن عنقاء: " (وجوز) ابن مالك تبعاً للكوفيين وقوم كالمبرد (نصب المضارع) بـ(كما) التعليلية ، كـ(زرتك كما تكرمني) وهو مسموع ، وتأوله الجمهور ، والوجه الرفع) ^(٥) .

^(١) ينظر شرح أبيات المغني 156/5 .

^(٢) ينظر شرح قطر الندى 58 .

^(٣) ينظر شرح أبيات المغني 156/5 .

^(٤) القراءة لابن مسعود ، ينظر معجم القراءات 23 / 7 ، ومعاني القرآن للفراء 196/2 .

^(٥) غرر الدرر 417/1 بتصرف .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في (كما) : هل يجوز نصب المضارع بها أولا ؟
على قولين :

القول الأول : أنه يجوز نصب المضارع بعدها .

وعزا ابن عنقاء هذا الرأي إلى الكوفيين ، ولعله حكى هذا الرأي عنهم ؛ أخذاً بما
قاله ثعلب في مجالسه ^(١) : " وقال قوم : زعم أصحابنا أن (كما) تنصب ، فإذا حيل
بينهما رفعت ، وغيرهم يقول : (كما) ترفع ، قال هشام : تقول : أفعل كما يفعلون ،
قال : يزعم البصريون أنها لا تعمل كما تعمل (كي) ، قال : وأصحابنا يقولون :
(كما) مثل (كي) " ، ونُسب هذا القول إلى المبرد ^(٢) من البصريين ، وإلى الفارسي ^(٣) .

فأصحاب هذا القول جوزوا نصب المضارع بـ(كما) ؛ لأنها حينئذٍ بمعنى (كيما) ^(٤)
أو لأن أصلها (كيما) ^(٥) ، واشتراطوا ألا يكون هناك فاصل بين (كما) والفعل ^(٦) .
وذكر ابن عنقاء أن ما ذكره مسموع ومن ذلك قول الشاعر :

^(١) 1 / 127 .

^(٢) نسبه إليه الأنباري في الإنصاف 585/2 ، والمرادي في توضيح المقاصد 301/2 .

^(٣) نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل 173/3 ، والمرادي في توضيح المقاصد 301/2 ، وابن هشام في مغني اللبيب
195/1 .

^(٤) ينظر الإنصاف 585/2 ، وارتشاف الضرب 395/2 .

^(٥) نُسبت هذه العلة إلى الفارسي ، ومن نسبها إليه ابن مالك في شرح التسهيل 173/3 ، والمرادي في توضيح المقاصد
301/2 ، وابن هشام في مغني اللبيب 195/1 .

^(٦) ذكر هذا الشرط ثعلب في مجالسه 127 .

جاءت كبيرٌ كما أخفَّرها والقومُ صيِّدٌ كأنهم رمِدُوا^(١)

وقول الشاعر :

وطرفُك إما جئتُنا فاصرفْهُ كما يحسبُوا أن الهوى حيثُ تنظرُ^(٢)

وقول الشاعر :

لا تظلموا الناسَ كما لا تُظلمُوا^(٣)

وقول الشاعر :

يقلبُ عينيه كما لأخافهُ تشاوسُ رويداً إنني من تأملُ^(٤)

القول الثاني : أن المضارع يُرفع بعدها فلا تنصب .

وهو اختيار ابن^(٥) عنقاء وذهب إلى هذا القول البصريون^(٦) ، وعلى رأسهم

^(١) البيت لصخر الغي ، وتجده في ديوان الهذليين 61/2 ، وبلا نسبة في الإنصاف 586/2 والشاهد فيه (كما أخفَّرها) فقد جاء المضارع منصوباً بعد (كما) . و(أخفَّرها) : أي أمنعها ، و(الصيد) : داءٌ يأخذ الإبل .

^(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة 138 ، وتجده بلا نسبة في الإنصاف 589/2 ، ومغني اللبيب 195/1 ، وشرح التسهيل 173/3 ، ورصف المباني 289 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 412/3 وروايته في الديوان :

إذا جئتَ فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظرُ

والشاهد فيه : (كما يحسبوا) ، ووجه الاستشهاد فيه كالسابق .

^(٣) البيت من بحر الرجز ، وهو لرؤبه وتجده في الإنصاف 587 / 2 .

^(٤) البيت من بحر الطويل ، لم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في الإنصاف 589/2 والشاهد فيه (كما لأخافه) فقد نصبت (كما) الفعل المضارع ، وجاءت (اللام) توكيداً لها .

^(٥) غرر الدرر 1 / 417 .

^(٦) ينظر رأي البصريين في الإنصاف 585/2 ، وارتشاف الضرب 395/2 .

الخليل^(١)، وتبعهم ابن^(٢) الأنباري وابن مالك^(٣) .

وعملوا ذلك بأن الكاف في (كما) كاف التشبيه أدخلت عليها (ما) وجُعلا بمترلة حرف واحد ، ويأتي بعدها الفعل كما يأتي بعد (ربما) ، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد (ربما) فكذلك هنا^(٤) .

ويُلاحظ أن ابن عنقاء في نصه السابق ذكر أن نصب المضارع بـ(كما) مسموع ، لكنّه سرعان ما عدل عن ذلك المسموع قائلاً " والوجه الرفع " ولعلّ الذي دفع ابن عنقاء إلى أن يترك ذلك المسموع هو ما يطرأ عليه من إشكالات تتمثل فيما يلي :

1_ أن الأفعال المضارعة التي جاءت بعد (كما) في الشواهد السابقة جاءت بروايات أخرى فالبيت الأول روايته (كما أحفرها)^(٥) بالرفع والبيت الثاني روايته : (لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر)^(٦) فيكون الفعل منصوباً باللام أو (كي) والبيت الثالث روايته : (لا تظلم الناس كما لا تظلم)^(٧) بالتوحيد. وأما البيت الرابع فالأظهر في روايته (يقلب عينيه لكيما أخافه)^(٨) فيكون نصب المضارع باللام أو (كي) .

2: أن هذه الشواهد قليلة وشاذة^(٩) .

^(١) الكتاب 116/3 .

^(٢) الإنصاف 592/2 .

^(٣) شرح التسهيل 3 / 173 .

^(٤) ينظر الإنصاف 590/2 .

^(٥) السابق 595/2 ، وقد ذكر الأنباري أن الفراء روى البيت برواية الرفع واختارها ، ولم أجد ذلك عنده .

^(٦) السابق 591/2 .

^(٧) السابق 592/2 .

^(٨) السابق .

^(٩) ينظر الإنصاف 592/2 .

وقد ذكر ابن عنقاء أن الجمهور تأولوا شواهد النصب، ومما جاء في ذلك أنه لو صحت رواية نصب المضارع بعد (كما) في الشواهد السابقة فُسِّرَ بأن الكاف دخلها معنى التعليل فنُصبت لشبهها بـ (كي)^(١) .

* التعقيب :

1_ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد اختار ابن عنقاء رأي البصريين ، ولم يعتد بالشواهد التي نُصب فيها المضارع بعد (كما) مع أنه قال : " وهو مسموع " .

2_ الشواهد التي جاءت بروايتي النصب والرفع تدل على أنه يجوز وجهان :

الوجه الأول : نصب المضارع بـ(كما) .

الوجه الثاني : رفعه بعدها ، وتكون الكاف حينئذٍ حرف جر كُفّت عن العمل بما .

3 _ وصف البصريون رأي الكوفيين بالتكلف حينما قال الآخرون :

إن (كما) أصلها (كيما) حُذفت يائوها ولذلك قال ابن مالك _ الذي تابع البصريين _ " وهذا لا دليل عليه ولا حاجة إليه " ^(٢) غير أن البصريين وقعوا فيما كانوا يخافون منه ، وقد ظهر ذلك حينما خرجوا نصب الشواهد السابقة على أن الكاف دخلها معنى التعليل فأشبهت الكاف وهذا بلاريب تكلف منهم أيضاً لا دليل عليه .

^(١) هذا تخريج ابن مالك حينما أجاب عن قول الشاعر : (وطرفك إما جئتنا ... كما يحسبوا) ينظر شرح التسهيل

(90) نصب المضارع بـ (لم)

قال ابن عنقاء عن المضارع المسبوق بـ (لم) : " وقد ينصب ... على الأصح ...

بـ (لم)

ومنه " ألم نشرح " ^(١) بفتح الحاء في قراءة شاذة " ^(٢) .

*المناقشة :

اختلف النحويون في (لم) : هل يجوز نصب المضارع بها أو لا ؟ على قولين:

القول الأول : أنه يجوز نصب المضارع بها .

وهو اختيار ابن عنقاء وإليه ذهب اللحياني ^(٣) . واستدل ابن عنقاء على ذلك بقراءة: ﴿ ألم نشرح ﴾ ^(٤) ، بفتح الحاء ، وأورد في (التشنيف) ^(٥) هذه الآية وأتبعها بقول الشاعر :

في أيّ يوميّ من الموتِ أفرّ أيومَ لم يُقدرَ أمْ يومَ قُدرِ ^(٦)

ثم حكى توجيه أصحاب القول الثاني لهذين الشاهدين _ كما سيأتي _ ذاكراً أن كثيراً من المحققين ذهبوا إلى أن النصب بـ (لم) لغة مطّردة ، يقول في ذلك : " وذهب اللحياني في قول إلى أن الفتح في هذين إعراب ، وأن النصب بلم لغة مطردة ، وبه جزم كثير من المحققين كالأزهري فقال : وقد تتعارض " أن " المصدرية و " لم " فيجزم

^(١) سورة الشرح ، الآية : 1 .

^(٢) غرر الدرر 3/ 417 .

^(٣) ينظر التشنيف 29 / ب .

^(٤) قرأ أبو جعفر بالفتح ، وقرأ الباقر بالتسكين ، ينظر المحتسب 2/ 418 ، والمحزر الوجيز 1988 ، والبحر المحيط 8/ 487 ، والدر المصون 11/ 43 .

^(٥) 29 / ب .

^(٦) البيت من بحر الرجز ، قيل : إنه للحارث بن منذر الجرمي ، وتجده بلا نسبة في الخصائص 2/ 324 ، وبلا نسبة في توجيه إعراب أبيات ملغزة للرماني 164 ، وبلا نسبة في مغني اللبيب 1/ 292 ، وبلا نسبة في البحر المحيط 8/ 487 ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 35 ، وشرح شواهد المغني 2/ 674 ، والشاهد فيه : (لم يُقدر) فقد جاء المضارع منصوباً بـ (لم) .

بأن^(١) وينصب بلم^(٢) انتهى^(٣) "

القول الثاني : أنه لا يجوز نصب المضارع بها ، بل تجزئه فقط .

واكتفى بالقول بجزمها الجمهور^(٤) .

وعُلِّل هذا القول بأن (لم) أشبهت حرف الشرط ، وإذا كان حرف الشرط لا يعمل إلا الجزم فكذلك ما أشبهه^(٥) .

وخرّجت القراءة التي احتج بها ابن عتقاء والبيت الشعري الذي أورده بما يأتي :

1_ أن الأصل (لم نشرحن) ، و (لم يُقدرن) بالنون الخفيفة ، ثم أبدلت ألفاً ، ثم حُذفت تخفيفاً ، وبقيت الفتحة دالةً عليها^(٦) ، كما جاء ذلك في قول الشاعر :

اضربَ عنكَ الهمومَ طارِقَهَا ضربَكَ بالسيفِ قوْنَسَ الفرسِ^(٧)

(١) جاء ذلك في قول الشاعر :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتينا الصيد نخطب

ينظر الجني الداني 243 .

(٢) بنصّه من التصريح 367 / 4 .

(٣) التشنيف 29 / ب .

(٤) ينظر مثلاً : الكتاب 3 / 111 ، والمقتضب 2 / 43 ، وتبصرة المتبدي 259 ، وأسرار العربية 172 ، وشرح الجمل لابن عصفور 2 / 302 وشرح التسهيل لابن مالك 4 / 263 ، وشرح الألفية لابن النازم 493 ، ورصف المباني 350 ، البحر المحيط 1 / 478 ، وتوضيح المقاصد 2 / 335 والدر المصون 11 / 43 ، وأوضح المسالك 4 / 182 ، شرح الألفية لابن عقيل 2 / 14 ، وشرحها للنكودي 287 ، ومجيب الندا 131 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 4 / 7 .

(٥) ينظر أسرار العربية 172 .

(٦) ينظر المحرر الوجيز 1988 ، والبحر المحيط 8 / 487 ، والدر المصون 11 / 43 .

(٧) البيت من بحر المنسرح وهو لطرفة بن العبد، وتجدّه في ديوانه 99، والمسائل العسكرية 196 ، والمحرر الوجيز

واعترض على هذا التخريج بأنه يخالف أصولاً منها : أن توكيد المجزوم بـ (لم) ضعيف^(١) ، وإبدال النون ألفاً إنما هو في الوقف^(٢) ، وإجراء الوصل مجرى الوقف على خلاف الأصل ، وحذف الألف ضعيف ؛ لأنه مخالف للأصل^(٣) .

2_ خرّج الزمخشري القراءة بأن القارئ بين الحاء وأشبعها في مخرجها ، فظن السامع أنه فتحها^(٤) .

3_ خرّج ابن جني البيت على أن الشاعر أراد : (أيوم لم يُقدر أم يوم لم يُقدر) ، فحذف همزة (أم) فحذفها ، وألقى حركتها على الراء في (يُقدر) ، فصار التقدير : (أيوم لم يُقدر م) ، ثم أشبع فتحة الراء فصار التقدير (أيوم لم يُقدرا) ثم حرك الألف ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، فصار التقدير : (يُقدر أم °) ، واختار الفتحة ؛ إتباعاً لفتحة الراء^(٥) .

وخرجه ابن هشام بأن يُقال في قوله (أيوم لم يُقدر) : نُقلت حركة همزة (أم) إلى راء (يُقدر) ، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً ، ثم الألف همزة متحركة ، وكانت حركتها فتحة ؛ إتباعاً لفتحة الراء^(٦) .

*** التعقيب :**

1988، وبلا نسبة في الإنصاف 568/2 وشرح المفصل لابن يعيش 143/4 والبحر المحيط 478/8 ، والدر المصون 43/11. وروايته في الديوان (... ضربك بالسوط...) والشاهد فيه : (اضرب) فقد حُذفت نون التوكيد ، وبقيت الفتحة دالةً عليها ، والقوّنس : اللحم الناتئ بين أذني الفرس .

(١) ينظر الدرالمصون 44/11 ، ومغني اللبيب 292/1.

(٢) ينظر الدرالمصون 44/11.

(٣) ينظر السابق 44/11.

(٤) ينظر الكشف 1210 .

(٥) ينظر الخصائص 325/2 .

(٦) ينظر مغني اللبيب 292/1 .

اختار ابن عنقاء جواز النصب بلم ، محتجاً على ذلك بالسماع ، والراجح أن (لم) مقصور عملها على الجزم ، لما يطرأ على أدلته من إشكالات.

(91) ناصب المضارع بعد لام الجحود⁽¹⁾

قال ابن عنقاء : " (ويُنبِص المضارع بعد) لام جحد ، وهي الواقعة بعد (يكون)

⁽¹⁾ تسميتها بلام الجحود هي تسمية أكثر النحويين ، وذلك لأنها ملازمة للجحد ، أي : النفي ، وقال الأزهري : من تسمية العام بالخاص ، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق لا عن مطلق النفي ، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني ، وقال النحاس : والصواب تسميتها لام النفي ؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار ، وأطلق عليها ابن هشام : لام تأكيد النفي ، والزحشرى : اللام المؤكدة ، ينظر شرح المفصل لابن يعيش 4/ 243 ، ومغني اللبيب 1/ 228 ، وارتشاف الضرب 2/ 399 ، والتصريح 4/ 314 .

منفيةً بـ (لم) ، أو (كان) منفيةً بـ (ما) كـ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(١) ، (لم تكن لتسمو ، ما كنت لتغلبني) " ... فما بعد اللام منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعدها ، لا بها على الصحيح ، وهو في تأويل مصدر مجرور باللام ، وهي متعلقة بمحذوف وجوباً ، وهو خبر (كان) ، والنفي متسلط عليه ، ويلزم من نفيه نفي المجرور ، ويُقدَّر بحسب المقام ، أي : ما كان الله مريداً لتعذيبهم ، ولم تكن أهلاً للسمو ، وما كنت مطيقاً لغلبي)^(٢) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في المضارع المسبوق بلام الجحود : أهو منصوب باللام نفسها أو أنه منصوب بـ (أن) مضمرة بعدها ؟ على قولين :

القول الأول : أن المضارع منصوب بلام الجحود نفسها .

ونُسب هذا القول إلى الكوفيين^(٣) ، وعُزي لثعلب أنها ناصبة بنفسها لقيامها مقام (أن) وعدّ أصحاب هذا القول اللام حرف توكيد لا حرف جرّ ، وجعلوا الفعل الواقع بعدها في نحو : (ما كان ليفعل) خبراً لـ (كان)^(٤) .

واستدلُّوا على أن اللام هي الناصبة بما يأتي :

أولاً : أن اللام لو كانت جارة فلن يكون لها متعلق لزيادتها إذ هي حرف توكيد ،

^(١) سورة الأنفال ، الآية : 33 .

^(٢) غرر الدرر 1/ 432 ، 433 ، وينظر التشنيف 5 / ب ، والجواب السامي 114 .

^(٣) ممن نسبهم الأنباري في الإنصاف 2/ 593 ، والعكبري في اللباب 2 / 38 ، وابن هشام في مغني اللبيب 1 / 228 ، والشاطبي في المقاصد الشافية 6 / 33 .

^(٤) ينظر توضيح المقاصد 2/ 309 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 3/ 428 ، ومجيب الندا 111 ، والكواكب الدرية 478 .

فكيف بها وهي غير جارة ^(١) ، فإذا لم تكن جارة فهي إذاً ناصبة .

ثانياً : أن اللام عامل من عوامل الأسماء ، مع ذلك تكون عاملاً من عوامل الأفعال ،
بدليل قولهم في الأمر : (ليقم زيد) ، فكما جاز لها في بعض أحوالها أن تعمل الجزم جاز
لها أيضاً أن تعمل النصب ^(٢) .

ثالثاً : لو كانت (أن) المضمرة هي الناصبة لما تقدّم معمول صلتها عليها في نحو قول
الشاعر :

لقد عدلثني أم عمرو ولم أكنْ مقاتلها _ ما كنتُ حيًّا _ لأسمعا ^(٣)

القول الثاني : أن المضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد لام الجحود .

وهو اختيار ابن ^(٤) عنقاء ، وإليه ذهب سيبويه ^(٥) والزجاجي ^(٦) والوراق ^(٧)
والصيمري ^(٨) وغيرهم ^(٩)

^(١) ينظر مغني اللبيب 1/ 229 .

^(٢) ينظر الإنصاف 2/ 576 .

^(٣) البيت من بحر الطويل ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في الإنصاف 2/ 593 ، وشرح المفصل لابن يعيش
4/ 223 ، والتصريح 4/ 313 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 3/ 428 ، والشاهد فيه : (ولم أكن مقاتلها
لأسمعا) فلو كانت (أن) عاملة النصب في الفعل (أسمع) لما تقدّم معمول صلتها عليها وهو (مقاتلها) ، وهذه
حجة الكوفيين .

^(٤) غرر الدرر 1/ 433 ، والتشنيف 5 / ب ، والجواب السامي 114 .

^(٥) الكتاب 1/ 407 ، 408 .

^(٦) اللامات 55 .

^(٧) العلل 76 .

^(٨) تبصرة المبتدي 258 .

^(٩) ينظر مثلاً : شرح ملحّة الإعراب للحريري 312 ، والإنصاف 2/ 595 ، واللباب 2/ 38 ، والمتبع 2/ 519
519 ، وتوجيه اللمع 368 ، وشرح المفصل لابن يعيش 4/ 243 ، وشرح الألفية لابن الناظم 478 ، ورفض المباني

وُئْسِبَ هذا القول إلى البصريين^(١) . وجعل أصحاب هذا القول اللام في نحو : (ما كان زيد ليقوم) حرف جر ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل في محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (كان) ، والتقدير : (ما كان قاصداً للقيام) أو نحو هذا التقدير^(٢) .

واستدلوا على أن ناصب المضارع هو (أن) المضمرة دون اللام هو أن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تعمل في الأفعال^(٣) .

وجعلوا إضمار (أن) واجباً^(٤) ، معللين ذلك بأن نحو (ما كان زيد ليقوم) ردٌّ لمن قال : (كان زيد سيقوم) ، فاللام في مقابلة السين ، فكما لا تُذكر (أن) مع السين كذلك لا تُذكر مع اللام^(٥) .

وأجاب أصحاب هذا الرأي عما استدلّ به أصحاب القول الأول بما يأتي :

أولاً : قولهم : " إن اللام لو كانت جارة فلن يكون لها متعلق ... إلخ "

300 ، وتوضيح المقاصد 309/2 . وأوضح المسالك 654/4 ، وشرح شذور الذهب لابن هشام 315 ، وشرح قطر الندى له أيضاً 67 ، ومغني اللبيب 228/1 ، وشرح الألفية لابن عقيل 129/2 ، والمقاصد الشافية 30/6 ، وشرح الألفية للمكودي 280 ، والتصريح 312/4 ، والمقدمة الأزهرية 63 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 3/427 ، ومجيب النداء 111 ، والكواكب الدرية 478 .

^(١) ممن نسب إليه ابن الأنباري في الإنصاف 593/2 ، والأزهري في التصريح 413/4 .

^(٢) ينظر توضيح المقاصد 309/2 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 3/428 ، ومجيب النداء 111 ، والكواكب الدرية 478 .

^(٣) ينظر الإنصاف 576/2 ، واللباب 38/2 .

^(٤) جوّز بعضهم إظهار (أن) مع حذف اللام محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ (سورة يونس ، الآية : 37) ، وردّ بأن (أن يُفترى) في تأويل مصدر وهو (الافتراء) و (الافتراء) مؤول بالوصف (مفتري) ، أي : ما كان مفتري ، ينظر مغني اللبيب 204/2 ، والتصريح 314/4 .

^(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 243/4 ، والتصريح 314/4 .

يمكن أن يجيبوا عن هذا القول بأن اللام لها متعلق محذوف ، يُقدر بحسب المقام ،
فالتقدير في نحو : (ما كان زيد ليقوم) : ما كان زيداً قاصداً للقيام ؛ لأن اللام ليست
زائدةً في نظرهم .

ثانياً : قولهم : " إن اللام عامل من عوامل الأسماء ومع ذلك تكون عاملاً من عوامل
الأفعال ... إلخ " أجابوا عنه بأن هناك فرقاً بين اللامين فاللام في نحو : (ليقم زيد) لام
الأمر ، واللام في نحو : (ما كان زيد ليقوم) لام الجر ، وبين اللامين بونٌ ؛ فلام الجر
لا تقع مبتدأة ، بل لابد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل ، نحو : (ما كان زيدٌ ليقوم) ،
وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها ، نحو : (ليقم زيدٌ)^(١) .
ثالثاً : قولهم : " لو كانت (أن) المضمرة هي الناصبة كما تقدّم معمول صلتها عليها في
نحو قول الشاعر : ... ولم أكن مقالتها ... لأسمعا " خرّج بأن (مقالتها) منصوب
بفعل مقدّر ، كأنه قيل : ولم أكن لأسمع مقالتها ، لا بقوله : (لأسمعا)^(٢) .
* التعقيب :

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد اختار ابن عنقاء رأي
البصريين ، فجعل المضارع الواقع بعد لام الجحود منصوباً بـ (أن) مضمرة ، وما
ذهب إليه هو الراجح ، وذلك لما يرد على مذهب الكوفيين وأدلتهم من اعتراضات
سبق ذكرها ، ومما يدل على أن لام الجحود حرف جرّ وأن المضارع بعدها منصوب
بـ (أن) مضمرة هو ظهور متعلق اللام في قول الشاعر :

سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضيّع قد يُصاب^(٣)

(١) الإنصاف 579/2 .

(٢) السابق .

(٣) البيت من بحر الوافر ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في الإنصاف 593/2 ، والارتشاف 400/2 ،

فكون اللام لها هنا متعلّق يدلّ على أنّها حرف جر وحرف الجر لا ينصب فلم يبق إلا أن يكون الفعل منصوباً بـ (أن) المضمرة .

(92) جازم المضارع الواقع بعد الطلب

قال ابن عنقاء : "وقد يُجزم (أي : المضارع) ... بالطلب ... عند الخليل وسيبويه وكثيرين ، والأصح ... أنه بأداة شرط مقدرة هي وفعلها ، ومنه : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(١) ... ، أي : قل لهم أقيموا الصلاة إن تقل لهم يقيموا"^(٢) .

* المناقشة :

والمساعد 79/3 ، والتصريح 312/4 .

(1) سورة إبراهيم ، الآية : 31 .

(2) غرر الدرر 1 / 460 ، ونزهة الأثبات 4 / ب .

اختلف النحويون في جازم المضارع الواقع بعد الطلب ، وقد جاء هذا الخلاف في قوله تعالى : ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) ولهم في ذلك أقوال :

القول الأول : أنه مجزوم بلام أمر محذوفة ، فحُذفت وبقي عملها .

وذهب إلى هذا القول الفراء^(٢) كما ذهب إليه الفارسي^(٣) والزمخشري^(٤) في أحد قوليهما ، وعُلل هذا القول بما يأتي :

أولاً : حذفت اللام ؛ لأن الأمر الذي هو (قل) عوض عنها^(٥)

ثانياً : أن الفعل (يقيموا) دال على الغائب يكثر اقترانه باللام ؛ إذا دلّ على الأمر ، مما يدلّ على أنها محذوفة في هذا الموضع^(٦)

وردّ المبرد على هذا الرأي بأن حذف اللام وإبقاء عملها خاصّ بالشعر^(٧) في قول الشاعر :

محمدٌ تفدِ نفسك كُلُّ نفسٍ إذا ماخفتَ من شيءٍ تبالاً^(٨)

القول الثاني : أن الفعل (يقيموا) مبني لحلوله محل (أقيموا) وذكر ابن هشام هذا

(١) سبق تخريجها .

(٢) معاني القرآن 11 / 2 .

(٣) شرح الأبيات المشكّلة 64 .

(٤) الكشف 525 .

(٥) ينظر الدر المصون 104 / 7 .

(٦) ينظر الجامع لأحكام القرآن 366 / 9 .

(٧) ينظر المقتضب 130 / 2 .

(٨) البيت من بحر الوافر ، وهو لأبي طالب ، وتجده بلانسبة في الكتاب 8 / 3 ، والمقتضب 130 / 2 ، وأسرار العربية 319 ، والإنصاف 530 / 2 ، وشرح المفصل 252 / 4 ، ومغني اللبيب 241 / 1 ، ويروى في شرح المفصل : (إذا ماخفت من أمرٍ تبالاً) والشاهد فيه : (تفدِ) فقد حُذفت لام الأمر ، وبقي عملها ، وهذا من الضرورات .

الرأي دون أن ينسبه لأحد^(١) .

القول الثالث : أنه مجزوم لوقوعه في جواب (أقيموا) المقدّر لا في جواب (قل) ،
والتقدير : قل لهم (أقيموا يقيموا) .

وذهب إلى هذا الرأي المبرد^(٢) والأنباري^(٣) .

واعترض على هذا الرأي بأن جواب الشرط لم يخالف الشرط على هذا التقدير ،
والجواب لا بدّ أن يخالف الشرط إما في الفعل والفاعل نحو : (اتّني أكرّمك) ، وإما في
الفاعل نحو : (قم أقم)^(٤) .

القول الرابع : أنه مجزوم بنفس الطلب (قل)

ثم اختلف في العلة على وجهين :

الوجه الأول : أن الطلب تضمن معنى (إن) الشرطية ، كما أن أسماء الشرط إنما
جزمت لذلك .

وذهب إلى هذا الرأي الخليل^(٥) وسيبويه^(٦) ، والوراق^(٧) والصيمري^(٨) وابن النازم^(٩)
والصيمري^(٨) وابن النازم^(٩) والشاطبي^(١٠) .

^(١) ينظر مغني اللبيب 243 / 1 .

^(٢) المقتضب 81 / 2 .

^(٣) البيان 59 / 2 .

^(٤) ينظر الدر المصون 105 / 7 ، ومغني اللبيب 243 / 1 .

^(٥) ينظر الكتاب 94 / 1 .

^(٦) السابق .

^(٧) العلل في النحو 283 .

^(٨) تبصرة المبتدي 260 .

واعترض على هذا المذهب بأن التضمنين خلاف الأصل ، كما أن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع وإما غير كثير^(٣) .

الوجه الثاني : أن الطلب ناب مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر ، كما أن النصب —(ضرباً زيداً) ؛ لنيابته عن (اضرب) لا لتضمنه معناه^(٤) .
وذهب إلى هذا القول ابن^(٥) عصفور .

واعترض على هذا المذهب بأن نائب الشيء يؤدي معناه ، والطلب لا يؤدي معنى الشرط^(٦) .

القول الخامس : أنه مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب ، والتقدير : (إن تقل لهم أقيموا يقيموا) .

وهو اختيار ابن^(٧) عنقاء وذهب إلى هذا القول الفارسي في (الإيضاح)^(٨)
والدينوري^(٩) والحريري^(١٠) والزمخشري^(١١) وكثير من النحويين^(١٢) .

^(١) شرح الألفية 492 .

^(٢) المقاصد الشافية 6/ 66 .

^(٣) ينظر مغني اللبيب 1/ 243 .

^(٤) السابق .

^(٥) شرح الجمل 2/ 308 .

^(٦) ينظر مغني اللبيب 1/ 241 .

^(٧) غرر الدرر 1 / 460 .

^(٨) الإيضاح 333 .

^(٩) ثمار الصناعة 247 .

^(١٠) ملحة الإعراب 329 .

^(١١) المفصل مع شرح ابن يعيش 4 / 276 .

^(١٢) ينظر مثلاً: البيان للشريف الكوفي 454 ، والتخمير 3 / 245 ، وشرح المفصل لابن يعيش 4 / 276 ، والإرشاد

وعُلِّلَ هذا القول بأن حرف الشرط أُضْمِرَ في الأمر وغيره من أنواع الطلب النهي والاستفهام والتمني والعرض لأنها غير واجبة ولا مستقرة ، كما أن الشرط والجزاء غير واجب ولا مستقر ، ولذلك صحَّ إضمار حرف الشرط^(١) .

واعترض على هذا الرأي بأن تقدير الشرط يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال ، ولكن التخلف واقع^(٢)

وأجاب ابن الناظم عن هذا الاعتراض بأمرين :

أولاً : إما أن الحكم مسندٌ إليهم على سبيل الإجمال ، لا إلى كل فرد ، فيحتمل أن الأصل : (يقيم أكثرهم) ، ثم حُذِفَ المضاف ، وقام المضاف إليه مقامه ، فارتفع واتصل بالفعل^(٣) .

ثانياً : وإما أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً ، بل المخلصين منهم ، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول : أقم الصلاة أقامها^(٤) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء أن يكون جازم المضارع الواقع بعد الطلب شرطاً مقدراً ، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ أي : قل لهم أقيموا الصلاة إن تقل لهم يقيموا ، وما ذهب إليه هو القول الأقوى ، ويليه القول الرابع ثم الثالث ، أما

للكيشي 467 ، والإقليد 1502/3 ، والكناش 281 ، وشرح شذور الذهب 358 ، ومغني اللبيب 241/1 ، والنجم الثاقب 1158/3 ، والفوائد الضيائية 264/2 .

(١) ينظر البيان للشريف الكوفي 454 .

(٢) ينظر شرح الألفية لابن الناظم 492 .

(٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم 492 .

(٤) ينظر السابق 493 .

القول الأول ففيه نظر ؛ لأن حذف اللام وإبقاء عملها خاصٌ بالشعر ، وأما القول الثاني ففيه ضعف أيضاً لأن المضارع لا يُبنى إلا إذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد المباشرة ، وأما بناؤه لوقوعه موقع الأمر فهذا لا أصل له .

(93) جزم المضارع بـ (كيف)

قال ابن عنقاء : " (من أدوات الشرط) : (كيفما) عند قوم كالزجاجي وكثير من المغاربة ، وأجاز قوم كالكوفيين وقطرب الجزم بها مع حذف (ما) وهي لتعميم الأحوال، نحو : (كيفما تجلسُ أجلسُ) ، والصحيح أنها لا تجزم ، وإنما يجازى بها معنى لا عملاً... " ^(١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في (كيف) : هل يجوز جزم المضارع بها أو لا؟

تعددت آراؤهم في ذلك على أقوال :

^(١) غرر الدرر 473/1 بتصرف يسير .

القول الأول : أنها تجزم المضارع مطلقاً .

وذهب إلى هذا القول قطرب^(١) .

وذكر ابن عنقاء أن قوماً من الكوفيين^(٢) يجيزون جزم المضارع بها مطلقاً حتى وإن حُذفت (ما) ، وكان أحد هؤلاء القوم الفراء ؛ فقد قال : " . ومن ذلك ﴿أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ ^(٣) وُصل الجزاء بـ(ما) ، فإذا كانت استفهاماً لم يصلوه بـ(ما) ، يقولون : كيف تصنع ؟ وأين تذهب ؟ إذا كان استفهاماً لم يُوصل بـ(ما) ، وإذا كان جزاءً وُصل (أي: بما) وترك الوصل "^(٤)

وقال: " إذا رأيت حروف الاستفهام قد وُصلت بـ(ما) مثل قوله : (أينما ومتى ما وأينما وحيث ما وكيف ما) كانت جزاءً ولم تكن استفهاماً ... فإذا كانت جزاءً جزمت الفعلين " ^(٥)

ودليل أصحاب هذا القول القياس ، فقد قاسوا (كيف) على أخواتها التي يستفهم بها، ويجازى بها ^(٦) ، إضافةً إلى أن (كيف) فيها معنى الشرط ؛ فأنت إذا قلت : (كيف يكنْ أكنْ) كان المعنى : على أي حال يكون أكون عليه^(٧) .

^(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 2/313 ، ومغني اللبيب 1/223 ، وشرح الأشموني مع حاشيدية الصبان 4/20

^(٢) ونسبه إلى الكوفيين آخرون ، ينظر الإنصاف 2/643 ، وشرح الجمل لابن عصفور 2/313 ، ومغني اللبيب

1/222 ، 223 ، والمساعد 3/138 ، والمقاصد الشافية 6/180 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان

4/20 ، وشرح الأجرومية للرملي 118 ، والجملة الشرطية عند النحاة العرب 204 .

^(٣) سورة الإسراء ، الآية : 110 .

^(٤) معاني القرآن 3 / 86 .

^(٥) السابق 1 / 86 .

^(٦) ينظر الإنصاف 2/644 ، والمقاصد الشافية 6/110 .

^(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 2/313 .

ورُدَّ هذا القول بما يأتي :

أولاً : أن هناك فرقاً بين (كيف) وأخواتها ؛ فـ(كيف) لا يكون جوابها إلا نكرة؛ لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها يُجاب عنها بالمعرفة والنكرة ، فلما قصرت عن أخواتها ضعفت عن تصريفها^(١) .

ثانياً : أنه إذا قيل : (كيفما يكنْ أكنْ) يلزم منه أن يكون على جميع أحواله ، وهذا مستحيل^(٢) إلا أن يقترن بالكلام قرينة تُخلص الوصف الذي التزم إلى تساويه فيه ، مثل : (كيفما يكنْ من قام أكنْ)^(٣) .

القول الثاني : أنها تعمل الجزم بشرط أن تقترن بـ(ما) .

وذهب إلى هذا القول الزجاجي^(٤) والمهروي^(٥) .

القول الثالث : أنها لا تجزم مطلقاً ، وإنما يُجازى بها معنى لا عملاً

وهو اختيار ابن^(٦) عنقاء ، وذهب إليه الخليل^(٧) وسيبويه^(٨) وابن^(٩) السراج والأنباري^(١٠) وغيرهم^(١١) .

^(١) ينظر الإنصاف 2/ 644 ، والمقاصد الشافية 6/ 110 .

^(٢) ينظر الإنصاف 2/ 644 .

^(٣) ينظر شرح الحمل لابن عصفور 2/ 313 .

^(٤) حروف المعاني 59 .

^(٥) الأزهية 98 .

^(٦) غرر الدرر 1/ 473 .

^(٧) ينظر رأيه في الكتاب 3/ 60 .

^(٨) الكتاب 3/ 60 .

^(٩) الأصول 2/ 197 .

^(١٠) والإنصاف 2/ 643 .

ولما اختار ابن عنقاء أدلة ذكرها النحويون منها :

أولاً : لا يجوز المجازاة بها ؛ لأنه لا يجوز الإخبار عنها ولا يعود إليها ضمير كما يحصل ذلك في أخواتها ، نحو : مَنْ وما ومهما وأي ، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة^(١) .

ثانياً : أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحروف إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا ضرورة هنا تلجئ إلى المجازاة بـ(كيف) ، فلا يُجازى بها ؛ لأن القائل إذا قال : (في أي حال تكن أكن) فهو في المعنى : (كيف تكن أكن)^(٢) .

وقد أورد الأنباري هذا الدليل ، ثم ضعفه ، معللاً ذلك بأنه يمكن الاستغناء بـ(أي) عن متى وأيان ونحوهما كما أستغني بها عن (كيف)^(٣) .

ثالثاً : مخالفة (كيف) أخواتها في وجوب موافقة جوابها لشرطها ، إذ لا يُقال : (كيف تجلس أذهب)^(٤) .

* التعقيب :

1_ اختار ابن عنقاء قول البصريين (القول الثالث) ، فهو يرى أن(كيف) لا تعمل

(١) ينظر مثلاً : شرح الجمل لابن عصفور 313/2 ، ومغني اللبيب 222/1 ، والمساعد 138/2 ، والمقاصد الشافية 110/6 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 20/4 ، و كشف النقاب 585/2 ، وأسرار النحو 236 .

(٢) ينظر الإنصاف 644/2 ، والمقاصد الشافية 110/6 .

(٣) ينظر الإنصاف 644/2 ، وشرح الجمل لابن عصفور 213/2 .

(٤) ينظر الإنصاف 644/2 .

(٥) ينظر مغني اللبيب 223/1 .

الجزم ، وإنما يُجازى بها معنى لا عملاً ، وما ذهب إليه هو القول الراجح ؛ لأنه لم يثبت الجزم بها من السماع^(١).

2_ مع أن ابن عنقاء متفق مع ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث إلا أنه لم يرتضِ ما أوردوه من اعتراضات على القائلين بالجزم بها ؛ فهم يقولون : لا يصح وقوع (كيف) مبتدأ ، وابن عنقاء جَوَز وقوعها مبتدأً ، وفي ذلك يقول : " ويصح وقوعها مبتدأً ، وتقديرها في نحو : (كيف أنت ؟) : أصحيح أنت ؟ " ^(٢) ، ويقولون : ولا بدَّ من موافقة جوابها لشرطها ، وضعَّف ابن عنقاء ذلك بقوله : " ويشكل عليه : **﴿ينفقُ كيف يشاء﴾** " ^(٣) وجوابه محذوف ؛ لدلالة ما قبله ، أي : كيف يشاء ينفق " ^(٤) .

^(١) ينظر المقاصد الشافية 6/ 110 ، وكشف النقاب 2/ 585 .

^(٢) غرر الدرر 1/ 474 .

^(٣) سورة المائد ، الآية : 64 .

^(٤) غرر الدرر 1/ 473 .

(94) دخول الفاء على الفعل المضارع بعد الشرط

قال ابن عنقاء : " وإذا قُرِنَ المضارع _ غير ما مرَّ بالفاء ^(١) _ ارتفع على إضمار مبتدأ هو ضمير الشأن إن لم يكن له مرجع ، نحو : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴾ ^(٢) ، والمختار أنه لا حذف ، وإنما المضارع يُربط تارةً بجزئة بلا فاء ، وتارةً برفعه بعد الفاء ^(٣) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن شأن جواب الشرط إذا كان فعلاً مضارعاً ألا تدخل عليه الفاء الرابطة لاستغنائه عن الربط بمجرد جزمته ، أمّا إذا لم يصلح أن يكون الجواب شرطاً

^(١) هي مواضع ذكرها ابن عنقاء تدخل فيها الفاء على الجواب إذا لم يصلح أن يكون شرطاً .

ينظر غرر الدرر 1/ 481 ، وما بعدها .

^(٢) سورة الجن ، الآية : 13 .

^(٣) غرر الدرر 1/ 485 ، 486 وينظر التشنيف 4 / ب ، و 5 / أ .

وجب اقترانه بالفاء^(١) وذلك كالجمله الاسمية في قوله تعالى : ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ
 الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾^(٢) ، وبناءً على هذه القاعدة أشكل على النحويين قوله تعالى :
 ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَأَمَتَّعُهُ قَلِيلًا ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾^(٤)
 ومثلهما الآية التي أوردها ابن عنقاء ، وهي : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا
 وَلَا رَهَقًا ﴾ إذ دخلت الفاء على المضارع في هذه الآية مع صلاحيته لأن يكون جواباً
 مجزوماً ، وللنحويين في تخريج ذلك قولان :
 القول الأول : أن ثمة مبتدأً محذوفاً بعد الفاء .

وذهب إلى هذا القول سيبويه^(٥) والأخفش^(٦) وابن جني^(٧) والشماني^(٨)
 والزمخشري^(٩) وابن^(١٠) الخباز وابن^(١١) مالك وأبو^(١٢) حيان والمرادي^(١٣) وابن^(١٤)

(١) السابق 481 .

(٢) سورة الإسراء ، الآية : 110 .

(٣) سورة البقرة ، الآية : 126 .

(٤) سورة المائدة ، الآية : 95 .

(٥) الكتاب 69/3 .

(٦) معاني القرآن 68/1 .

(٧) اللمع مع شرح ابن الخباز 376 .

(٨) الفوائد والقواعد 543 .

(٩) الكشف 310 .

(١٠) توجيه اللمع 77 .

(١١) شرح الكافية الشافية 3/1594 ، 1595 .

(١٢) البحر المحيط 2/326 .

(١٣) الجني الداني 66 ، 67 .

(١٤) مغني اللبيب 1/184 .

هشام والشاطبي^(١) وغيرهم^(٢) .

فالجواب عند هؤلاء جملة اسمية ، والتقدير : (فأنا أمتعه) و (فهو ينتقم) ، و (فهو لا يخاف) ، ولو لم يكن هناك مبتدأ مقدّر لحُكم بزيادة الفاء ، وجُزم المضارع بعدها ، لكن العرب لما التزمت رفع المضارع بعدها عُلِم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدأ مقدّر كما تدخل على مبتدأ مصرّح به^(٣) .

القول الثاني : أنه لا حذف ، والجواب رُبط بالشرط برفع المضارع بعد الفاء .

وذهب إلى هذا القول ابن^(٤) عنقاء .

فهو يرى أن الجواب في نحو : (من يأتي أكرمهُ) قد رُبط بالشرط عن طريق الجزم ، وأن الجواب في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ قد رُبط بالشرط برفع المضارع بعد الفاء^(٥) ، وكأن ابن عنقاء يرى أن من المواضع التي تدخل فيها الفاء على الجواب إذا كان مضارعاً مرفوعاً كما في الآيات السابقات .

ولم يزعم ابن عنقاء أنه سبق إلى هذا الرأي ، بل صرّح في (التشنيف)^(٦) بأنه أفاده من أبي حيان في الارتشاف بقوله : " المضارع في جواب الشرط إذا قرن بالفاء ارتفع على حذف ضمير مبتدأ ... قال في الارتشاف^(٧) " ولو قيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان أحدهما يجزمه ، والآخر بالفاء ورفعه أي بلا حذف لكان قولاً " انتهى 0 ...

^(١) المقاصد الشافية 6 / 146 .

^(٢) ينظر روح المعاني 29 / 7 ، وإرشاد العقل السليم 81 / 3 ، والتحرير والتنوير 109 / 3 .

^(٣) ينظر شرح الكافية الشافية 3 / 1594 ، 1595 .

^(٤) غرر الدرر 485 / 1 ، 486 .

^(٥) ينظر غرر الدرر 485 / 1 ، 486 .

^(٦) 5 / أ .

^(٧) 2 / 557 .

وهو حسن جيد"

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فذهب إلى أن المضارع في الآيات السابقات رُبط بالشرط برفع المضارع بعد الفاء ، ولعلّ الذي جعل ابن عنقاء يعزف عن القول الأول _ مع كثرة من ذهب إليه _ وألجأه إلى هذا الرأي هو أن القول الأول يعتوره حذف ، وكأنه يرى أن مالا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إلى تقدير ، وما ذهب إليه ابن عنقاء له وجاهته لسلامته من التقدير والتأويل ، والحقّ أن القول الأول قويّ أيضاً اتجه إليه مشاهير النحويين واقتصروا عليه ، وقد كشف بعض المفسّرين عن الغرض من دخول الفاء على المضارع ، وهو أن العرب ترمي بهذه الفاء إلى كون الجواب جملة اسمية، فأتوا بها ليُرمز بها إلى مبتدأ محذوف جُعِلَ ما بعد الفاء خبراً عنه لقصد الاختصاص والتقويّ ، فالمبتدأ مثلاً في قوله تعالى : **﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾** حُذِفَ ونابت عنه الفاء لقصد الاختصاص والمبالغة في شدة ما يناله حتى كأنه لا يناله غيره أو لقصد التقوي في تأكيد حصول هذا الانتقام والتقدير : " فهو ينتقم " ونظيرها الآية التي أوردها ابن عنقاء : **﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾** فقد أغنت الفاء عن إظهار المبتدأ فحصل التقويّ في تأكيد اطمئنان من آمن بربه ورفع الخوف عنه (١).

(١) ينظر التحرير والتنوير 109/3 .

(95) نوع (إذا) الفجائية

قال ابن عنقاء : " والأصحّ أن (إذا) الفجائية حرف ، وقيل : ظرف مكان ، وقيل : ظرف زمان " ^(١) .

* المناقشة :

أشار ابن عنقاء في نصه السابق إلى أن النحويين اختلفوا في نوع (إذا) الفجائية ، فذكر أن بعضهم ذهب إلى أنها حرف ، وعدّها آخرون اسماً ، وقد عبّر عن اسميتها بالظرف إذ الظرف لا يكون إلا اسماً ويُلاحظ أن ابن عنقاء ذكر الأقوال مجتمعة ، وتفصيلها على النحو الآتي :

القول الأول : أن (إذا) الفجائية ظرف .

واختلف أصحاب هذا القول في نوع الظرف ، وكانوا في ذلك على مذهبين :

^(١) غرر الدرر 485 .

المذهب الأول : أنها ظرف زمان .

وذهب إلى هذا الرأي الزجاج^(١) والرياشي^(٢) والزمخشري^(٣) والبيضاوي^(٤) وابن^(٥) طاهر وابن^(٦) خروف وغيرهم^(٧) .

المذهب الثاني : أنها ظرف مكان .

وعُزي هذا القول إلى سيبويه^(٨) وإلى المبرد^(٩) ، واختاره ابن^(١٠) جني وغيره^(١١) .

فإذا قلت : (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) كان (زيد) مبتدأ ، و (قائمٌ) : خبر ، و (إذا) ظرف والتقدير عند القائلين بأنها ظرف زمان : ففي الزمان الذي خرجت فيه زيدٌ قائمٌ ، وعند القائلين بأنها ظرف مكان : فبالحضرّة زيدٌ قائمٌ ، أو فبالمكان الذي خرجتُ فيه

(١) ينظر ارتشاف الضرب 240 / 2 .

(٢) ينظر الجني الداني 374 .

(٣) الكشف 660 .

(٤) أنوار التنزيل 59 .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب 240 / 2 .

(٦) ينظر الجني الداني 374 .

(٧) ينظر اللباب للحنبلي 501 / 6 .

(٨) ممن نسبته إليه ابن عاشور في التحرير والتنوير 231 / 7 .

(٩) ينظر ارتشاف الضرب 240 / 2 ، وقد قال المبرد : " ولـ (إذا) موضع آخر وهي التي يُقال لها : حرف المفاجأة " المقتضب 56 / 2 ، فظاهر كلامه أنها حرف ، غير أنه عدّها في موضع آخر ظرفاً ، قال : " فأما (إذا) التي للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر والاسم بعدها مبتدأ وذلك قولك : (خرجت فإذا زيد) المقتضب 178 / 3 ، ويرى الشيخ عزيمة أن المبرد يرى أنها ظرف لأنه جعلها سادة مسد الخبر ، ويرى أيضاً أن تُحمل لفظة (حرف) على معنى (الكلمة) لا على معنى الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل ينظر حاشيته على المقتضب 56 / 2 .

(١٠) سر الصناعة 1 / 265 .

(١١) ينظر ارتشاف الضرب 240 / 2 .

زيدٌ قائمٌ^(١) .

القول الثاني : أن (إذا) الفجائية حرف .

وهو اختيار ابن^(٢) عنقاء ، وحكى أبو^(٣) حيان هذا الرأي عن الأخفش و به قال

ابن^(٤) مالك والمالقي^(٥) والمرادي^(٦) وابن^(٧) هشام .

ونُسب هذا القول إلى الكوفيين^(٨) .

وينبني على ما اختاره ابن عنقاء أنك إذا قلت : (خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ) كان (زيد):

مبتدأ ، و (قائمٌ) : خبر ، و (إذا) ليست معمولاً لشيء ؛ لأنها حرف ، ويؤيد ما

اختاره ابن عنقاء وقوع (إن) بعدها في نحو : (خرجت فإذا إن زيداً قائمٌ) و (إن)

لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فدلّ على أنها حرف لا محلّ له^(٩) ، وقد رُوي قول

الشاعر :

وكنْتُ أرى زيداَ كما قيل سيِّداً إذا إنّه عبد القفا واللّهازم^(١٠)

^(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 125/3 . ورصف المباني 150 ، والجنى الداني 377 .

^(٢) غرر الدرر 485/1 .

^(٣) ارتشاف الضرب 240/2 .

^(٤) شرح التسهيل 81/4 .

^(٥) رصف المباني 150 .

^(٦) الجنى الداني 374 .

^(٧) مغني اللبيب 109/1 .

^(٨) ينظر روح المعاني 16 / 226 .

^(٩) ينظر السابق 109/1 .

^(١٠) البيت من بحر الطويل ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في الكتاب 144/3 ، والمقتضب 350/2 ، والجنى

الداني 378 ، واللهازم جمع : لَهْزِمَة وهي ناتئة تحت الأذن ، ينظر القاموس (ل ه ز م) 1160 ، والشاعر يريد

الكناية عن ذلّه ولؤمه .

بكسر همزة (إن) وفتحها ، ورواية الكسر هي التي يتم بها الاستشهاد هنا .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فرجّح أن (إذا) الفجائية حرف ، وليست ظرف زمان ولا مكان ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو الراجح ، وذلك لما يردُّ على القول الأول من إيرادات تُقلِّل منه ومن أهمها :

أولاً : أنها لو كانت ظرفاً _ عموماً _ لجاز تقديمها وتأخيرها كما يجوز تقديم (فبالخضرة) وتأخره ، فلزوم تقديم (إذا) في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليل على ضعف القول بظرفيتها ^(١) .

ثانياً : مما يُضعف القول بأنها ظرف مكان _ خصوصاً _ أن التقدير الذي ذهبوا إليه لا يطرّد في كل موضع من مواضع (إذا) الفجائية ، إذ لا معنى لقولك : (فبالمكان السَّبْعُ بالباب) في تأويل قولهم : (خرجت فإذا السَّبْعُ بالباب) كما قال الرضي ^(٢) والله أعلم أعلم .

^(١) ينظر رصف المباني 150 .

^(٢) شرح الكافية ق 1 ج 1/ 312 .

(96) دلالة (لو) الشرطية على الامتناع

قال ابن عنقاء عن (لو) الشرطية : " فشرطها منتفٍ دائماً ، وهل يمتنع جوابها أيضاً معه ؟ لا تعرض لها إليه ^(١) ، هذا هو التحقيق ، لكن لما كان الغالب انتفاؤه أيضاً لانتفاء شرطه _ كما هنا _ صحّ قول الجمهور (إنها حرف امتناع لامتناع) أي : تقتضي انتفاء الجواب لانتفاء الشرط ، لا انتفاء الشرط لأجل انتفاء الجواب خلافاً لابن الحاجب وابن الخباز ، ويلزم على زعمهما إما وجوب انتفاء الجواب مطلقاً ، وهو باطل ؛ لأنه قد ثبت _ كما سيأتي _ وإما وجوب ثبوت الشرط حيث ثبت الجواب وهو أيضاً باطل ؛ لاتفاقهم على وجوب انتفاء شرطها فتأمل .

وبما قررناه اندفعت دندنة ابن هشام وموافقيه على عبارة الجمهور ؛ لأن ماذكروه هو

^(١) قوله (لا تعرض لها إليه) عبارة نقلها ابن عنقاء من المرادي بتصرف في قوله : (لا تعرض في الكلام لذلك) الجنى الداني 274 ، 275 ، ولعل المراد بها أن جوابها لا يكون ممتنعاً دائماً.

الأصل وما خالفه فلدليل ، وإلا فالتحرير فيها أنها إن لم يكن لجوابها سبب سوى شرطها المذكور فلا تتفائهما معاً ، فينتفي كثيراً جوابها لانتفاء شرطها كما قالوه ... كـ (لو زارني لأكرمته) ، أي : لكنه لم يزرني فلم أكرمه ، وقليلاً شرطها لانتفاء جوابها _ كما قالاه _ كـ (لو طلعت الشمس لوُجد النهار) ، أي : لكنه يُوجد فلم تطلع ، ومنه : **﴿ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا ﴾** ^(١) أي : لكننا قتلنا فليس لنا من الأمر شيء .

وإن كان له سبب سواه أيضاً فلا انتفاء شرطها وانتفاء ما يساويه من جوابه ، كـ (لو طلعت الشمس لوُجد الضوء) فالمنتفي ضوء الشمس فقط دون غيره كضوء القمر والسراج ، وكـ (لو أجنب لاغتسل) .

وإن لم ينافِ الشرط وناسبه ولو بالأدون ^(٢) فلا انتفاء شرطها وثبوت جوابها كـ " لو لم يخف الله تعالى لم يعصه " ^(٣) أي : لو فُرض أنه لا يخافه ما عصاه ؛ لإجلاله جانب الألوهية ، فكيف به وهو يخافه أيضاً ، وكـ : (لو لم تكن رضيعتي لحُرمت عليّ لكونها عمتي) أي : لو انتفى الرضاع لحُرمت ؛ لما ذكر ، فكيف وقد وُجد معاً ؟!

^(١) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

^(٢) صاغ ابن عنقاء (أفعل) من (دون) وقد جاء عن ذلك في لسان العرب (دون) 13 / 164 : " ولم يقولوا فيه ما أدوّه ولم يُصرّف فعله ... وقال ابن جني : (في شيءٍ دُونٍ ذكره) في كتابه الموسوم بالمعرب وكذلك أَقْلُ الأمرين وأدوئهما فاستعمل منه أفعل وهذا بعيد لأنه ليس له فِعْلٌ فتكون هذه الصيغة مبنية منه وإنما تصاغ هذه الصيغة من الأفعال كقولك أَوْضَعُ منه وأَرْفَعُ منه غير أنه قد جاء من هذا شيء ذكره سيبويه وذلك قولهم أَحَنَكُ الشَّائِئِينَ وَأَحَنَكُ البعيرين كما قالوا أَكَلُ الشَّائِئِينَ كَأَنَّهُمْ قالوا حَنَكُ ونحو ذلك فإنما جازوا بأفعل على نحو هذا ولم يتكلموا بالفعل وقالوا أَبَلُ الناس بمثالة أَبَلُ منه لأن ما جاز فيه أفعل جاز فيه هذا وما لم يجوز فيه ذلك لم يجوز فيه هذا وهذه الأشياء التي ليس لها فعل ليس القياس أن يقال فيها أفعل منه " .

^(٣) هذه جزء من مقولة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لصهيب ، تنظر هذه المقولة في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري 2 / 88 ، ونصها : " نعم المرء صهيب... " وينظر الجني الداني 273 ، ومغني اللبيب 1 / 274 .

فتدبره " (١) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في إفادة (لو) الامتناع وكيفية إفادتها له ، على أقوال :

القول الأول : أنها لا تفيد الامتناع بوجه .

وزهب إلى هذا القول الشلوبين^(٢) ، وتبعه ابن^(٣) هشام الحضراوي .

فرعما أنها لا تدلّ على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب .

وردّ عليهما ابن^(٤) هشام بأن ذلك من إنكار الضروريات ، إذ فهم الامتناع منها واضح وجليّ ، فأنت إذا قلت : (لو فَعَلَ) فهم عدم وقوع الفعل من غيره تردّد ، يدلّ على ذلك أنه يصحّ في كل موضع استعملت فيه أن تعقبها بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً ، نحو : (لو جاءني لأكرمه ، ولكنه لم يجرّ) ، أي : لم يجئني فلم أكرمه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾^(٥) أي : لم أشأ ذلك فحقّ القول مني ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾^(٦) أي : لم يريكموهم .

(١) كشف المهم 55، 56 ، 57 ، وينظر نزهة الأثبات 11 / ب .

(٢) ينظر مغني اللبيب 1/ 272 .

(٣) ينظر السابق .

(٤) ينظر مغني اللبيب 272 ، 273 .

(٥) سورة السجدة ، الآية : 13 .

(٦) سورة الأنفال ، الآية : 43 .

القول الثاني : أنها تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب .

وذهب إلى هذا القول ابن^(١) الخباز وابن^(٢) الحاجب .

وردّ عليهما ابن عنقاء بأن هذا القول يستلزم إما وجوب انتفاء الجواب مطلقاً ، وهو باطل ؛ لأنه قد ثبت _ كما سيأتي _ وإما وجوب ثبوت الشرط حيث ثبت الجواب وهو باطل أيضاً ؛ لأنهما اتفقا على وجوب انتفاء شرطها^(٣) .

القول الثالث : أن إفادتها الامتناع له أحوال :

_ فقد تكون حرف امتناع لا امتناع إذا دخلت على جملتين موجبتين ، نحو : (لو قام زيد لقام عمرو) .

_ وقد تكون حرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيتين ، نحو : (لو لم يقم زيد لم يقم عمرو) .

_ وقد تكون حرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية ، نحو : (لو يقوم زيد لما قام عمرو) .

_ وقد تكون حرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة ، نحو : (لو لم يقم زيد لقام عمرو) .

وذهب إلى هذا القول المالقي^(٤) .

و لم يرتضِ المرادي ما ذهب إليه المالقي ، فبيّن أن ما ذكره المالقي من أمثلة لا تعدو

^(١) في شرح الدرّة الألفية لابن معطٍ ، كما ذكر ذلك ابن هشام في مغني اللبيب 279 .

^(٢) الإيضاح 241/2 .

^(٣) ينظر كشف المهم 56 .

^(٤) رصف المباني 358 .

أن تكون (لو) فيها حرف امتناع لامتناع ؛ فهي في المثال الأول دلّت على امتناع قيام عمرو لامتناع قيام زيد ، وفي المثال الثاني دلّت على امتناع عدم قيام عمرو لا امتناع عدم قيام زيد ، ويلزم من امتناع عدم قيامهما وجود قيامهما ، وفي المثال الثالث دلّت على امتناع عدم قيام عمرو لامتناع قيام زيد^(١) ، وفي المثال الرابع دلّت على امتناع قيام عمرو لامتناع عدم قيام زيد^(٢) .

والمأمل لتأويل المرادي يستنتج أنه يرى أن (لو) لا تكون عنده إلا حرف امتناع لامتناع ، والحقيقة أن رؤية المرادي لـ (لو) ليست كذلك كما سيأتي في القول الخامس .

القول الرابع : أنها تفيد امتناع جوابها لامتناع شرطها .

وذهب إلى هذا القول الزجاجي^(٣) والرماني^(٤) وابن^(٥) يعيش وابن^(٦) الناطم وأبو^(٧) حيان والمكودي^(٨) وابن^(٩) عاشور ونُسب هذا القول إلى المعربين^(١٠)

^(١) قال المرادي : " وفي الثالث : دلّت على امتناع قيام عمرو لامتناع قيام زيد " الجنى الداني 277 ، والمناسب وفقاً لمذهبه أن يقول : وفي الثالث دلّت على امتناع عدم قيام عمرو لامتناع قيام زيد كما أثبت في المتن .

^(٢) ينظر الجنى الداني 277 .

^(٣) اللامات 136 .

^(٤) معاني الحروف 101 .

^(٥) شرح المفصل 107/5 .

^(٦) شرح الألفية 504 .

^(٧) البحر المحيط 226/1 .

^(٨) شرح الألفية 295 .

^(٩) التحرير والتنوير 14 / 12 .

^(١٠) ينظر أوضح المسالك 206 / 4 .

والجمهور^(١) .

وأبطل ابن^(٢) هشام وبعض موافقيه كالمرادي^(٣) هذا القول بمواضع كثيرة ، منها :

— قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾^(٤) فإذا امتنع الجواب : ﴿ مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾

صار معناه الإثبات ، أي : ثبوت إيمانهم مع نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم ، وحشر كل شيء عليهم ، وهذا عكس المراد^(٥) .

— وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾^(٦) فلو امتنع الجواب : ﴿ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ

اللَّهِ ﴾ كان معناه الإثبات : أي : ثبوت نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد ذلك البحر ، وهذا خلاف المراد^(٧) .

— وقول عمر رضي الله عنه : " نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " ^(٨) فلو امتنع

امتنع الجواب : (لم يعصه) كان معناه الإثبات ، ولو امتنع الشرط (لم يخف) كان معناه الإثبات أيضاً ، وعلى هذا يلزم أن يكون المعنى : ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف

^(١) ينظر كشف الهمم 55 .

^(٢) مغني اللبيب 1/ 273 ، 274 .

^(٣) الجنى الداني 277 .

^(٤) سورة الأنعام ، الآية : 111 .

^(٥) ينظر مغني اللبيب 1/ 274 .

^(٦) سورة لقمان ، الآية : 27 .

^(٧) ينظر مغني اللبيب 1/ 274 ، والجنى الداني 228 .

^(٨) سبق تخريجه .

وهذا خلاف المراد.^(١) .

والتأمل في اعتراضات ابن هشام يلحظ أنه يرى أن (لو) لا تكون حرف امتناع لامتناع مطلقاً ، والواقع أن رؤية ابن هشام ليست كذلك كما سيأتي في القول الخامس، لكنّ السبب في ردّه على الجمهور أنه فهم منهم أن (لو) لا تخرج عن كونها حرف امتناع لامتناع ، ومن هنا اعترض عليهم بأن (لو) في بعض المواضع لا يمكن أن تكون بهذا المعنى كما في الأثر وقبلة الآيتان السابقتان .

وقد عاب ابن عنقاء على ابن هشام فهمه الخاطئ حينما فسّر قول الجمهور : (إنها حرف امتناع لامتناع) بهذا التفسير ، فقال : " وبما قرّرناه اندفعت دندنة ابن هشام وموافقيه على عبارة الجمهور " ^(٢) ، ثم صحّح ابن عنقاء فهم ابن هشام لعبارة الجمهور الجمهور بأن مذكروه هو الأصل وهو الكثير ، أي كثيراً ما تكون حرف امتناع لامتناع لا أنها تكون كذلك مطلقاً ، وقد تخرج عن هذا المعنى لأدلة ^(٣) كما سيأتي في القول الآتي.

القول الخامس : أنها تفيد امتناع شرطها دائماً وقد يخرج جوابها عن كونه ممتنعاً . وهو اختيار ابن ^(٤) عنقاء ، وإليه ذهب ابن ^(٥) هشام والمرادي ^(٦) ، وفسّر الآخر عبارة

^(١) ينظر مغني اللبيب 1/ 274 .

^(٢) كشف المهم 56 .

^(٣) ينظر كشف المهم 56.

^(٤) ينظر السابق .

^(٥) أوضح المسالك 4/ 206 ، ومغني اللبيب 2/ 274 .

^(٦) الجني الداني 274 .

سيبويه " وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره " ^(١) بأن شرطها منفي الوقوع ^(٢) .
فهؤلاء يرون أن شرطها يكون ممتنعاً دائماً ، وأما جوابها فقد يكون ممتنعاً _ وعداً
ابن ^(٣) عنقاء ذلك هو الأصل _ وقد يخرج عن كونه ممتنعاً بوجود دليل :

_ فإذا لم يكن لجوابها سبب سوى شرطها المذكور فهي تفيد امتناع الجواب كثيراً
لامتناع الشرط _ كما قال بذلك الجمهور في القول السابق _ نحو : (لو زارني زيدٌ
لأكرمته) ^(٤) فليس للإكram سببٌ سوى الزيارة ، وقد انتفت فيكون الجواب أيضاً
منفياً ؛ لأن انتفاء السبب يلزم منه انتفاء المسبب ضرورة ^(٥) .

وزاد ابن ^(٦) عنقاء أنها قد تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب _ كما ذهب إلى
ذلك أصحاب القول الثاني _ ولكن هذا قليل ، نحو : (لو طلعت الشمس لوجد
النهار) ، أي : لم يُوجد النهار فلم تطلع الشمس ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ
لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قَتَلْنَا هَاهُنَا ﴾ ^(٧) فامتناع (ماقتلنا) يعني إثباته ، والمعنى :
قُتلنا فليس لنا من الأمر شيء .

ويُلاحظ أن ابن عنقاء عارض ابن الحُباز وابن الحَاجب في القول الثاني ثم وافقهما
هنا ، وهذا ليس تناقضاً منه ؛ لأنه فهم من أصحاب القول الثاني أنهم جعلوا (لو) تفيد
امتناع الشرط لامتناع الجواب من قبيل الإطلاق ، وابن عنقاء خالف ذلك لأنه يراها

^(١) الكتاب 4 / 225 .

^(٢) ينظر الجني الداني 277 .

^(٣) ينظر كشف المهم 56 .

^(٤) ينظر التصريح 410/4 .

^(٥) كشف المهم 56 .

^(٦) ينظر السابق .

^(٧) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

تفيد هذا المعنى على سبيل القلة لا على سبيل الإطلاق .

— وإن كان لجوابها سببٌ سوى شرطها المذكور فلا يلزم أن يكون الجواب ممتنعاً ، وإنما يتمتع مايساويه من الجواب ، نحو : (لو كانت الشمس طالعةً لوجد الضوء) ، فلا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء ؛ لا حتمال أن يكون الضوء بالسراج مثلاً ونحوه ^(١) .

ومن ذلك : (لو أجنب لاغتسل) فلا يلزم من انتفاء الجنابة انتفاء الغسل ^(٢) ؛ لأن الاغتسال بسبب آخر غير الجنابة كالتنظف والتبرّد وغسل الميت .

— وإذا لم يناف الجواب الشرط وناسبه ولو بالأدون فهي تفيد امتناع شرطها وثبوت جوابها ، ومن ذلك قولك فيمن عرض عليك نكاحها : (لو لم تكن رضيعتي لحُرمت عليّ لكونها عمتي) ، والمعنى : لو ثبت الرضاع لحُرمت عليّ لكونها عمتي فكيف وقد وُجدا معاً ؟! ^(٣)

فثبوت حرمتها عليه لم تقتصر على سبب الرضاعة فقط بل لسبب آخر وهو النسب ، لكن حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب ^(٤) .

ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن لصُهيبي : " نَعَمْ العبدُ صُهيبي لو لم يخف الله لم يعصه " فثبوت عدم العصيان له سببان :

أحدهما : خوف العقاب وهو وظيفة العوامّ ، والثاني : الإجلال والإعظام ، وهو وظيفة الخواصّ ، والمراد أن صُهيبياً — رضي الله عنه — من قسم الخواصّ وأنه لو قدّر خلّوّه من

^(١) ينظر كشف المهم 56 .

^(٢) ينظر السابق .

^(٣) ينظر كشف المهم 57 .

^(٤) ينظر التصريح 4/ 413 .

الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل وثابت منه^(١) .

* التعقيب:

هذه المسألة يلفّها شيء من عدم الوضوح ، لذا كثرت فيها التفسيرات والاحتمالات، ولهذا يمكن أن أوجز رؤية ابن عنقاء في ضوء النقاط الآتية :

1_ جعل ابن عنقاء شرط (لو) ممتنعاً دائماً ، وعدّ الكثير في جوابها أن يكون ممتنعاً وقد يخرج جوابها عن الامتناع لأدلة ذكرها ، وما ذهب إليه هو الراجح .

2_ حينما حمل ابن هشام عبارة الجمهور (إن "لو" حرف امتناع لامتناع) على الإطلاق عاب عليه ابن عنقاء هذا التفسير ووصفه بالدندنة ، مصححاً هذا الفهم بأن ما حملها عليه الجمهور هو الأصل حتى يأتي دليل .

3_ عارض ابن عنقاء ابن الخباز وابن الحاجب حينما قالوا : إن "لو" يمتنع شرطه لامتناع جوابه ، ثم وافقهما بعد ذلك ، وذلك أمرٌ لا يوقعه في التناقض كما قد يُفهم، وبيان ذلك : أن ابن عنقاء فسّر قولهم على أنه من قبيل الإطلاق ، والإطلاق يتضارب مع رؤيته ولذلك قال : " فينتفي ... قليلاً شرطها لانتفاء جوابها"^(٢)

(١) ينظر السابق 412/4 .

(٢) كشف المهم 57.

(97) الخلاف في كلا

قال ابن عنقاء : "... ولا التفات إلى مازعمه غيره^(١) من أن (كلاً) بالتشديد بين الاسم والفعل ، والصواب أنها حروف ردع وزجر ما لم تكن بمعنى (حقاً) فاسم ، وقيل: حرف " (٢) .

*** المناقشة :**

(١) الضمير في (غيره) يرجع إلى أبي جعفر بن صابر في مسألة ليست داخلية فيما نحن الآن بصدده .

(٢) غرر الدرر 190/1 .

اختلف النحويون في نوع (كلاً) على أقوال :

القول الأول : أنها حرف .

وذهب إلى هذا القول الخليل ^(١) وسيبويه ^(٢) ، ونُسب إلى الأخفش ^(٣) ، وقاله الزمخشري ^(٤) والزجاج ^(٥) ، ومال إليه أكثر البصريين ^(٦) .

وذهبت طائفة من هؤلاء إلى أن معنى هذا الحرف هو الردع والزجر لا يفيد إلا ذلك ^(٧) ، وذهبت طائفة أخرى إلى أن معناه لا يُحصر في الردع والزجر ، بل قد يُزاد عليه معنى آخر ^(٨)

ثم تعددت آراؤهم في تحديد هذا المعنى على مذاهب :

المذهب الأول : أنها بمعنى (حقاً) ، وذهب إلى هذا القول ^(٩) الكسائي ، ونصير بن يوسف ^(١٠) ، ومحمد بن واصل ^(١١) .

^(١) ينظر رأي الخليل في شرح المفصل لابن يعيش 132/5 ، وارتشاف الضرب 262/3 ، والجنى الداني 577 ، ومغني اللبيب 208/1 ، والدر المصون 637/7 .

^(٢) الكتاب 235/4 .

^(٣) نسبه إليه السمين الحلبي في الدر المصون 637/7 .

^(٤) المفصل 325 ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش 132/5 ، وشرح المفصل للخوارزمي 61/4 .

^(٥) معاني القرآن 344/3 .

^(٦) مغني اللبيب 207/1 .

^(٧) ينظر ارتشاف الضرب 262/3 ، والجنى الداني 525 ، ومغني اللبيب 208/1 ، والدر المصون 7/7 .

^(٨) ينظر مغني اللبيب 208/1 .

^(٩) ينظر ارتشاف الضرب 262/3 ، والجنى الداني 577 ، والدر المصون 637/7 .

^(١٠) نصير بن يوسف : هو أبو المنذر الرازي النحوي ، أخذ عن الكسائي ، كان من الأئمة في رسم المصحف ، وله

فيه تصنيف ، توفي سنة 204 هـ ، ينظر غاية النهاية 340/2 .

^(١١) محمد بن واصل : هو أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل ، مقرر ضابط ، أخذ القراءة سماعاً عن أبيه والكسائي ،

واعترض ابن هشام على هذا القول بأنه لا يتأتى في نحو قوله تعالى : **﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّنَ﴾** ^(١) ، وفي قوله تعالى : **﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفَجَّارِ لَفِي سَجِّينَ﴾** ^(٢) ، وفي قوله تعالى : **﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾** ^(٣) ؛ لأن (أن) تُفتح همزها بعد (حقاً) وهي في هذه الآيات مكسورة ، إضافةً إلى أن هذا من تفسير الحرف بالاسم ^(٤) .

المذهب الثاني : أنها بمعنى (نعم) .

وذهب إلى هذا القول ^(٥) النضر بن شميل ^(٦) ، وعزي إلى الفراء ^(٧) واعترض ابن هشام على هذا القول بأنه لا يتأتى في نحو قوله تعالى : **﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ . لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾** ^(٨)

فهي لو كانت بمعنى (نعم) لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب كما يُقال : (أكرم

وعرضاً عن محمد بن سعدان ، توفي سنة 273 هـ ، ينظر غاية النهاية 91/2 .

^(١) سورة المطففين ، الآية : 18 .

^(٢) سورة المطففين ، الآية : 7 .

^(٣) سورة المطففين ، الآية : 15 .

^(٤) ينظر مغني اللبيب 208/1 .

^(٥) ينظر قول النضر بن شميل في ارتشاف الضرب 262/3 ، والجنى الداني 577 ، ومغني اللبيب 208/1 ، والدر المصون 637/7 .

^(٦) هو أبو الحسن النضر بن شميل بن بن خراشة بن يزيد المازني التميمي أحد الأعلام بمعرفة العرب ورواية الحديث وفقه اللغة ، اتصل بالمأمون العباسي فأكرمه ، توفي سنة 203 هـ ، ينظر نزهة الألباء 73_75 ، وأنباء الرواة 348/3_352 ، وبغية الوعاة 2/316_317 .

^(٧) عزا هذا القول إلى الفراء ابن هشام في قوله : " قال الفراء ... تكون حرف جواب بمتلة إي ونعم وحمل عليه "

كلا والقمر " فقال معناه : " إي والقمر " مغني اللبيب 208/1 بتصرف يسير .

^(٨) سورة (المؤمنون) ، الآية : 99، 100 .

فلاناً (فتقول : (نعم)^(١) .

كما أن هذا القول لا يتأتى في نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُذْرَكُونَ . قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِين ﴾^(٢) ؛ لأن (نعم) بعد الخبر للتصديق^(٣) .

المذهب الثالث : أنها بمعنى (ألا) الاستفتاحية .

وذهب إلى هذا القول^(٤) أبو حاتم^(٥) ،

ونصره ابن هشام^(٦) .

المذهب الرابع : أنها تكون على وجهين :

الوجه الأول : تكون ردًا للكلام قبلها ، أي أنها بمعنى (لا) ، فيجوز الوقف عليها وما بعدها استئناف .

الوجه الثاني : تكون صلة للكلام فتصير بمعنى : إي .

وذهب إلى هذا القول^(١) أبو عبد الله الباهلي .

^(١) ينظر مغني اللبيب 208/1 .

^(٢) سورة الشعراء ، الآية : 61، 62 .

^(٣) ينظر مغني اللبيب 208/1 .

^(٤) ينظر قول أبي حاتم في ارتشاف الضرب 262/3 . والجنى الداني 577 ، ومغني اللبيب 208/1 .

^(٥) أبو حاتم : هو سهل بن محمد السجستاني ، كان عالماً بالشعر واللغة ، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي ، وكان حسن العلم بالعروض وقول الشعر الجيد ، توفي سنة 255 هـ ، ينظر أخبار النحويين والبصريين 93_96 ، ونزهة الألباء 145_146 ، وبغية الوعاة 606/1 .

^(٦) مغني اللبيب 208/1 .

المذهب الخامس : أنها حرف ردع وزجر ، وقد تؤوّل بـ(حقاً) وقد تساوي (إي) وهو قول ابن^(٣) مالك .

المذهب السادس : أنها بمعنى (سوف) .

وحكى المرادي هذا القول دون أن ينسبه لأحد^(٤) .

القول الثالث : أنها حرف ردع وزجر ، وتكون اسماً إذا كانت بمعنى (حقاً) .

وهو اختيار ابن^(٥) عنقاء ونُسب هذا القول إلى الكسائي^(٦) ، وقاله الجامي^(٧) .

وما اختاره ابن عنقاء سبق أن اعترض عليه ابن هشام بأن ذلك مُحوج لتكلف دعوى علة لبنائها^(٨) إذا قيل إنها اسم ، غير أن الجامي ردّ على اعتراض ابن هشام ، وأوجد علة لبنائها ، وهو أن (كلا) جاء "بمعنى (حقاً) ، والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة ... وإذا كان بمعنى (حقاً) جاز أن يُقال : إنه اسم بُني لكون لفظه كلفظ (كلا) الذي

^(١) ينظر قول الباهلي في ارتشاف الضرب 262/3 ، والجنى الداني 577 .

^(٢) الباهلي : هو أبو محمد عبد الله بن محمد الباهلي من أهل سمرقند ، روى عنه ابن البواب المقرئ والدارقطني ، ينظر تاريخ بغداد 119/10 .

^(٣) التسهيل 245 .

^(٤) الجنى الداني 577 .

^(٥) غرر الدرر 190/1 .

^(٦) ذكر ابن هشام أن مكياً نسب هذا القول إلى الكسائي ، يقول ابن هشام : " وأما قول مكّي : إن (كلاً) على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى (حقاً) فبعيد " مغني اللبيب 208/1 .

^(٧) الفوائد الضيائية 391/2 .

^(٨) ينظر مغني اللبيب 208/1 .

هو حرف ، ولمناسبة معناه لمعناه ؛ لأنك تردع المخاطب عما يقوله ؛ تحقيقاً لـضده^(١) .

القول الثالث : أنها بين الاسم والفعل .

وقد أورد ابن عنقاء هذا الرأي في كتابه دون أن ينسبه لأحد.

ولم يقبل ابن عنقاء قول من من زعم أن (كلًا) بين الاسم والفعل ، واستدلّ على ذلك بأن الكلمة لا تخلو أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً كما شهد لذلك الاستقراء وإجماع الأمة يقول في ذلك : "فإذا سُئِلت عن كلمة فاعرض عليها علامات الاسم ، فإن قبلت منها شيئاً حكمت باسميتها ، وإلا عرضت عليها علامات الفعل ، فإن قبلت منها شيئاً حكمت بفعليتها ، وإلا حكمت بحرفيتها إذ لا مخرج عن ذلك عما دلّ عليه الاستقراء"^(٢).

*** التعقيب :**

1_ اختار ابن عنقاء أن تكون (كلا) اسماً إذا كانت بمعنى (حقاً)، وإلا فهي حرف ردع وزجر، وردّ على من قال إنها بين الاسم والفعل مستدلاً على ذلك بالاستقراء ، فالكلمة من خلال تتبع كلام العرب إما أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ولا يوجد شيء بين الاسم والفعل .

2_ اتضح مما سبق أن النحويين اختلفوا في نوع (كلًا) وفي معناها :

أما نوعها فالراجح أنها حرف ، وما ذهب إليه ابن عنقاء من أنها إذا كانت بمعنى (حقاً) اسم فيه نظر ؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسم والحرف - كما ذكر ابن^(٣) هشام - قليل

(١) الفوائد الضيائية 391/2 .

(٢) غرر الدرر 1 / 189 .

(٣) مغني اللبيب 208/1 .

قليل . وكون (كلا) بين الاسم والفعل _ كما هو عند أصحاب القول الثالث _
لايستقيم أيضاً ؛ لأن فيه مخالفة للأصل .

وأما معناها فالذي يبدو لي أن (كلّا) لا ينبغي تقييد معناها في واحدٍ من المعاني السابقة؛
لأنها حمّالة أوجه من المعاني ، فقد تفيد الردع والزجر ، وقد تأتي بمعنى (حقاً) ، وربما
تكون بمعنى (نعم) أو (ألا) ... إلخ بحسب ما يقتضيه السياق ، ويتطلّب المقام ، شأنها في
ذلك شأن حروف المعاني الأخرى التي يتفرّع عن كل واحد منها معنى أو أكثر ،
وحصرها في معنى واحد يوقع في إشكالات ، وقد ظهرت هذه الإشكالات من خلال
ردود ابن هشام على أصحاب الأقوال السابقة . والله أعلم .

(98) المحل الإعرابي لجملة (يقولون) في قوله تعالى : ﴿ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾^(١)

قال ابن عنقاء : " وجملة (يقولون ... إلخ) إمّا بدل من (ما) الواقعة مفعولاً لـ
(يخفون) ... وإمّا مفسّرة لـ (ما) ... وإمّا عطف بيان عليها ... وإمّا بدل من جملة
(يخفون) ... وإمّا عطف بيان على جملة (يخفون) ... وإمّا مفسّرة لها ... وإمّا
مستأنفة لبيان مضمون الجملة قبلها على الراجح ، وهو بيّاني على الأقرب ، أو لبيان

^(١) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

علتها على الضعيف ، كأنه قيل : (لأنهم يقولون فيما بينهم لو كان لنا ... إلخ) وهو نحويّ على الأرجح فلا محل لها اتفاقاً ، والحق أن الأوجه الثلاثة الأولى باطلة ؛ لأن المخفي إنما هو (لو كان لنا ... إلخ) . لا (يقولون ... إلخ) فأنعم الفكر تفهّم ، وإنما قال الزمخشري : " والأجود أن يكون استئنافاً " ^(١) ؛ لأنه مع البديل يكون الأول في حكم الطرح من جهة المعنى ، ومع البيان والتفسير — وإن لم يذكرهما — يتحد معنى الجملتين فيرجعان إلى شيء واحد بخلافه مع الاستئناف فهو أكثر فائدة ولأنه أيضاً الأصل في الجمل ، إذ الأصل فيها ألا يكون لها محلّ وأن تستقلّ بنفسها " ^(٢) .

*المناقشة :

أورد ابن عنقاء في إعراب جملة (يقولون) عدداً من الأوجه الإعرابية وهي :

الوجه الأول : أنها بدل من (ما) الواقعة مفعولاً — (يخفون) وهو بدل جملة من مفرد فتكون في محل نصب ^(٣) .

ومن ذهب إلى هذا القول البيضاوي ^(٤) .

واعترض أبو حيان على هذا الوجه بأن الجملة لا تُبدل من المفرد ^(٥) .

الوجه الثاني : أنها مفسّرة لـ (ما) ^(٦) .

ومن قال بذلك أبو ^(١) حيان .

^(١) الكشف 201 .

^(٢) كشف المهم 59 ، 60 ، 61 .

^(٣) ينظر كشف السابق 59 .

^(٤) أنوار التنزيل 104 .

^(٥) ينظر ارتشاف الضرب 2 / 627 .

^(٦) ينظر كشف المهم 59 .

فلا يكون للجملة المفسّرة حينئذٍ محلٌّ من الإعراب إلا على رأي الشّلوّيين الكبير ^(٢) ، فتأخذ حكم الجملة المفسّرة وهو النصب .

الوجه الثالث : أنّها عطف بيان على (ما) ، فمحلّها (النصب) ^(٣) .

وسار على هذا المذهب أهل المعاني والبيان ^(٤) .

وقد أبطل ابن عنقاء هذا التوجيه مع التوجيهين اللذين قبله ؛ لأن هذه التوجيهات تقتضي أن يكون المخفى هو (يقولون... إلخ) والمخفى في الحقيقة هو (لو كان لنا ... إلخ) ^(٥) .

ثم أتى بتوجيهات أخرى وهي :

التوجيه الأول : أنّها بدلٌ من جملة (يخفون) ، فيكون محلّها بحسب محلّ جملة (يخفون) ^(٦) .

ومن ذهب إلى القول بالبدلية ابن ^(٧) عاشور .

وقد جعل ابن عنقاء هذا البديل إمّا بدل كلٍّ من كلٍّ إن كان هو جميع ما أخفوه في المقام ، وإمّا بدل بعض إن كان من جملة ما أخفوه ، إمّا بدل إضراب إن قصد الإخبار

^(١) البحر المحيط 96 / 3 .

^(٢) ينظر مغني اللبيب 65 / 2 .

^(٣) ينظر كشف الهمم 59 .

^(٤) ينظر الإيضاح للقزويني مع البغية ص 66 من علم المعاني .

^(٥) ينظر كشف الهمم 60 .

^(٦) ينظر كشف الهمم 59 ، ذكر ابن عنقاء بعضاً من توجيهات العلماء لجملة (يخفون) منها أن تكون في محل نصب

حال من واو (يقولون) ينظر كشف الهمم 54 ، 55 .

^(٧) التحرير والتنوير 137 / 4 .

مضمونه انفراداً^(١) .

وقد ضعّف ابن عنقاء كون هذه الجملة بدل إضراب محتجاً بأنه قليل الوقوع في الفصح^(٢) مع أن سيويوه أثبتته في كتابه^(٣) .

كما منع أيضاً جعلها بدل اشتغال معللاً ذلك بقوله : " لأن الإخفاء مشتمل على القول بمعنى اسم المفعول ، لا باقياً على مصدرية " ^(٤) .

التوجيه الثاني : أنها عطف بيان على جملة (يخفون) ، فيكون محلها بحسب محل جملة (يخفون) ^(٥) .

ومن قال بهذا القول علماء المعاني^(٦) .

التوجيه الثالث : أنها مفسّرة لجملة (يخفون) ، فلا محل لها من الإعراب عند الجمهور^(٧) ، إلا عند الشّلوّيين فلها حكم مافسّرتة^(٨) .

التوجيه الرابع : أنها مستأنفة^(٩) .

ومن قال بذلك الزمخشري^(١٠) .

^(١) ينظر كشف المهم 59 .

^(٢) ينظر السابق 59 .

^(٣) الكتاب 1 / 439 .

^(٤) كشف المهم 60 ..

^(٥) ينظر الهامش (1) .

^(٦) ينظر الإيضاح للقزويني مع البغية ص 66 من علم المعاني .

^(٧) ينظر مغني اللبيب 2 / 65 .

^(٨) ينظر مغني اللبيب 2 / 65 ، وكشف المهم 60 .

^(٩) ينظر كشف المهم 60 .

^(١٠) الكشف 201 .

وقد جعل ابن عنقاء هذا الاستئناف إمّا بيانياً يوضّح ما قبله ، وإمّا بيانياً يعلّل ما قبله ، كأنه قيل : (لأنهم يقولون فيما بينهم لو كان لنا ... إلخ) وإمّا نحويّاً ^(١) فليس للجملة حينئذ محلٌّ من الإعراب ^(٢) .

كما عدّ ابن عنقاء هذا التوجيه الأخير وهو الاستئناف _ أقوى توجيه ؛ لأنها لو كانت بدلاً لكا المبدل منه في حكم الطرح من جهة المعنى ، فلم يكن هناك شيء جديد سوى التكرار ، ولو كانت بياناً أو تفسيراً لاتحد معنى الجملتين ، فيرجعان إلى شيء واحدٍ أيضاً ، بخلاف الاستئناف فإنه أكثر فائدة ، وهو أيضاً الأصل في الجمل ، إذ الأصل فيها ألا يكون لها محلٌّ من الإعراب ، وأن تستقل بنفسها ، كما عدّ ابن عنقاء الأحسن في جملة الاستئناف أن تكون استئنافاً مطلقاً ؛ لتستقل من جميع الوجوه فتكثر الفائدة ، وجعل الأقرب من الاستئناف المطلق بدل الإضراب مع أنه ضعّفه فيما سبق لقلة وروده ، ثم الاستئناف المعلّل ؛ لأن العلة غير المعلول ففائدته أكثر ، وعدّ آخرها الاستئناف الموضّح ؛ لأنه نفس الموضّح ففائدته قليلة ^(٣) .

* التعقيب :

ذكر ابن عنقاء لجملة (يقولون) عدداً من الأوجه الإعرابية ، رجّح منها أن تكون مستأنفة وجعل الاستئناف المطلق أقوى ثم المعلّل ثم الموضّح ، وعدّ بدل الإضراب مقدّماً على الاستئنافين : المعلّل والموضّح لشدة قربهما من الاستئناف المطلق من جهة كثرة الفائدة .

^(١) عرّف ابن عنقاء الاستئناف النحوي بأنه ما افتتح به النطق ، فلا يكون قبله كلام ، أو قُطع لفظاً أو حكماً عما قبله من كلام . ينظر كشف المهم 55 .

^(٢) ينظر كشف المهم 60 .

^(٣) ينظر كشف المهم 60 .

